لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه وهران 2 محمد بن احمد

كلية علوم الأرض والكون

قسم جغرافيا وتهيئه الإقليم

الميدان : علوم الأرض و الكون

الشعبة : جغرافيا و تهيئة الإقليم

التخصص : مدن ديناميكية مجالية و تسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الجغرافيا و تهيئة الإقليم

التحولات الحضرية و دورها في إعادة هيكلة المجال ، حالة مدينة قصر الشلالة

من اعداد الطالبة :

عبو هديل ام السعود

لجنة المناقشة :

الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
معاشو الحاج محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
بن زخروفة خليفة	أستاذ محاضر ب	جامعة وهران 2	مؤطرا
مزياني عائشة	أستاذ محاضر ب	جامعة وهران 2	ممتحنا

السنة الجامعية : 2026/2025

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات الحضرية التي شهدتها مدينة قصر الشلالة، والكشف عن دورها في إعادة هيكلة المجال الحضري في ظل التحولات الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية والإدارية التي عرفتها المدينة، خاصة بعد ترقيتها إلى ولاية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالمنهج الميداني، من خلال استمارة استبيان وُجهت إلى عينة من سكان المدينة، إضافة إلى توظيف الملاحظة الميدانية وتحليل الوثائق والبيانات الإحصائية.

أظهرت نتائج الدراسة أن مدينة قصر الشلالة تعرف ديناميكية حضرية متواصلة تجلت في التوسع العمراني وتحسن نسبي في بعض التجهيزات والخدمات، غير أن هذه التحولات لم تمنع استمرار عدد من الاختلالات، أهمها ضعف التخطيط الحضري، وأزمة السكن، ونقص البنية التحتية، وارتفاع البطالة، وهو ما يؤثر في فعالية إعادة هيكلة المجال الحضري. كما بينت الدراسة أن السكان يمتلكون تصوراً واضحاً لأولويات التنمية، يتمثل في تحسين التخطيط الحضري، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتطوير البنية التحتية والخدمات، وتعزيز كفاءة التسيير الإداري.

وخلصت الدراسة إلى أن التحولات الحضرية تمثل عاملاً أساسياً في إعادة تنظيم المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة، إلا أن تحقيق إعادة هيكلة حضرية متوازنة ومستدامة يبقى مرتبطاً بتبني سياسات تخطيطية متكاملة، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين الحوكمة الحضرية، بما يستجيب لمتطلبات السكان ويدعم المكانة الإدارية الجديدة للمدينة.

الكلمات المفتاحية: التحولات الحضرية؛ إعادة هيكلة المجال الحضري؛ التخطيط الحضري؛ التنمية الحضرية؛ قصر الشلالة.

Abst This study aims to analyze the urban transformations experienced by the city of Ksar Chellala and to examine their role in restructuring the urban space in light of the demographic, spatial, economic, and administrative changes that have taken place, particularly following the city's promotion to a provincial status. The research adopted a descriptive-analytical approach supported by field investigation through a questionnaire administered to a sample of the city's residents, in addition to field observation and the analysis of official documents and statistical data.

The findings reveal that Ksar Chellala has undergone significant urban dynamics characterized by urban expansion and a relative improvement in public facilities and services. However, these transformations have not eliminated several structural challenges, including weak urban planning, housing shortages, inadequate infrastructure, and unemployment, all of which continue to affect the effectiveness of urban space restructuring. The study also shows that residents have a clear perception of development priorities, emphasizing the need to improve urban planning, promote investment, create employment opportunities, upgrade infrastructure and public services, and strengthen urban governance.

The study concludes that urban transformations constitute a key driver of urban space restructuring in Ksar Chellala. Nevertheless, achieving balanced and sustainable urban restructuring requires integrated planning policies, stronger local economic development, and more efficient urban governance capable of meeting residents' needs and supporting the city's new administrative role.

Keywords:
Urban Transformations; Urban Space Restructuring; Urban Planning; Urban Development; Ksar Chellala;

شكر و عرفان :

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه
أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذ الفاضل المشرف **" بن زخروفة خليفة "** الذي كان نعم السند و العون .

أتوجه بالشكر الى أساتذتي الأفاضل في **قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم،** الذين كانوا لي خير سند، وأناروا طريقي بعلمهم الوافر وتوجيهاتهم السديدة طوال فترة دراستي. كما يطيب لي أن أخص بالشكر والتقدير **الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة،** لقبولهم وتفضلهم بأن يكونوا جزءاً من هذا العمل، ولما سيقدمونه من تقويم وإثراء علمي قيم.

و شكرا لكل من اسهم في انجاز هذا العمل النبيل من قريب او من بعيد .

الاهداء :

الى أمي...

إلى المرأة التي لم تبخل عليّ يومًا بحبها، ولا بدعائها، ولا بتضحياتها، إلى من كانت قوتي حين ضعفت ونوري حين تعبت، أهديكِ هذا النجاح، لأن كل خطوة وصلت إليها كانت بفضلكِ بعد الله. مهما كتبت، لن أوفيكِ حقكِ.

الى امي الثانية المراة الحديدية ، شكرا لانك كنت القوة وقت الضعف ، الشجاعة وقت التردد ، كنت دائما السند الذي لا يميل . أهديكِ هذا النجاح .

إلى دائرتي الصغيرة ....

شكرًا لأنكم كنتم السند والأمان، ولأن محبتكم كانت الدافع الذي جعلني أواصل الطريق رغم كل الصعوبات.

إلى صديقة طفولتي...

إلى من شاركتني أجمل الذكريات وأصدق اللحظات، شكرًا لأنكِ كنتِ دائمًا جزءًا من رحلتي.

إلى عائلتي الثانية: أستاذتي عبد القادر عائشة مزياني، وأستاذي خليفة بن زخروفة، وأخي بشوش محمد الأمين...

كنتم أكثر من أساتذة وأصدقاء، كنتم عائلة حقيقية منحتني الدعم والاحتواء والثقة، فلكم مني كل الامتنان والمحبة.

إلى كل من آمن بي، وساندني، ودعا لي في الخفاء...

أهديكم ثمرة سنوات من التعب والاجتهاد، علّها تكون سببًا في رسم ابتسامة على وجوهكم كما كنتم دائمًا سببًا في ابتسامتي🌷 .

المدخل العام

مقدمـــة عامـــة :

شـهد العـالم خـلال العقـود الأخيـرة تحـولات عميقـة ومتسـارعة مسـت مختلـف المجـالات الديموغرافيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة والمجاليـة، وكـان مـن أبـرز مظاهرهـا التزايـد المسـتمر لمعـدلات التحضـر واتسـاع نطـاق المـدن علـى حسـاب المجـالات الريفيـة. فقـد أصـبحت المـدن تسـتقطب أعـدادًا متزايـدة مـن السـكان نتيجـة النمـو الطبيعـي والهجـرة الريفيـة، الأمـر الـذي أدى إلـى تغيـرات جوهريـة فـي توزيـع السـكان وتنظـيم المجـال. ووفقًـا للعديـد مـن الدراسـات والتقـارير الدوليـة، أصـبح العـالم يعـيش مرحلـة حضـرية بامتيـاز، حيـث تحولـت المـدن إلـى مراكـز رئيسـية للإنتـاج والاسـتثمار والخـدمات واتخـاذ القـرار، وأصـبحت تمثـل المحـرك الأساسـي للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية ومجالًا لتجسيد مختلف السياسات التنموية.

وقـد نـتج عـن هـذه الديناميكيـة المتسـارعة بـروز مـا يُعـرف بـالتحولات الحضـرية، وهـي مجموعـة التغيـرات التـي تمـس البنيـة العمرانيـة والوظيفيـة والديموغرافيـة للمدينـة، وتـؤثر فـي شـكلها وتنظيمهـا وأدوارهـا داخـل محيطهـا الإقليمـي والـوطني. وتشـمل هـذه التحـولات مختلـف الجوانـب المرتبطـة بنمـو المـدن واتسـاعها، كتوسـع النسـيج العمرانـي، وتغيـر أنمـاط اسـتعمالات الأرض، وإعـادة توزيـع الأنشـطة الاقتصـادية والخدماتيـة، وظهـور أقطـاب حضـرية جديـدة، فضـلًا عـن التحـولات الاجتماعيـة والثقافيـة التـي ترافـق عمليـة التحضـر. كمـا تـرتبط هـذه التغيـرات بمجموعـة مـن العوامـل المتداخلـة، مـن بينهـا التطـور التكنولـوجي، والعولمـة الاقتصـادية، وتحسـن وسـائل النقـل والاتصـال، والسياسـات التنمويـة المعتمـدة مـن قبـل الـدول، ممـا جعـل المدينـة فضـاءً ديناميكيًـا دائـم التغيـر والتطـور. وتُعـد المدينـة نتاجًـا لتفاعـل معقـد بـين العناصـر الطبيعيـة والبشـرية والاقتصـادية والعمرانيـة، فهـي ليسـت مجـرد تجمـع سـكاني أو فضـاء مبنـي، بـل تمثـل نظامًـا حضـريًا متكـاملًا تتـداخل داخلـه مجموعـة مـن الوظـائف والأنشـطة والعلاقـات التـي تحـدد طبيعـة المجـال الحضـري وتوجـه تطـوره. ولهـذا السـبب حظيـت المدينـة باهتمـام واسـع مـن قبـل البـاحثين والمختصـين فـي مجـالات الجغرافيـا والتخطـيط العمرانـي وعلـم الاجتمـاع والاقتصـاد، باعتبارهـا الإطـار الـذي تتجسـد فيـه مختلـف التحـولات المجاليـة والتنمويـة. وقـد سـاهمت الدراسـات الحضـرية فـي إبـراز أهميـة فهـم ديناميكيـات المدينـة وتحليـل آليـات نموهـا وتطورهـا، خاصـة فـي ظـل التحـديات &التي أفرزتها التحولات الحضرية المعاصرة.

ويُعتبر التوسع العمراني من أبرز المظاهر المادية للتحولات الحضرية، حيث يشكل انعكاسًا مباشرًا للنمو السكاني وتزايد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان. فمع ارتفاع عدد السكان وتزايد الأنشطة المختلفة، تتجه المدن إلى التوسع نحو مجالات جديدة من أجل استيعاب الطلب

المتزايد على السكن والتجهيزات والخدمات والبنية التحتية. غير أن هذا التوسع لا يقتصر على الامتداد الفيزيائي للمدينة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تغييرات عميقة في بنيتها الوظيفية وتنظيمها الداخلي، من خلال ظهور أحياء جديدة، وتحول وظائف بعض المناطق، وإعادة توزيع الأنشطة والتجهيزات داخل المجال الحضري. كما قد يفرز في المقابل العديد من التحديات، كزيادة الضغط على المرافق العمومية، وارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية، وتفاقم المشكلات البيئية والعمرانية والاجتماعية. وأمام هذه التحولات المتسارعة وما تفرضه من رهانات وتحديات، برزت الحاجة إلى اعتماد آليات فعالة قادرة على تنظيم المجال الحضري وتوجيه مسار نموه بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية واحتياجات السكان. ومن هنا تبرز أهمية التسيير الحضري باعتباره أحد أهم الأدوات المعتمدة في إدارة المدن ومواكبة التحولات الحضرية. فالتسيير الحضري يمثل مجموعة السياسات والإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى تنظيم مختلف مكونات المدينة والتحكم في نموها وتوجيه استعمالات الأرض بها، مع ضمان توفير التجهيزات والخدمات الضرورية وتحسين الإطار المعيشي للسكان. كما يُعد التسيير الحضري الترجمة العملية للسياسات العمرانية والتنموية، إذ يساهم في معالجة الاختلالات المجالية، وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين، وترشيد استغلال الموارد والإمكانات المتاحة، بما يضمن تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة. وتزداد أهمية هذا التسيير في ظل التحولات الحضرية الراهنة التي تتطلب استجابات سريعة وفعالة لمختلف المشكلات الناتجة عن النمو الحضري المتسارع، خاصة ما يتعلق بالسكن، والنقل، والبيئة، والتجهيزات العمومية، والخدمات الأساسية. كما يشكل أداة محورية لتحقيق التنمية المحلية من خلال تحسين مستوى الخدمات، وتعزيز جاذبية المدن، ورفع جودة الحياة للسكان.

وفي الجزائر، ارتبطت التحولات الحضرية بمسار تاريخي طويل تأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد. فقد اتسمت المرحلة الاستعمارية بتركيز التجهيزات والاستثمارات في مناطق معينة، خاصة المدن الكبرى والمناطق الساحلية، مما أدى إلى بروز تفاوتات مجالية واضحة بين مختلف الأقاليم. كما ساهمت هذه السياسة في تعزيز الهجرة نحو المراكز الحضرية وتكريس الاختلالات في توزيع السكان والأنشطة. أما بعد

الاستقلال، فقد شهدت المدن الجزائرية نموًا حضريًا متسارعًا نتيجة الزيادة السكانية وتبني الدولة لبرامج التنمية والتجهيز، الأمر الذي أدى إلى توسع النسيج العمراني وظهور أحياء ومناطق عمرانية جديدة، وتنامي الحاجة إلى تحسين آليات التخطيط والتسيير الحضري لمواكبة هذه التحولات.

وتعد مدينة قصر الشلالة نموذجاً للمدن الجزائرية التي شهدت تحولات حضرية متعاقبة مست مختلف مكونات المجال الحضري، حيث أسهمت الزيادة السكانية، والتوسع العمراني، وتطور أنماط السكن، وإنجاز التجهيزات والخدمات، إلى جانب الترقية الإدارية للمدينة وما رافقها من استحداث وظائف إدارية وتعزيز للاستثمارات العمومية وتكثيف للمشاريع التنموية، في إعادة تشكيل بنيتها المورفولوجية والوظيفية. وقد انعكس ذلك على تنظيم المجال الحضري، سواء من خلال توسع النسيج العمراني، أو تغير خصائص الأحياء، أو ظهور مجالات عمرانية جديدة، بما يجعل المدينة مجالاً مناسباً لدراسة العلاقة بين التحولات الحضرية وإعادة هيكلة المجال.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تحليل مختلف التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة قصر الشلالة، والكشف عن انعكاساتها على إعادة هيكلة المجال الحضري، من خلال دراسة التغيرات المورفولوجية والوظيفية واستعمالات الأرض، وتقييم مدى مساهمة هذه التحولات في إعادة تنظيم المجال الحضري، بما يوفر فهماً علمياً يمكن أن يفيد في توجيه سياسات التهيئة الحضرية وتحقيق تنمية حضرية أكثر توازناً واستدامة.

الاشكاليـــة:

شهدت مدينة قصر الشلالة خلال العقود الأخيرة تحولات حضرية متسارعة مست مختلف مكونات المجال الحضري، نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية والإدارية، وفي مقدمتها الترقية الإدارية التي أسهمت في تعزيز مكانة المدينة ضمن الشبكة الحضرية، ووسعت من وظائفها وخدماتها. وقد انعكست هذه التحولات على توسع النسيج العمراني، وتغير أنماط استعمالات الأرض، وتطور التجهيزات الحضرية، وإعادة توزيع السكان والأنشطة، مما أدى إلى إحداث تغيرات في البنية المورفولوجية والوظيفية للمجال الحضري.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التحولات الحضرية التي شهدتها مدينة قصر الشلالة في إعادة هيكلة مجالها الحضري، وما أبرز مظاهر هذه التحولات وانعكاساتها على البنية المورفولوجية والوظيفية للمدينة؟

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسة، وسعياً إلى الإحاطة بمختلف أبعاد الموضوع وتحليل عناصره، يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية

- ما أبرز التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة قصر الشلالة خلال الفترة الراهنة؟

- ما العوامل الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية والإدارية التي أسهمت في هذه التحولات؟

- كيف انعكست التحولات الحضرية على البنية المورفولوجية والوظيفية للمجال الحضري؟

- كيف انعكست التحولات الحضرية على أنماط استعمالات الأرض وإعادة تنظيم المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة؟

فرضيات البحث:

استناداً إلى إشكالية الدراسة والتساؤلات المنبثقة عنها، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تمثل إجابات أولية ومؤقتة، سيتم التحقق من مدى صحتها من خلال الدراسة النظرية والتحليل الميداني، وذلك بالاعتماد على المعطيات الإحصائية والوثائق العمرانية والخرائط والملاحظات الميدانية.

الفرضية الاولى: التحولات الحضرية التي شهدتها مدينة قصر الشلالة، بفعل النمو السكاني والتوسع العمراني والترقية الإدارية، أسهمت في إعادة هيكلة المجال الحضري من خلال إحداث تغيرات في البنية المورفولوجية والوظيفية واستعمالات الأرض.

الفرضية الثانية: تطور التجهيزات الحضرية والبنية التحتية وتعزيز الوظائف الحضرية للمدينة أدى إلى إعادة توزيع السكان والأنشطة، وأسهم في توجيه الامتداد العمراني وإعادة تنظيم المجال الحضري.

الفرضية الثالثة: فتنطلق من أن فعالية أدوات التهيئة والتعمير تمثل عاملاً أساسياً في توجيه التحولات الحضرية والحد من الاختلالات المجالية، بما يحقق تنظيماً أكثر كفاءة للمجال الحضري بمدينة قصر الشلالة.

اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحولات الحضرية التي شهدتها مدينة قصر الشلالة، من خلال تتبع ديناميكية نموها الديمغرافي والعمراني وتطور بنيتها المجالية، وفهم مختلف العوامل المؤثرة في تشكيل المجال الحضري للمدينة. كما تهدف إلى إبراز الانعكاسات الناتجة عن هذه التحولات على المستويات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في ظل التوسع الحضري المتسارع الذي عرفته المدينة منذ نشأتها.

وتتمثل الأهداف الأساسية للدراسة فيما يلي:

- دراسة المراحل التاريخية لتطور المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة، وتحليل الخصائص العمرانية التي ميزت كل مرحلة.
- تحديد العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية والإدارية المؤثرة في التحولات الحضرية للمدينة.
- تحليل أنماط التوسع العمراني واتجاهاته، ومدى انعكاسه على تنظيم المجال الحضري واستعمالات الأرض.
- تقييم دور أدوات التهيئة والتعمير وسياسات التسيير الحضري في تنظيم النمو العمراني والتحكم في الامتداد الحضري.

دوافع اختيار الموضوع :

يرجع اختيار موضوع التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة إلى جملة من الدوافع العلمية والموضوعية، التي ترتبط بأهمية المدينة وما شهدته من تغيرات عمرانية ومجالية متسارعة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعلها مجالًا مناسبًا للدراسة والتحليل في إطار الدراسات الحضرية والجغرافية. وتتمثل دوافع اختيار الموضوع فيما يلي:

- الاهتمام بدراسة التحولات الحضرية باعتبارها من أهم الظواهر التي عرفتها المدن الجزائرية في ظل التوسع العمراني المتزايد والنمو الديمغرافي المتسارع.

- ما تشهده مدينة قصر الشلالة من تغيرات في البنية العمرانية والتنظيم المجالي، انعكست على مختلف الوظائف الحضرية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- أهمية الموضوع في دعم الدراسات المتعلقة بالتهيئة الحضرية والتسيير الحضري، والمساهمة في تقديم معطيات علمية يمكن الاستفادة منها في التخطيط العمراني.
- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة بشكل معمق، مما يزيد من أهمية البحث وقيمته العلمية.

منهجية البحث:

تتباين المناهج العلمية تبعًا لطبيعة المواضيع المدروسة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، حيث يتم اختيار المنهج الملائم وفق خصوصية الدراسة والإشكالية المطروحة. ويُقصد بالمنهج العلمي مجموعة الخطوات والأساليب المنظمة التي يعتمدها الباحث من أجل دراسة الظواهر وتحليلها بطريقة علمية دقيقة تمكنه من الوصول إلى نتائج موضوعية.

وبالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة المتعلق بالتحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه من أكثر المناهج ملاءمة للدراسات الحضرية والمجالية، إذ يساهم في وصف واقع المجال الحضري للمدينة وتشخيص مختلف مظاهر التغير التي عرفها، مع تحليل العوامل المؤثرة في نموه وتطوره العمراني. كما يتيح هذا المنهج دراسة البنية العمرانية والتنظيم المجالي للمدينة، وتحليل انعكاسات التوسع الحضري على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافة إلى تقييم دور التهيئة والتسيير الحضري في توجيه النمو العمراني ومعالجة الإشكالات الناتجة عنه. ومن خلال ذلك، يساعد المنهج الوصفي التحليلي على بناء تصور شامل حول واقع التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة وآفاقها المستقبلية.

مراحل إنجاز البحث:

مرّ إعداد هذا البحث بجملة من المراحل المنهجية المتكاملة، والتي ساهمت في بناء الدراسة وتحقيق أهدافها، وتمثلت فيما يلي:

- **المرحلة النظرية:**

شملت هذه المرحلة جمع مختلف المعطيات والمعلومات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال الرجوع إلى مجموعة من المراجع العلمية المتمثلة في الكتب، والمذكرات الجامعية، والرسائل الأكاديمية، والمجلات العلمية المتخصصة، إضافة إلى القوانين والمراسيم التنظيمية، فضلاً عن الاستعانة بالمصادر الإلكترونية المتوفرة عبر شبكة الإنترنت. وقد مكنت هذه المرحلة من بناء الإطار النظري للدراسة، وضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحولات الحضرية، وتحديد الإشكالية ومحاور البحث بصورة دقيقة.

- **المرحلة الميدانية:**

تم خلال هذه المرحلة جمع المعطيات الميدانية الخاصة بمدينة قصر الشلالة، اعتمادًا على الزيارات الميدانية والملاحظة المباشرة لمختلف مظاهر التوسع والتحول الحضري بالمدينة، إلى جانب الاستفادة من الوثائق الإدارية والإحصائيات والخرائط المتوفرة لدى الجهات المختصة. كما ساهمت هذه المرحلة في تحليل واقع المجال الحضري وتشخيص أهم التغيرات العمرانية والمجالية التي عرفتها المدينة.

تم توزيع الاستمارات على سكان المنطقة : عدد الاستمارات الموزعة 170 استمارة ، منها 50 استمارة موزعة مباشرة و كانت في مختلف احياء المدينة ، 120 استمارة كانت عبر الاستبيان الالكتروني .

تم توزيع الاستمارات على المسؤولين الفاعلين الا انه معظمهم لم يتفاعلوا مع الاستمارات .

تم اجراء المقابلة الشفوية مع :

- ❖ الأمين العام لبلدية قصر الشلالة .
- ❖ المدير المنتدب لقسم التعمير و البناء .
- ❖ مهندسة الدولة خريجة تخصص تقنيات حضرية كفاعلة في تسجيل مختلف المشاريع التنموية للبلدية .
- ❖ مدير مديرية التجارة بالولاية .
- ❖ مديرة ديوان الترقية العقارية .
- ❖ مهندس في قسم التعمير بالبلدية .

جمع المعطيات اعتمد على المعطيات التقنية من قبل الهيئات (قسم فرعي السكن ، مديرية التجارة ، الحي الإداري ، مقر الدائرة ، البلدية بهياكلها ، مديرية المنتدب للتعمير و البناء .....) ، و الاعتماد على تعداد إحصاء السكان 1964 الى غاية 2008 إضافة الى تقديرات السنوات لأخيرة .

معالجة الصور و المعطيات : لتسهيل دراسة موضوع التحولات الحضرية و دورها في إعادة هيكلة مجال مدينة قصر الشلالة ، اعتمدنا على المعطيات المكتبية و التحقيقات الميدانية و جمعهما للخروج بنتائج تم تمثيلها بيانيا خرائطيا .

هيكلة البحث :

انسجاماً مع طبيعة موضوع الدراسة وإشكاليتها، وتحقيقاً للأهداف المرجوة، تم اعتماد هيكلة منهجية تسمح بدراسة التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة بصورة متدرجة ومتكاملة، من خلال الانتقال من الجوانب النظرية إلى الدراسة التطبيقية، بما يضمن الإحاطة بمختلف أبعاد الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة. وعليه، تم تنظيم هذه الدراسة وفق الهيكلة الآتية:

المدخل العام للدراسة:

خُصص هذا المدخل لتقديم الإطار العام للدراسة، حيث تم التطرق إلى إشكالية البحث والتساؤلات المنبثقة عنها، وصياغة فرضيات الدراسة، إضافة إلى إبراز أسباب اختيار الموضوع وأهميته، وتحديد أهداف الدراسة، مع عرض المنهجية المعتمدة، والوسائل والمصادر التي تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للدراسة

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والمنهجية التي يقوم عليها البحث، من خلال عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالتحولات الحضرية وإعادة هيكلة المجال الحضري، إلى جانب استعراض أهم الدراسات السابقة، وتحديد المناهج والأدوات المعتمدة في الدراسة.

الفصل الثاني: الخصائص الطبيعية والبشرية لمدينة قصر الشلالة .

يتناول هذا الفصل الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، من خلال إبراز الموقع الجغرافي، والخصائص الطبيعية، والتطور الديموغرافي، والخصائص العمرانية، باعتبارها عناصر أساسية لفهم ديناميكية المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة.

الفصل الثالث : التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة.

خُصص هذا الفصل لدراسة أهم التحولات الحضرية التي عرفتها المدينة، من خلال تحليل التوسع العمراني، وتطور أنماط السكن، واستعمالات الأرض، والتجهيزات والخدمات، مع تفسير العوامل التي أسهمت في حدوث هذه التحولات.

الفصل الرابع: دور التحولات الحضرية في هيكلة المجال .

يتناول هذا الفصل أثر التحولات الحضرية في إعادة هيكلة المجال الحضري، من خلال تحليل انعكاساتها على البنية المورفولوجية والوظيفية للمدينة، وتغير توزيع السكان والأنشطة واستعمالات الأرض، مع تقييم دور أدوات التهيئة والتعمير في توجيه هذه التحولات وتحقيق تنظيم أكثر كفاءة للمجال الحضري.

صعوبات البحث :

كغيرها من البحوث العلمية، واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي كان لها أثر في مراحل جمع المعطيات وتحليلها، إلا أنها لم تحول دون إنجاز البحث وتحقيق أهدافه.

ومن أبرز هذه الصعوبات محدودية الدراسات الأكاديمية التي تناولت مدينة قصر الشلالة، خاصة تلك المرتبطة بالتحولات الحضرية وإعادة هيكلة المجال الحضري، وذلك في حدود ما تم الاطلاع عليه من مراجع ورسائل جامعية، الأمر الذي قلل من إمكانية المقارنة والاستفادة من نتائج الدراسات السابقة.

كما واجهت الدراسة صعوبة في الحصول على بعض المعطيات والوثائق المتعلقة بالمدينة، سواء الإحصائية أو العمرانية، إضافة إلى محدودية بعض الوثائق المحلية التي تخدم موضوع البحث. كما أن التفاعل مع بعض الفاعلين المحليين لم يكن بالمستوى الذي يسمح بالحصول على معلومات ميدانية كافية حول مختلف جوانب الدراسة، مما استلزم الاعتماد على أكثر من مصدر والتحقق من المعطيات المتوفرة كلما أمكن ذلك.

ورغم هذه الصعوبات، فقد تم تجاوز جزء كبير منها من خلال تنويع مصادر المعلومات، والاستعانة بالوثائق الرسمية، والخرائط، والمعاينات الميدانية، بما أسهم في إنجاز الدراسة وتحقيق الأهداف المسطرة لها.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والقانوني للدراسة

مقدمة الفصل الأول:

تكتسي المفاهيم والتعريفات أهمية بالغة في أي دراسة أو بحث علمي، إذ تساهم من جهة في بناء الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة، ومن جهة أخرى تعمل على توجيه مسارها وضبط مختلف جوانبها المنهجية. كما تساعد المفاهيم على توضيح أبعاد الظاهرة المدروسة وفهم علاقتها بالظروف العامة المحيطة بها، الأمر الذي يسمح بتفسيرها بصورة أكثر دقة وموضوعية. لذلك، فإن غياب المفاهيم الواضحة والتعريفات الدقيقة يؤدي إلى صعوبة تحديد التعريفات الإجرائية للمصطلحات المعتمدة في الدراسة، خاصة وأن العديد من المفاهيم ما تزال تحتاج إلى مزيد من التحديد والتوضيح.

باعتبار أن فهم أي موضوع علمي لا يمكن أن يتحقق دون الإحاطة بالمصطلحات والمفاهيم الخاصة به، والتي تشكل الأساس النظري لفهم مختلف أبعاده وتحليل معطيات.

1. مفاهيم أساسية :

المدينة :

لغة: المدينة، جمع مدن والمدائن، وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية. (الطلاب، 1996)

اصطلاحا: هي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد من السكان، تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضارية للمدينة ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة اجتماعية وحيز المكانية فقط لكنها وحدة منتجة للثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطور متميز. (الطلاب، 1996)

حيث عرفها ابن خلدون:" المدينة قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف دواعيه فتؤثر الدعة والسكون وتتوجه إلى اتخاذ منازل للقرار". (الحضرمي، 1377)

حيث عرفها لويس (louis) نقطة التحول الرئيسية في دراسة المدن والحياة الحضارية حيث عرفها مقالته :"الحضارية كأسلوب للحياة "بان وحدة عمرانية كبيرة نسبيا وتتميز بالكثافة السكانية، وهي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا. (الجوهري، 2010)

العمران :

تعريف العمران من الناحية اللغوية : (مشتق من كلمة اللاتينية) فهو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة .أما التعريف الاصطلاحي : لكون هذه الاخيرة تعبر عن التنظيم ، والتوازن من الناحية الوظيفية المجالية. كما تعبر كلمة" العمران "عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن (بوجمعة خ.، 2005).

التحضر:

تطلق على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحت ، و بغض النظر عما اذا كانت هذه العملية تنبثق من عناصر النمو السكاني الطبيعي او الهجرة الداخلية . التحضر يرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية الى النظم الاقتصادية الصناعية و كذلك بالنتقال من البيئة التقليدية الى البيئة العصرية . وهو عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال اهل الريف او البادية الى المدينة، واقامتهم بمجتمعها المحلي أي إعادة توزيع سكان الريف على المدن . (بيتر، 2007)

التنمية :

يعرف البعض التنمية بانها تعني التطور بينما ينظر الاخرون اليها باعتبارها عملية متعددة الجوانب تشمل تغيرات أساسية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الاتجاهات التي تتبانها المؤسسات العمومية في الإنتاج و الخدمات و ترمي لزيادة النمو الاقتصادي و التقليل من عدم المساواة و التخلص من الفقر . (بازين و بلال، 2009)

التمدد الحضري :

حسب تقرير الوكالة الأوروبية للبيئة الصادر في نوفمبر 2006 هو: " مظهر جديد لتوسع المدينة يتميز بظهور ونمو مناطق سكنية غير مستمرة، ذات كثافة سكانية منخفضة تنتشر في المناطق التي تحيط بالمدينة، وهي مناطق ذات طبيعة زراعية. (DUNOD, 1983)

التلاحم العمراني:

التلاحم العمراني هو تجمع مختلف المكونات المجالية بطريقة تضمن تناسقها وترابطها، سواء كان تناسق مختلف العناصر الطبيعية والبشرية من أجل تلاحم مجالي، أو توافق مختلف الشبكات من أجل تناسق في إطار المبني، أو حتى في علاقتها مع بعضها البعض من أجل تناسق الوظائف من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التلاحم العمراني في المدينة يوجد على ثلاثة مستويات وهي :

التلاحم في المجال : يوضح تداخل العناصر الطبيعية والبشرية فيما بينها ومساهمتها في تلاحمه .

التلاحم في الوظائف : وهي تدعم التلاحم في المجال.

التلاحم في الاطار المبني : يبرز كيفية تناسق الوحدات المبنية فيما بينها (DUNOD, 1983).

الشكل الحضري:
هو عبارة عن لغة مجالية تترجم وتجسد توزيع العناصر المشكلة للمجال الحضري، وفق مبادئ ولاسيما الهندسية. (عداد، 2020)

النسيج الحضري:
هو مجموعة عناصر الإطار العمراني الذي يكون فيه الكل متجانس كخيوط النسيج فيه. (عداد، 2020)

المورفولوجية الحضرية :
هي الشكل الفيزيائي للمدينة المنشا و المخطط بشكل تدريجي . و التي تعبر عن شكل المدينة غبر المراحل التاريخية ، و مختلف العالقات المتبادلة بين عناصر النسيج الحضري الذي يعرف التنظيمات و التنسيقات الخاصة بالاشكال العمرانية . (عداد، 2020)

الديناميكية الحضرية:
حركة ناتجة لتوطن قطاع النتاج والخدمات بطريقة آلية في مناطق التوطن للسكان المدن والطلب على اليد العاملة الفنية ، مما نتج عنه ظاهرة اللاتوازن والفوارق المجالية وفراغ مستديم في المجالات الريفية هذه العملية وان كانت في ظاهرها حتمية اقتصادية ، اجتماعية ، و بيئية. (ميسي، 2003)

التركيبة العمرانية:
يعتبر التشكيل العمراني جزءا مهما وضروريا في الممارسة العمرانية، وذلك بهدف التكفل ببعض الجزئيات الهامة وبالبعد الجمالي الحضري للمدينة، كما كان سائدا في الفن العمراني (L'art urbain) في العصور الماضية، وقد استعمل المصطلح كرد فعل على إهمال المجال العمومي من طرف العمران الحديث التقدمي. (بوجمعة خ.، 2005)

التوسع العمراني:

يعتبر التوسع العمراني من بين المفاهيم التي تعبر عن الشكل الجديد للنمو الحضري، والتوجه الجديد في التحضر عالميا ، ويختلف التوسع العمراني عن ظاهرة الامتداد العمراني، فمصطلح التوسع حسب **Merlon Pierre** " هو توسع المجال المبني، وهو النتيجة المنطقية لعملية التنمية العمرانية""، كما يعرف أيضا على انه يمثل" التزايد في عدد السكان، الخدمات، تزايد عدد البنايات أفقيا أو عموديا. (ابو عبد الرحمان الخليل و احمد التراهيدي، 2005)

تعريف التخطيط الحضري:

تُعد المدينة في الواقع نموذجاً للمجتمع الحضري، وقد حظيت منذ بداية نشأتها بعناية خاصة من خلال آلية التخطيط بصفة عامة، والتخطيط الحضري بصفة خاصة. ويمكن تعريف التخطيط الحضري بأنه التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقاً ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية.

ويختلف تعريف التخطيط الحضري باختلاف المفكرين والمدارس الفكرية، حيث يُعرّف على أنه محاولة لبناء إطار اجتماعي يسمح بنمو الشخصية الإنسانية بشكل متوازن. كما يشير مفهوم آخر إلى أنه ممارسة لإجراءات الضبط والتنظيم في استخدام الأرض داخل المدن والتجمعات البشرية. (ابو عبد الرحمان الخليل و احمد التراهيدي، 2005)

2. ادوات التهيئة والتعمير في الجزائر:

المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية : SNAT

يمثل المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على المدى الطويل، وتجسيد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني و تنظيمه، وتشكل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و تعيين أماكنه ، ويحدد القواعد التي تعتمد في إعداد كل من المخططات الوطنية و المخططات المتعددة للتنمية في بعدها الاقتصادي و المجالي.

ويتم إعداد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة الإقليمية و بالاتصال مع الإدارات المعنية، حيث يتم المصادقة عليها وفق نفس الأشكال و الإجراءات الخاصة بالآفاق طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن حصيلة تنفيذ المخطط الوطني المتعدد السنوات للتنمية حصيلة تطبيق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية . (فاتح، 2009)

المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية : SRAT

وهـو يبسـط أعمـال التهيئـة الـواردة ضـمن المخطـط الـوطني للتهيئـة الإقليميـة قصـد القضـاء التـدريجي علـى الاختلافـات و المتفاوتـات الجهويـة و تشـجيع التنميـة و التكامـل بـين الجهـات، ويعـد هـذا المخطـط علـى الأمـد و الطويـل و لفتـرة مماثلـة للفتـرة الخاصـة بـالمخطط الـوطني للتهيئـة الإقليميـة، وهـو يحـدد البـرامج الأعمـال علـى فتـرات زمنيـة تتماشـى و شـروط التخطـيط الـوطني، و يـتم إعـداد المخطـط الجهـوي للتهيئـة الإقليميـة مـن طـرف الهياكـل المكلفـة بالتهيئـة الإقليميـة بالاتصـال و التشـاور مـع الإدارات و الجماعـات المحليـة المعنيـة، ويـتم إقرارهـا عـن طريـق التنظيم، كما يتم مراجعتها ضمن نفس الأشكال. (عداد، 2020)

مخطط التهيئة الولائي : PAW

بعـد مخطـط التهيئـة الـولائي وسـيلة حقيقيـة لتطبيـق السياسـة الوطنيـة فـي هـذا الميـدان، عـن طريـق تطبيقـه لبنـود المخطـط الجهـوي للتهيئـة الإقليميـة الـذي تنتمـي إليـه الولايـة المعنيـة، ومـن وجهـة النظـر القانونيةفإنـه حتـى و إن كانـت هـذه الوسـيلة مطبقـة فـي الواقـع علـى الأقـل ضـمن صـلاحيات المجلـس الشـعبي الـولائي فإننـا نجـد لهـا سـنداً قانونيـا ضـمن قـوانين التهيئـة الإقليميـة 87/03. 90/29 ولهـذا يمكـن القـول أن مخطـط التهيئـة الـولائي مـا هـو إلا دراسـة يمكـن أن تعـدها الوكالـة الوطنية للتهيئة العمرانية. (عداد، 2020)

قانون التهيئة و التعمير رقم 90-29 المؤرخ في 01/12/1990م

والـذي جـاء بـأداتي التهيئـة و التعميـر و همـا المخطـط التـوجيهي للتهيئـة و التعميـر (PDAU) مخطـط شـغل الأراضـي (POS) و التـي تعمـل ضـمن توجهـات (SNAT) و (SRAT) و تهـدف إلـى تحديـد التوجيهـات الأساسـية لتهيئـة الأراضـي، الاسـتخدام العقلانـي للأراضـي علـى المدى القريب، المتوسط والبعيد وضبط قواعد التعمير و توقعاته مع إلزامية تطبيقها.

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير : PDAU

هـو وسـيلة للتخطـيط المجـالي والتسـيير الحضـري، حيـث يحـدد التوجهـات الأساسـية للتهيئـة العمرانيـة لبلديـة أو عـدة بلـديات، يأخـذ بعـين الاعتبـار تصـاميم التهيئـة ويضـبط الصـيغ المرجعيـة لمخطط شغل الأراضي. وهو يمثل أداة للتخطيط العمراني على المدى المتوسط والبعيد.

يتكـون المخطـط التـوجيهي للتهيئـة والتعميـر مـن تقريـر تقنـي وخـرائط ورسـوم بيانيـة وإحصـائيات، ويتناول في مجموعه باختصار ما يلي:

دراسة تحليلية للوضع القائم في الجهة (بلدية أو عدة بلديات) ، مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي والاقتصادي والديمغرافي.

مخطط التهيئة المعتمد وتعديلاته من حيث الدوافع والأهداف المرسومة.

تحديد المدة والمراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط

أما الخرائط والبيانات المرفقة مع التقرير فيجب أن توضح الجوانب الأساسية التالية:

الاستخدام الشامل للأرض حاضرا ومستقبلا على مستوى الجهة المدروسة.

تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية، مع التركيز على مناطق التوسع العمراني ومناطق التحديث والهيكلة العمرانية.

تحديد الفضاءات والأوساط الشاغرة والغابات من أجل حمايتها.

تحديد مواقع المعالم الحضرية التاريخية والأثرية أو الطبيعية.

تعيين مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية.

التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا ومستقبلا.

التنظيم الشامل لشبكة مياه الشرب وتجهيزاته، تخزينه ومعالجته حاضرا ومستقبلا.

التنظيم الشامل لشبكة تصريف المياه حاضرا ومستقبلا. (قدماني، 2016)

مخطط شغل الأرض :POS

هو وثيقة عمرانية وتقنية تصاحب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهو وسيلة للتهيئة والتخطيط المجالي، يحدد بصفة مفصلة القواعد العامة لاستخدام الأرض والبناء، وذلك بمراعاة توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما يحدد أنواع التدخل التي تكون على الأنسجة العمرانية الموجودة، و يكمل البرمجة العمومية في إطار ترتيب الفضاء العمراني، وهو يهدف إلى:

تحديد المناطق العمرانية (مناطق الخدمات والتجارة، المناطق الصناعية ومناطق التخزين المناطق الطبيعية والغابات، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية، الفضاءات وأماكن الراحة والترفيه .....

يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للأراضي والمجال، ويضع لها معدل لاستعمال الأرض.

يحدد شبكة الطرق والمواصلات، ويحدد مواصفاتها.

يحدد الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية. (قدماني، 2016)

لوحظ أن الاختلالات مازالت موجودة و زادت عمقا فظهر قانون:

قانون تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة المؤرخ في 15/12/2001م

الذي يعمل على أهداف قانون التهيئة و التعمير في إطار التنمية المستدامة كإطار متكامل متعدد الأطراف، الأبعاد والقطاعات، و ذلك من خلال الخروج من الجهوية الوطنية و الدولية للمدن الكبرى و المساهمة في إنشاء الوحدة الوطنية، حيث من ايجابيات هذا القانون انه وضع في إطار مؤسساتي المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاءات الكبرى. و لقد أكدت الدولة مجددا في هذه الفترة توجهها الجديد في ميدان العمران وضع قانون خاص بالمدينة. و تسيير المدن بإنشائها لوزارة منتدبة مكلفة بالمدينة ووضع قانون خاص بالمدينة.

القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006م

في إطار تكوين سياسة المدينة في الجزائر، والتي تعتمد على تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد حضري قوي، تم وضع القانون التوجيهي للمدينة و الأدوات المرفقة له كالمرصد الوطني للمدينة حيث تمكن هذه الأدوات من التطور المتكامل وتعتمد على مبادئ المشروع الحضري، ومن أهم مبادئ هذا القانون:

ترقية التماسك الاجتماعي.

ضمان شروط ازدهار المدن.

حماية البيئة.

ترقية الشراكة و التعاون بين المدن.

إلا أن هذا القانون و الذي يمثل أول خطوة نحو تطبيق سياسة المدينة لم يرفق بعد بمراسيم تنفيذية لتطبيقه، وهذا ما يحتجز سياسة المدينة في الإطار النظري . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 1990)

3. استراتيجية التسيير الحضري:

من أجل دفع عجلة التنمية، لابد من وضع طريق يؤدي إلى تحقيق حاجات المجموعة البشرية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومحيط ذو نوعية جيدة، مع توزيع عقلاني للثروات، خاصة من خلال نظام يتحكم في الأمكنة والأرضيات وكيفية استغلالها وفق سياسة عمرانية متماسكة. وهذا كله يؤدي إلى ضرورة وضع سياسة حضرية أكثر نجاعة وفعالية. (/dz.biskra.univ.elearning ://HTPP)

وبما أن التسيير الحضري يُعد أحد الآليات التي تنهض عليها هذه السياسة، فإنه يحاول إعداد استراتيجية تمكّنه من التوفيق بين العامل الاجتماعي والمكاني، وكذا تقويم تطورات النسيج العمراني والسهر على انسجامه، مع الحرص على العنصر النوعي في إطار المبنى، وذلك ضمن تصور عام وعقلاني للسياسة الحضرية.

إن ميكانيزمات وآليات التقويم في العملية العمرانية تجمع بين عدة مظاهر ذات تأثير متبادل فيما بينها، تتحكم فيها علاقات متشابكة إلى حدّ ما، ومن أجل ذلك يجب أن يجد التخطيط الحضري غايته في التسيير الحضري، الذي يسهر حسب وسائل التحديد والتقويم المعتمدة.

وبناءً على ما سبق، فإن عملية التسيير الحضري تُعد الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضرية، حيث تُشرّع لها وتُطبَّق قوانينها من خلال التخطيط، ويُعتبر التسيير الحضري ترجمة مدروسة لمختلف التوجهات الخاصة بمعالجة المشكلات العمرانية.

كما أن التسيير الحضري ما هو إلا ترجمة فعلية لنظام مراقبة العمران في إطار سياسة حضرية وعمرانية مبنية على أسس ومعطيات واقعية، وهو يمثل أساس التوازن العمراني، بل وأكثر من ذلك، فهو ينظم عمليات التخطيط العقاري ضمن إطار تشريعي يعتمد على وسائل خاصة لضمان تطبيق القوانين والتوجيهات العامة للسياسة العمرانية على أرض الواقع، من خلال جهاز رقابي يهدف إلى إيجاد حلول للمشكلات الحضرية. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

المتدخلين في التسيير الحضري للمدينة:

عملاً بمبدأ الديمقراطية التشاركية في التسيير بصفة عامة، وفي التسيير الحضري بصفة خاصة، والتي تعني المشاورة والمشاركة بين عدد من الفاعلين أو المتدخلين في التسيير الحضري سعياً لتحقيق مبدأ الحكامة الرشيدة التي يسعى إليها التسيير، فقد عمد المشرع في القانون التوجيهي للمدينة 06-06 إلى إدراج مجموعة من المتدخلين في التسيير الحضري

للمدينة، سعياً منه لتجسيد ذلك، وقد أدرجه تحت عنوان "الفاعلون والصلاحيات" بداية من المادة 13 إلى المادة 17 من القانون المذكور أعلاه، على غرار القوانين الأخرى كقانون البلدية 10-11 وقانون الولاية 12-07 السالفي الذكر.

ومن أجل تحقيق التسيير الفعال للمدينة، وجب وضع استراتيجية واضحة وقائمة على أسس التخطيط الفعال والجدي، إضافة إلى تضافر كل الجهود والتنسيق فيما بين السلطات العمومية الممثلة في الدولة، والجماعات الإقليمية، والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، والمواطن والمجتمع المدني. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

أولاً: الدولة كمتدخل في التسيير الحضري للمدينة:

تقوم الدولة أو السلطات المركزية، من خلال النصوص التشريعية والتنفيذية، بإحداث جميع الأجهزة المكلفة بالتسيير الحضري للمدينة، وكذلك بكل ما يتعلق بأساليب الشراكة بين القطاع العمومي والخاص والمجتمع المدني.

فطبقاً للمادتين 13 و14 من القانون التوجيهي للمدينة، فإن الدولة تقوم في إطار التسيير الحضري للمدينة بما يلي:

- المبادرة بإحداث سياسة المدينة وإدارتها، وكذا تحديد الأهداف والإطار والأدوات اللازمة، بالتشاور مع الجماعات الإقليمية، خاصة البلدية باعتبارها الهيئة القاعدية القريبة من المواطن.
- تحديد الاستراتيجية من خلال تسطير الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة للمدينة.
- توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة.
- تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية، وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة.
- إيجاد الحلول لإعادة تأهيل المدينة وإعادة تصنيف المجموعات العقارية وإعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة.
- تصميم ووضع سياسات تحسيسية وإعلامية موجهة للمواطنين.
- تفضيل الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين قصد وضع حيز التنفيذ برامج سياسة المدينة.

- التأسيس لآليات جديدة للتدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد متابعة تطبيق سياسة المدينة وترقيتها، بإنشاء المرصد الوطني الذي يعد إطاراً للرصد والتحليل واقتراح وإعداد الدراسات حول تطور المدينة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.
- السهر على تناسق الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم أدائها.
- إعداد مدونة المدن والعمل على ضبطها، والمساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة، كما تؤكد على طرق الاستثمار والقروض أثناء إعداد الميزانية المالية المحلية. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

ثانياً: الجماعات الإقليمية كمتدخلة في التسيير الحضري للمدينة:

وفقاً للقانون 06-06 فإن الجماعات الإقليمية تقوم بتنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة، بحيث يتعين عليها التكفل بتسيير المدن التابعة لها فيما يخص نموها والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها ونوعية ظروف معيشة سكانها، وذلك في إطار الصلاحيات المخولة لها قانوناً.

وتعتبر الجماعات الإقليمية جهة قريبة من المواطن، كما أنها المسؤول الأول عن تسيير المدن على المستوى المحلي بإمكانها تلبية جميع متطلباته واحتياجاته، وهذا يقودنا إلى التساؤل عن الصلاحيات والمهام التي منحت لها ضمن قوانين ومراسيم تنفيذية تخضع إلى تعديلات ضرورية من فترة إلى أخرى حسب المعطيات الجديدة للمجال الحضري.

وفي المقابل، تقوم الجماعات الإقليمية من خلال منتخبيها بتسيير شؤون المجال الحضري، وهم مطالبون بالتسيير الحسن له، وهذا يستلزم توضيحات بالنسبة للقانون الأساسي والصلاحيات الموكلة للجماعات الإقليمية، بالإضافة إلى الإشراف وتنفيذ المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، وذلك بالاعتماد على الصلاحيات الممنوحة لها ضمن السياسة الاقتصادية الجديدة المتبعة في الجزائر، والتي تعتمد على اقتصاد السوق وتأثيراته على المجال العمراني. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

أولاً: صلاحيات الولاية في مجال التسيير الحضري:

تتمثل صلاحيات الولاية من خلال الدور الذي يمثله الوالي بصفته منسق المصالح الخارجية للدولة، ومن خلال الدور الذي تلعبه كحلقة وصل بين الريف والمدينة ووسيطاً بين الإدارة المركزية والمحلية، رغم أن حجمها ليس من الأهمية التي تجعلها تشكل مستوى الرابط بين

الدولة والجماعات القاعدية التي هي البلدية، لكنها تبقى المستوى المفضل لتجسيد سياسات التنمية المحلية. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

- **صلاحيات مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية في مجال التسيير الحضري:**

تتكفل مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية بمخطط تهيئة الولاية الذي يعد إطاراً مرجعياً للتنظيم الإقليمي للولاية، القائم على التضامن والتكامل بين البلديات، والتي هي أساس التنمية المحلية الفعلية والمنسجمة، وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 81-380 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية.

ويكون المخطط حسب التوجيهات والمبادئ المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمخطط الجهوي، حيث تقوم بذلك إدارة الولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين للولاية ومجالس المداولة الولائية والبلدية وممثلي مختلف الجمعيات، والهدف هو توضيح التوجيهات المعدة لتهيئة الإقليم مع إدخال توجهات خاصة بالتخطيط بين البلديات. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

- **صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال التسيير الحضري:**

يقوم المجلس الشعبي الولائي بتقديم اقتراحات بشأن إعداد مخططات التخطيط الإقليمي والحضري ويراقب تنفيذها، كما يقوم بمتابعة المشاريع ذات البعد الوطني والجهوي، ويعمل على إيجاد التجهيزات التي يتعدى حجم تكلفتها وأهميتها قدرات البلدية، ويبادر بالأعمال المتعلقة بأشغال طرق الولاية لدعم المبادرات التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية وتوفير الهياكل والتجهيزات، وكذلك يهتم بقطاع السكن. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

- **صلاحيات خلية المتابعة والتنسيق في مجال التسيير الحضري:**

تعتبر خلية المتابعة والتنسيق هيئة للتسيير الحضري الجواري، تنشأ بموجب قرار من الوالي وتكون تحت رئاسة مدير البناء والعمران، وتتكون من مديريات الولاية للأشغال العمومية والسكن والتجهيز العمومي، وممثلي مؤسسات الخدمة العمومية كالشركة الوطنية للكهرباء والغاز، والوكالة الجزائرية للمياه، والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والديوان العمومي للتسيير العقاري.

وتتمثل مهام هذه الخلية، التي تضم مختلف الأطراف، في التسيير والتحكم في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع ميدانياً، كما تعتبر إطاراً للتشاور والتنسيق، حيث تجتمع أسبوعياً في

الموقع لحل المشاكل الجارية، وتحرص على السرعة وإتقان الأشغال. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

ثانياً: صلاحيات البلدية في مجال التسيير الحضري:

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية لتهيئة الأقاليم وتنميتها، لذلك يتعين تزويدها بالوسائل اللازمة والكفاءات القادرة على التسيير الحضري.

فالبلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتمثل المستوى القاعدي لجميع عمليات التهيئة والتخطيط الحضري، وتعتبر تجسيداً للامركزية التسيير والتنظيم، وذلك من خلال المنتخبين المحليين الذين يتولون تسيير أمور البلدية، والجمعيات المعتمدة التي تقوم بتمثيل مختلف الشرائح الاجتماعية ضمن الجمعيات المهنية وجمعيات الأحياء. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

وباعتبار البلدية الهيئة الأقرب من المواطن والتي تجسد تطلعاته، فإنه ينبغي تحديد دورها فيما يخص الشراكة مع الولاية في التكفل بالتسيير الحضري للمدينة عامة وللبلديات خاصة.

وتكمن اختصاصات البلدية في:

- تسيير استعمال المساحات والأراضي.
- تنظيم وتسيير الإطار الحضري للتجمعات السكانية.
- إنشاء الهياكل الأساسية القاعدية والتكفل بقضايا البيئة.
- توفير الخدمات العمومية للسكان.

وعليه، فإن الدولة وكلت مسؤولية تنفيذ المشاريع الحضرية الكبرى وكل ما يخص تهيئة الأحياء السكنية إلى البلدية، وتكون هي المنظم والمسير للتنمية المحلية على مستوى إقليمها، وذلك عن طريق المهام التي تقوم بها المصالح التقنية للبلدية المكلفة بكل الأعمال التقنية كتنظيم وتسيير الشبكات الحضرية وصيانتها. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

فالبلدية تقوم بمعظم المسؤوليات التي لها علاقة بالحياة اليومية للمواطن، ويكمن إبراز مستويات تدخل البلدية في مجال التسيير الحضري للمدينة والتحكم في النسيج العمراني عن طريق ما يلي:

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التسيير الحضري:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته، ويقوم بمراقبة عمل السلطات العمومية، وهو قاعدة للامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وانشغالاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويعمل على شكل دورات عادية وأخرى غير عادية، ويتم التطرق في مداولاته إلى انشغالات البلدية، خاصة في مجالات الاقتصاد والمالية والتهيئة العمرانية والعمران الحضري والشؤون المتعلقة بالمدينة، ويمكن للمجلس الاستعانة بخبراء ومختصين في مجال توجيه الأشغال والمقترحات.

مستوى التهيئة والتنمية:

يقوم المجلس الشعبي البلدي بالمشاركة في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتنفيذها، وإبداء رأيه المسبق فيما يخص إقامة أو إنشاء أي مشروع استثمار وتجهيز على إقليم البلدية، مع حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والتأثير على البيئة، وتحفيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار.

مستوى التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

حسب قانون البلدية 10-11 وقوانين التهيئة والتعمير، فإن كل بلدية مطالبة بإعداد مخططين عمرانيين يتمثلان في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، باعتبارهما وسيلتين قانونيتين وتقنيتين للتحكم في المجال الحضري واستعمالات الأرض.

كما تتكفل البلدية بتسيير التنمية المحلية من خلال مصالحها التقنية، والتأكد من احترام تخصصات الأراضي وقواعد استعمالها، والسهر على مراقبة عمليات البناء، ومتابعة برامج السكن والتجهيز، ومحاربة السكنات الهشة وغير القانونية، إضافة إلى حماية الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

مستوى التخطيط في مجال السكن والبناء:

يقع على عاتق البلدية متابعة ومراقبة عمليات البناء ومدى احترام قواعد التهيئة والتعمير، كما تعمل على تطبيق قانون مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، ومتابعة ملفات السكن الاجتماعي.

كما تقوم البلدية بخلق شروط التشاور والترقية العقارية العمومية، والمشاركة في إنشاء مؤسسات وشركات البناء العقاري، وتشجيع إنشاء التعاونيات العقارية للمحافظة على العقارات والأحياء.

- **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال التسيير الحضري:**

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية وممثل السلطة المركزية على مستوى البلدية.

ويقوم باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة على المستوى المحلي، ويسهر على حسن سير المصالح والمؤسسات العمومية للبلدية، وكذا القيام بكل التدابير لحماية المواطنين والممتلكات والأماكن العمومية.

ويكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على وجه الخصوص بما يلي:

- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير.
- حماية التراث المعماري والثقافي.
- السهر على النظافة وحماية المساحات الخضراء والبيئة.
- منح رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط المحددة قانوناً.
- ضمان تسيير المصالح العمومية والتقنية كالمياه الصالحة للشرب، وصيانة الطرقات والأسواق، وتهيئة الفضاءات العمومية.

فحسب القانون التوجيهي للمدينة وقانون البلدية، فإن هناك إرادة صريحة وواضحة في إعطاء المجالس الشعبية البلدية استقلالاً واسعاً في مجال إدارة الشؤون المحلية، إلا أن هذه الاستقلالية تبقى محدودة قانوناً برقابة إدارية وتقنية ومالية من الدولة، إضافة إلى الرقابة التي يمارسها المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمواطنون.

وعند تحليل الدور المتعدد المهام للبلدية، يتبين وجود صعوبات تعيق أداءها في تسيير شؤون المجال الحضري، مما يستوجب وضع نظام أكثر انسجاماً يحمي صلاحيات البلدية من التدخلات الارتجالية في مختلف الميادين. (الضاوية و امال يسرف، 2022)

4. التدخلات الحضرية التي يمكن ان تكون على مستوى مركز المدينة:

هي مختلف التداخلات العمرانية التي تكون على مستوى نسيج حضري معين بحيث تعيد هيكلته او هيكلة اجزاء منه أو تهيئته تهيئة حديثة أو تجديد بعض اجزائه بحيث يصبح اكثر ملائمة و تماشيا مع المتطلبات الحديثة و هذه العمليات يمكن تلخيصها كما يلي:

إعادة الهيكلة الحضرية :

مفهومها: هي عملية تتطلب تتطلب تغيير في وظيفة المجال و حدوده، تتمثل في التدخل على شبكة الطرق و اهديم جزئي لبعض الحصص و تغير وظيفتها الأولى. وبالتالي هذه العملية تغير الخصائص الاصلية للمجال. وتمثل كذلك مجموعة من القوانين و الاجراءات الادارية العقارية و التقنية للتسيير العمراني عن طريق تدخل السلطات العمومية أو الخاصة، و في النهاية فهي تهدف الى تغيير المجال العمراني و تحسين وظيفته و اعطائه صورة جديدة و مميزة.

اسس و مبادئ الهيكلة الحضرية:

العمل على تغيير حدود مجال حضري وتقسيماته الأولية .

تغيير اهداف المجال باعطائه وظائف جديدة أكثر ملائمة له.

العمل على خلق شبكة طرق أكثر وصولية.

التدخل في بعض الحصص بالهدم الجزئي لانتاج وضائف جديدة.

تنشيط المجال بانشاء تجهيات جديدة. (فرحات، دفعة 2015)

اهداف اعادة الهيكلة الحضرية:

- خلق مجال بحدود ووظيفة أكثر فعالية.
- تحسين المجال الحضري واعطائه صورة هندسية.
- خلق شبكة طرقات بوصولية عالية.
- اعادة تنظيم هيكل المجال الحضري من اجل تفعيله.

التجديد الحضري:

هي مجموعة من القوانين الادارية العقارية المالية و التقنية تتدخل على الانسجة الحضرية الكثيفة و الغير وظيفية و التي لا تتناسب مع شروط الحياة السكن الهش أو في حالة خراب هذا التدخل يعمل على تنفيذ عمليات تعمير جيدة من خلال الهدم او اعادة التعيين و تمس الجانب العقاري و استرجاع الاراضي غير المستغلة بشكل مناسب اي اعادة تهيئة الاطار المبني لمنطقة متدهورة دون تغيير خصائصها. (بوجمعة ب.، دفعة 2006)

التحسين الحضري:

وهي عملية تتمثل في احداث بعض الاصلاحات على البنايات اصلاح السلالم طلاء الواجهات اصلاح تشققات الجدران و الاسقف بهدف تحقيق الراحة و خلق نوع من الرفاهية للسكان بالاظافة الى اثراء النوعية الجمالية التي تساهم في تغيير السلوك النفسي والاجتماعي. (الجريدة ، 26)

الترميم الحضري :

هو عملية يتم فيها استصلاح القطع و المباني و تحويلها الى الحالة التي كانت عليها سابقا فهي تسمح باستصلاح المباني ذات القيمة التاريخية دون المساس بالاحكام الواردة في الامر 67-281 المؤرخ في 20-1967. (الجريدة ، 26)

التهيئة الحضرية:

تشمل كل التدخلات المطبقة في الفضاء السوسيو فزيائي لاجل ظمان تنظيمه وسيره الحسن وكذا تنميته ، كإعادة الاعتبار التجديد و الاعادة الهيكلة. يحمل مفهوم التهيئة مدلولا كبيرا لسياسة عمرانية هدفه المحافظة على المدينة ككائن حي موحد يتعايش فيه الجديد و القديم بصفة منسجمة وحركية دائمة ترتقي بها الى مستويات ذات نوعية مقبولة. (بوجمعة خ.، 2005)

اعادة التاهيل الحضري:

هي عملية تحسين وضعية المجال السكني بالنسبة للمجال الداخلي والخارجي لتكون اكثر ملائمة للسكن مثل تحسين الواجهات و الاسقف تعبيد الطرقات الانارة و الاهتمام بالفرغات الموجودة داخل السكن . (بوجمعة خ.، 2005)

اعادة التثمين :

هي عملية تهتم بالمناطق الأثرية او المعالم التاريخية المصنفة عالميا قصد حمايتها من التدهور والاندثار (الزوال) و ذلك بالقيام باحدى العمليات العمرانية على هذا الموقع من اجل استرجاع الهوية القيمة التاريخية الموروث العمراني والمحافظة عليه. (جبور، 2007)

الإحياء الحضري:

هو مجموعة الاعمال التي تهدف الى اعادة تفعيل وظائف البنايات او الاحياء وذلك بان تعيد له الخصائص التي كانت له مفهوم الإحياء الحضري يمس عدة جوانب

- التطرق الى تقسيم البناية شقق لاجل تكييفها مع متطلبات الحجم (عدد السكان).
- تصليح الاسقف و القيام بعملية التلبيس.
- معالجة الواجهات ومحاولة ايجاد تجانس لها . (جبور، 2007)

التكثيف الحضري:

هو عملية عمرانية تهدف الى تكثيف مساحة الأرض بطرق عقلانية تتماشى مع مبادئ العمران الحديث حيث يمثل الطريقة الوحيدة للتقليل من أوسيع المدينة على حساب الريف. (جبور، 2007)

التحولات العمرانية:

مفهوم التحول: هو الانتقال من وضع إلى وضع آخر، والمتحول هو ضد الثابت، غرض التحول هو الوصول إلى هيئات جديدة لإلغاء متطلبات فكرية أو مادية تلائم الحالة الجديدة، والتحول لا يتم باستبعاد الشكل الأصلي نهائيا وإنما تطويره تدريجيا ولا يحدث بصورة شاملة.

مفهوم التحولات الحضرية: هي الاستمرارية بالنمو بطريقة إضافة الأجزاء إلى الكل و الذي يولد خلل في الهياكل الحضرية للمدينة، فتتغير خصائص النمو للأجزاء بحثا عن الاتزان الجديد لكن على مستوى أعقد أو ذات مقياس كبير، تستمر الخلايا الحضرية بالنمو على هذا المستوى من النظام إلى أن تجد تغير آخر يرتقي بدوره إلى مستوى حضري أعلى لسد العجز الحاصل، نتيجة الاستمرارية بالنمو على وتيرة واحدة في المستوى الواحد هذا التغير يمثل الحد الحرج للخلايا الحضرية، فهي عاجزة عن تنظيم نفسها بذاتها. وفق شروط النمو المستمر، فلجأ إلى التحول أو القفز إلى مستوى آخر ثم تقوم من جديد بتنظيم نفسها ذاتيا. (الجميلي، 2019)

وهي كذلك: ناتجة عن مجموعة من العوامل المتراكمة وتظهر مبرزاتها مكانيا في الوظيفة أو الحجم .

أو الشكل سواء من خلال تحول الوظيفة الأساسية للمدينة الأم أو الوظيفة الإقليمية أو من خلال تحول حجم الكتلة الحضرية للمدينة الكبرى عن طريق التضاغف الحجمي ، و حسب موسوعة (UNIVERSELS2000) التحولات العمرانية، هي ظاهرة لها مؤشرات محددة لهيكل المدينة وعمرانها وتنظيمها ومظهرها العمراني، هندستها وكذلك نوعية الحياة لسكانها.

تعريف:Thomas, Richard K,2018 الديموغرافيا هي التحليل الديناميكي، أي الدراسة الإحصائية للسكان مع تطبيق الإحصاء على الدراسة السكانية.

تعريف بحسين بلير، 2000:كما تعرف علم الديموغرافيا بأنها الدراسة السكانية للأرقام، وباستعمال القوانين الإحصائية والرياضية مسببات ونتائج هذه التغيرات وتأثيرات البناء الاجتماعي ككل على الظاهر السكانية.

حسب قاموس :LAROUSSE2008 فإن التحول في مفهومه البسيط يعني التغير أو التبديل16.

- هذه التحولات تعمل على تحويل المدينة من صورة إلى صورة أخرى، من خلال ظهور أشكال ومشاهد عمرانية جديدة من جهة ووظائف سوسيوإقتصادية من جهة أخرى، *تعرف التحولات العمرانية على أنها "ظاهرة عمرانية لها مؤشرات محددة لهيكل المدينة وعمرانها وتنظيمها ومظهرها العمراني، هندستها وكذلك على نوعية الحياة لسكانها. إضافة إلى تحول الوظائف الحضرية." *يرافق هذا التحول أشكال ووظائف حضرية جديدة. هناك عدة عوامل دراسة تناولت موضوع التحولات العمرانية أهمها وأشهرها :

دراسة : Antoniades 1990 هو عملية تغيير الشكل المعماري ليصل إلى المرحلة المتقدمة بالإستجابة إلى مجموعة من الديناميكيات الداخلية والخارجية17

دراسة1975 :Colquhoun Alanأن المدينة كتلة واحدة و مستمرة يتم التحول فيها عن طريق تدخلات بمقاييس مختلفة صنفها إلى صنفين :

الصنف الأول: تحولات في المدينة بسبب تدخلات بمقاييس صغيرة وعلى مستوى الجزء، مثل إدخال بناية واحدة في مكان ضمن نسيج المدينة الموجود .

الصنف الثاني: تحولات في المدينة بسبب تدخلات أكثر تعقيدا متمثلة في إدخال وحدات عمرانية (أكثر من بناية) تمتد داخل نسيج المدينة الأصلي .

دراسة : Rossi Aldo1982 تحولات المدينة بالبعد الزمني، إذ يكون هناك أكثر من تحول في زمن محدد، وقد تكون هذه التحولات متتالية، هذه التحولات تكون على مستوى الوظائف التي تؤدي إلى تحولات فيزيائية وفق لمتطلباتها .

دراسة :Bill Hillier1996في دراسته للتحولات العمرانية أنها نظام مورفولوجي وظيفي يمثل نظام من الوسائل والأهداف .

5. أنواع التحولات العمرانية:

يصبح التحول ضرورة واستجابة عندما تصبح المدينة غير قادرة على ملائمة التطورات التي تفرضها المتغيرات المحيطة ا، بغض النظر على إيجابية أو سلبية هذا التحول، وتتمثل التحولات العمرانية في:

1/-التحولات المورفولوجية: يتضمن التبدل الذي ينجر عنها تبديلات في المظهر الفيزيائي للمدينة أو جزء من المدينة الذي يمس تنظيمها الإقليمي مسار الطرقات، شكل الجزيرات، وتقسيم القطع، أماكن مبنية . أو أرضية أو فضاءات حرة...) كما يمكن أيضا أن تتوزع على الإطار المبني وتحدث بذلك تغيرات على أشكالها، أحجامها وكذلك على ارتفاعاتها وجهاتها ويمكن أن تتوزع حتى على مواد البناء المستعملة.

2/-التحولات المجالية: التحولات يمكن أن تتدخل على نطاق واسع كالمدينة أو جزء من المدينة والتحولات التي تطرأ عليها يمكن أن تكون هي محصلة نظام تطور عمراني بواسطة عمل تطوعي من أجل إعطاء المدينة أو لجزء منها صبغة معينة كما يمكن أن تكون من خلال التدخل على الأبعاد المجالية لاستخدام معين .

3/-التحولات الوظيفية: وهو التغيرات في المهام المنجزة في مجال عمراني (سكن، حركة المرور، نشاطات أولية، ثانوية .... كما يمكن أن يتضمن ادخال إضافي للمهام أو بالعكس تنقيص البعض منها، ويحدث التغيير من أجل الموجودة بالوسط العمراني. الاستحواذ لصالح بعض المهام على حساب أخرى مما ينتج عنها فكرة التخصص وتصنيف الأعمال.

4/-التحولات الاجتماعية: التغيير يمكن أن يكون اجتماعي مثل تغيير التركيبة الاجتماعية للقاطنين بالمدينة أو التحول في النمط الديموغرافي وتحدث في حالة تطور النظام الحضري و

الذي ينتج عنها تحضر قاعدي في حال الدول المتقدمة و يكون تأثيره في الغالب إيجابيا على التنمية الإقليمية، أما في حال دول العالم الثالث يظهر التحضر بدائيا وبالتالي يكون تأثيره سلبيا على التنمية الإقليمية حيث ان معضلة النزوح الريفي الى الانفجار العمراني في الأقاليم الكبرى في العالم الخارجي عرفت كل معناها في المدن الصناعية و وفرت أكبر فرص للعمل الشيء الذي أدى

5/-التحولات الاقتصادية: إن الفضاء العمراني ليس جامدا على الإطلاق بل نجده في ديناميكية مستمرة والتي تنتج تغيرات عميقة تمس الهياكل الاجتماعية للسكان، إضافة إلى أن هذه التحولات العمرانية المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية حيث التقدم الاقتصادي يتحقق بطريقة سريعة إذا توسعت القاعدة الاقتصادية الناتجة عن وجود الاستثمار زادت حدة الديناميكية العمرانية، كذا تحول حاجيات السكان من احتياجات كمالية إلى احتياجات ضرورية. (حليمة، 2022)

أهم عوامل التحول في المجال الحضري :

- عوامل داخلية: الوظائف المورفولوجية، المشهد العمرانية.
- عوامل خارجية الموقع الموضع المحيط.

المحفزات الأساسية للتحولات في المدينة:

عدم قدرة النموذج التقليدي السابق على توفير قاعدة من حلول ونتائج إيجابية للمشاكل المطروحة.

الوصول إلى حد الأزمة إذ يصبح النموذج السابق عاجز عن تلبية متطلبات تظهر و تتزايد تدريجيا وبتراكمها يصبح التحول ضرورة.

الهدف من التحولات في المدينة:

- الملائمة مع الحقائق المستجدة.
- تلبية المتطلبات الجديدة للتغيرات المحيطة.

المحددات الأساسية للتحول في المدينة:

- التكيف مع متطلبات البيئة الخارجية ذات المعطيات المتغيرة.

- التواصل مع المرجع الأصلي والأنظمة السائدة.

العلاقة بين مستويات التحول من حيث أسبقية التأثير:

العلاقة بين الشكل والوظيفة:

- تحول شكلي يسبق تحول وظيفي وتفرض نوعها.
- تحولات على مستوى الوظيفة تفرض متطلبات شكلية جديدة.

العلاقة بين الحركة والتنظيم المجالي:

- حول بين أنماط الحركة ومساراتها تسبق التحول في التنظيم التركيبي للمدينة. (سمير)

خلاصة الفصل :

يعتبر الإطار النظري مرحلة أساسية في البحث العلمي، إذ يهدف إلى تحديد وضبط المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وتوضيح مدلولاتها العلمية والجغرافية، بما يسمح ببناء أرضية معرفية تساعد على فهم الظاهرة المدروسة وتحليلها بصورة دقيقة. كما يسمح الإطار النظري بتحديد المؤشرات والمعايير المعتمدة في الدراسة، وربط الجوانب النظرية بالواقع الميداني لمدينة قصر الشلالة، بما يساهم في تحليل التحولات العمرانية التي عرفتها المدينة والكشف عن العوامل المؤثرة فيها ونتائجها على التنظيم الحضري والوظيفي للمجال.

الفصل الثاني:

الخصائص الطبيعية والبشرية لمدينة قصر الشلالة

مقدمة الفصل الثاني :

يُعد تحليل الخصائص الطبيعية والبشرية لمدينة قصر الشلالة مدخلاً أساسياً لفهم التحولات الحضرية التي عرفتها المدينة، باعتبار أن المجال الحضري هو نتاج تفاعل مستمر بين معطيات البيئة الطبيعية والعوامل البشرية والاقتصادية والإدارية. فالموقع الجغرافي، والتضاريس، والموارد الطبيعية، إلى جانب النمو الديموغرافي وتطور الأنشطة الاقتصادية والوظائف الحضرية، كلها عوامل أسهمت في توجيه مسار التوسع العمراني وإعادة تشكيل البنية المجالية للمدينة.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة جغرافية شاملة لمدينة قصر الشلالة، من خلال التعريف بمنطقة الدراسة وإبراز خصائصها الطبيعية والبشرية، مع التركيز على العناصر التي كان لها أثر مباشر في التحولات الحضرية، باعتبارها الأساس الذي تستند إليه الدراسة التحليلية الواردة في الفصول اللاحقة

1. تقديم منطقة الدراسة :

1.1 لمحة تاريخية عن نشاة مدينة قصر الشلالة:

ترتبط البدايات الأولى للاستقرار البشري بمدينة قصر الشلالة بالفترة الرومانية، حيث تشير العديد من الشواهد الأثرية إلى وجود استيطان روماني بالمنطقة. ويُعد موقع **قلعة بن حماد**، الواقعة بجنوب المدينة، من أبرز المعالم التي تعكس هذا الوجود التاريخي، إلى جانب الساعة الرومانية الموجودة بمنطقة الوزقارية، والتي تمثل شاهداً مادياً على تعاقب الحضارات بالمنطقة.

ويُرجح أن اختيار الرومان لهذا الموقع لم يكن اعتباطياً، وإنما ارتبط بتوفر مقومات الاستقرار، وفي مقدمتها الموارد المائية الدائمة، حيث تُعد **عين رأس العين** من أهم الينابيع الطبيعية التي ما تزال تتدفق إلى يومنا هذا، الأمر الذي وفر مورداً مائياً أساسياً ساعد على قيام التجمعات البشرية واستمرارها. وتشكل هذه العناصر التاريخية والطبيعية منطلقاً لفهم المراحل اللاحقة لتطور المدينة وتحولاتها الحضرية. (تحقيق ميداني البلدية 2026)

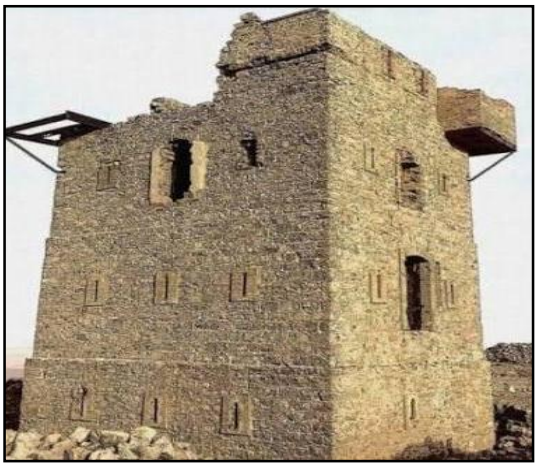
1.2أصل التسمية:

يُرجع اسم "قصر الشلالة" حسب الروايات المتداولة إلى أحد الرحالة الذي مرّ بالمنطقة ولاحظ وجود شلال في أعاليها إلى جانب قصر كبير يُعرف حاليًا بـ"القلعة". وعندما سُئل عن المكان الذي زاره، أجاب بأنه كان في "قصر الشلالة"، جامعًا بين كلمتي "قصر" و"شلال"، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الاسم متداولًا بين السكان. كما تشير بعض الشواهد الأثرية إلى أن المنطقة تعود في نشأتها إلى العهد الروماني، ومن أبرز هذه المعالم الساعة الأثرية الموجودة بمنطقة الوزقارية، ما يؤكد عراقة المدينة وامتدادها الحضاري عبر فترات تاريخية متعددة.

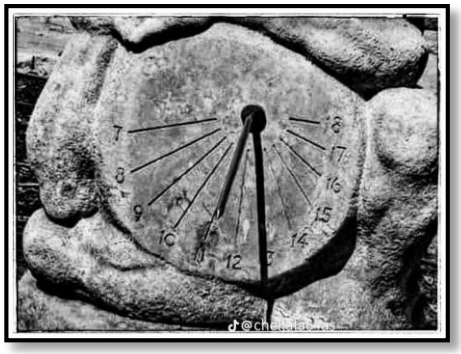
وخلال فترة الاستعمار الفرنسي، ارتبط اسم المدينة بشخصية الضابط الفرنسي "ريبل" (Reibell)، الذي وُلد بمدينة وهران بتاريخ 14 ماي 1849، والتحق بالجيش الفرنسي حيث تدرج في عدة رتب عسكرية نتيجة مشاركته في الحملات العسكرية داخل الجزائر. وقد تقلد العديد من المناصب العسكرية والإدارية، خاصة بالمناطق الجنوبية، الأمر الذي جعله من الشخصيات البارزة في الإدارة الاستعمارية آنذاك. وبسبب نفوذه ودوره العسكري، أُطلق اسم "ريبل" على مدينة قصر الشلالة خلال الحقبة الاستعمارية، وهو الاسم الذي ظل متداولًا إلى غاية الاستقلال.

وقد ساهم الموقع الإستراتيجي لقصر الشلالة، باعتبارها منطقة ربط بين الشمال التلي والجنوب، إضافة إلى وفرة مواردها المائية، في جعلها منطقة جذب واستقرار للعديد من الرحل والرعاة. كما عرفت المنطقة استقرار عدة قبائل منذ فترات مبكرة، من بينها قبيلة الزواتنية القادمة من منطقتي البيض وأفلو بعد هزيمة الشيخ بوعمامة، إضافة إلى عائلة مخطاري المعروفة بـ"النواصر". (التحقيق الميداني البلدية 2026)

الصورة 01: قلعة بن حماد .



الصورة02 : الساعة الرومانية



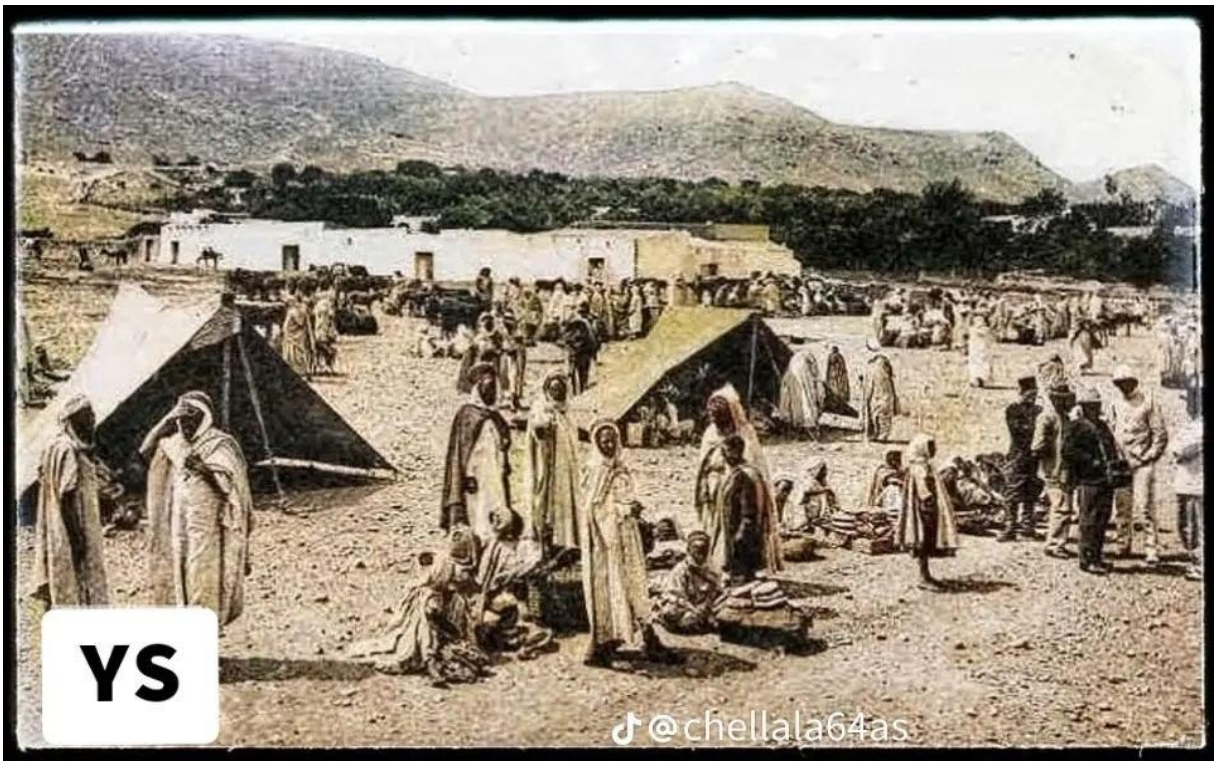
المصدر : https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة 03 : مدينة قصر الشلالة في الفترة الاستعمارية (دلالة التسمية بريبال)



المصدر : https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة 04 : الرعاة و الرحالة في مدينة قصر الشلالة .



المصدر : https://www.tiktok.com/@chellala64as

2. موقع مدينة قصر الشلالة:

2.1الموقع الفلكي:

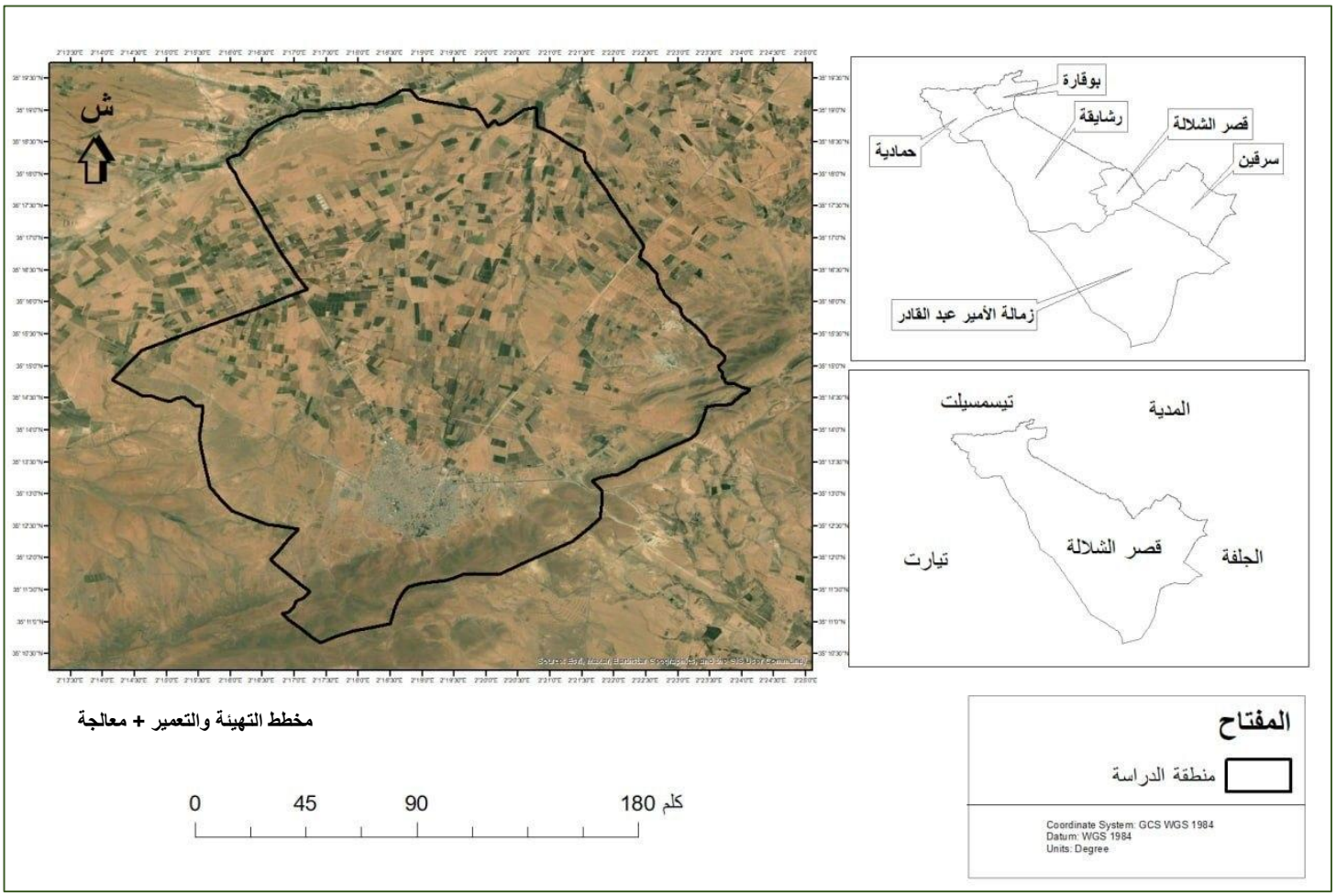
تقع مدينة قصر الشلالة في شمال الجزائر، ضمن منطقة السهول العليا، وتحديدًا في الجهة الجنوبية من ولاية تيارت، فوق هضبة يتراوح ارتفاعها ما بين 700 و900 متر عن سطح البحر. كما تتميز بموقع انتقالي يربط بين الشمال التلي والمناطق الجنوبية، مما أكسبها أهمية جغرافية وإستراتيجية عبر مختلف المراحل التاريخية.

فلكيًا، تقع دائرة قصر الشلالة على بعد حوالي 116 كلم جنوب ولاية تيارت، وتتموضع بين خطي الطول 22° و32° شرقًا، وخطي العرض 08° و35° و14° شمالًا.

2.2 الموقع الجغرافي:

تتمركز مدينة قصر الشلالة على مسافة تقارب 250 كلم جنوب غرب العاصمة الجزائر، ضمن المنطقة الانتقالية للهضاب العليا، وهي منطقة تتداخل فيها الخصائص الفلاحية والرعوية. وقد ساهم هذا الموقع في جعل المدينة فضاءً مناسبًا للاستقرار البشري ومجالًا مهمًا للنشاط الاقتصادي والتجاري. وتتربع مدينة قصر الشلالة على مساحة تُقدّر بحوالي 34255 هكتار، ويبلغ عدد سكانها نحو 72400 نسمة حسب تقديرات الإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2018 و بلغ حوالي 76875 حسب تقديرات 2026 .

خريطة 01: موقع مدينة قصر الشلالة .



2.3 الموقع الإداري:

إداريًا، أصبحت قصر الشلالة، أو "ريبل" سابقًا، بلدية تابعة لمقاطعة المدية بتاريخ 26 ديسمبر 1905، قبل أن تُرقّى إلى مقر دائرة سنة 1974.

أما على المخطط المحلي فهي تقع في الجنوب الشرقي العاصمة الولاية تيارت وتبعد ب 120 كلم، ويحدها:

الشمال بلدية حاسي فدول التابعة إداريا لولاية الجلفة.)

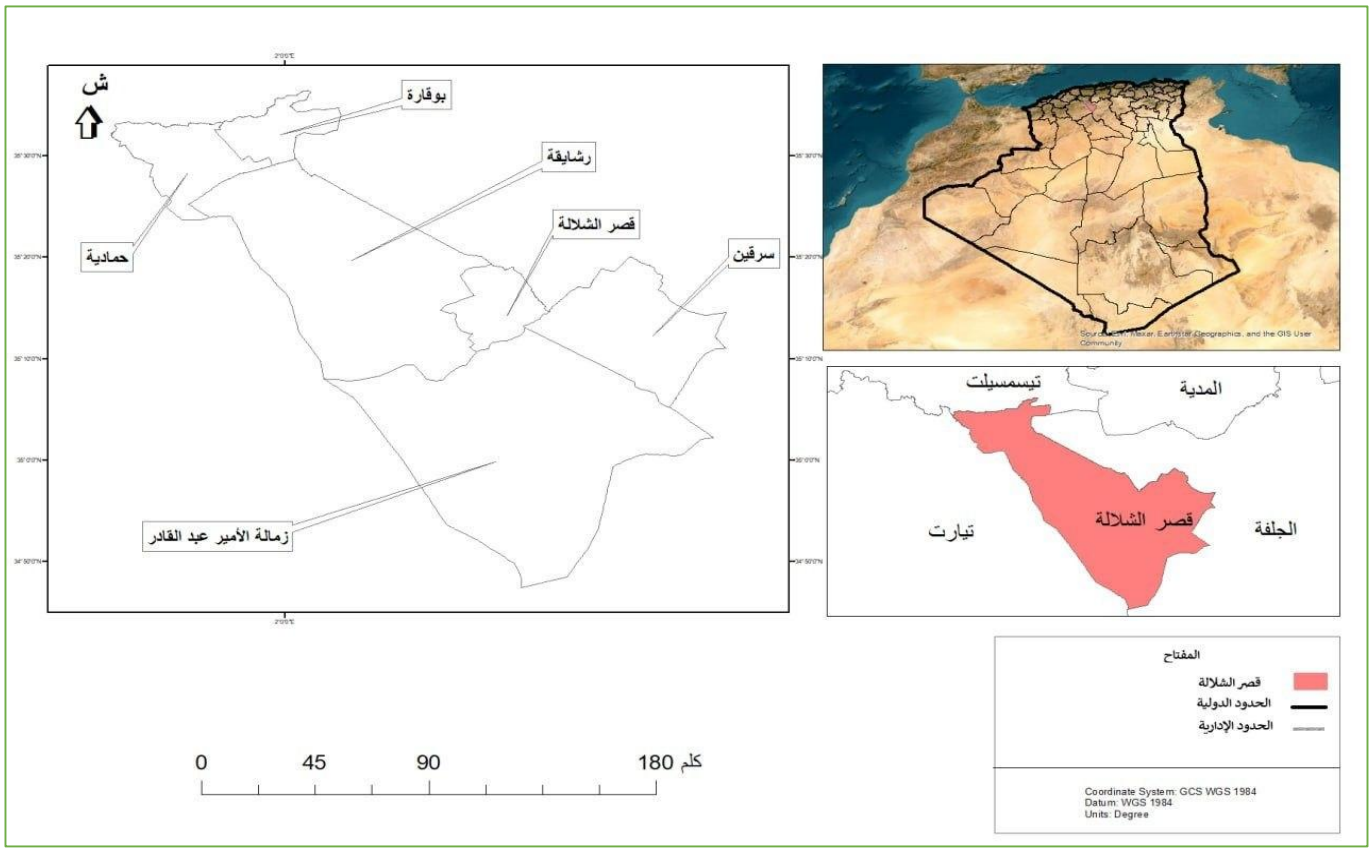
الجنوب بلدية زمالة الأمير عبد القادر (ولاية تيارت).

الغرب بلدية الرشايقة (ولاية تيارت).

الشمال الشرقي بلدية سيدي لعجال (ولاية الجلفة).

الشمال الغربي بلدية سرقين .

خريطة 02: الموقع الإداري لولاية قصر الشلالة .



3. الخصائص الطبيعية:

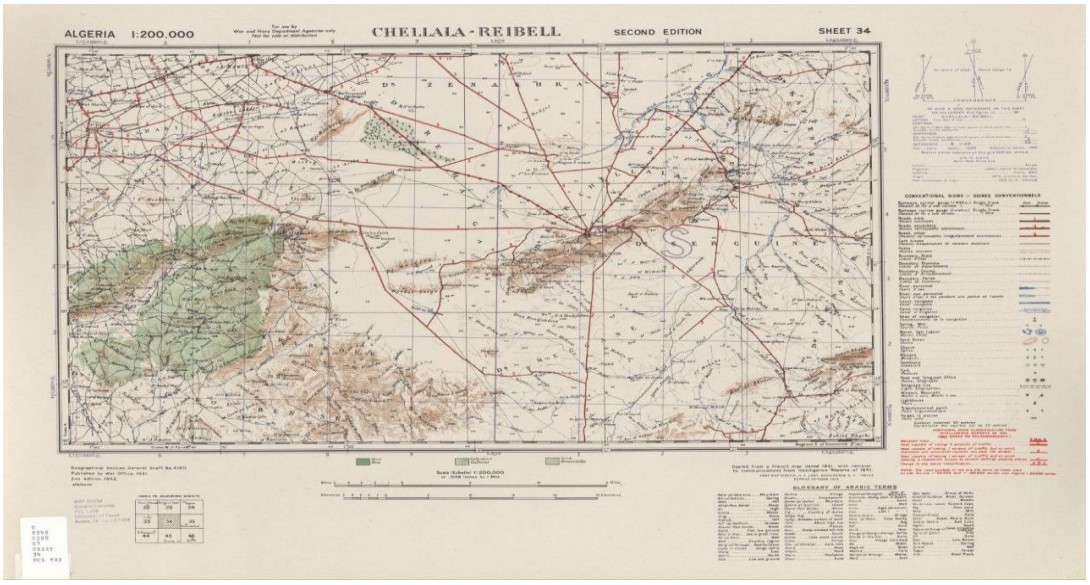
3.1 التضاريس:

تقع منطقة قصر الشلالة ضمن هضبة السرسو، التي تشكل منطقة انتقالية بين جبال الأطلس التلي شمالًا، خاصة كتلة الونشريس الجبلية، وسهل الزهرز جنوبًا. ويمنح هذا الموقع المنطقة تنوعًا تضاريسيًا واضحًا ساهم في تشكيل خصائصها الطبيعية والعمرانية.

تمتد السلسلة الجبلية لقصر الشلالة على طول يقارب 45 كلم، بمتوسط عرض يصل إلى حوالي 7 كلم، ما يجعلها من أبرز المظاهر التضاريسية بالمنطقة. وتتميز تضاريس قصر الشلالة عمومًا بوجود تكوينين جيولوجيين رئيسيين يتمثلان في الوادي الانهدامي والهضبة المرتفعة، ويفصل بينهما صدع جيولوجي تغطيه حاليًا ترسبات تعود إلى العصرين الميوسيني والرباعي.

ويُعد الوادي الانهدامي المجال الذي قامت عليه بلدية قصر الشلالة، حيث استقرت به التجمعات السكانية نتيجة ملاءمته للعمران والاستقرار البشري. أما الهضبة المرتفعة فهي منطقة ناتجة عن حركات جيولوجية قديمة، ويقابلها حاليًا جبل بن حمادة الذي يشرف على مدينة قصر الشلالة ويُعد من أبرز المرتفعات المجاورة لها.ومن ناحية الديناميكية الحالية للتربة، تُعرف المنطقة باستقرار نسبي وضعف في حركة التعرية والانجراف، ويرجع ذلك إلى قلة مياه الجريان السطحي من جهة، وإلى طبيعة الصخور المكوّنة لقاعدة الترسبات الرباعية، والمتمثلة أساسًا في الصخور الطينية .

الخريطة 03 :طبوغرافية قصر الشلالة .



3.2الجيولوجيا:

البنية الجيولوجية العامة :

تتميز منطقة قصر الشلالة ببنية جيولوجية معقدة نسبيًا، تعكس التطورات التكتونية التي شهدتها منطقة الأطلس الجزائري عبر مختلف الحقب الجيولوجية. وتتجسد هذه البنية في كتلة محدبة غير متناظرة تميل تدريجيًا نحو الجهة الشمالية، حيث يحدها من هذه الجهة ممر صدعي ضيق، في حين يكون الانحدار أقل حدة بالجهة الجنوبية. وتُظهر الطيات والفوالق المنتشرة بالمنطقة اتجاهًا عامًا يمتد من شمال 50° شرقًا إلى شمال 60° شرقًا، وهو الاتجاه المعروف جيولوجيًا باتجاه الأطلس، الذي يميز البنيات التركيبية لشمال الجزائر.

3.3المناخ:

تخضع مدينة قصر الشلالة لمناخ سهبي شبه جاف ذي طابع قاري، يتميز بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية، إلى جانب ارتفاع معدلات التبخر والتباين الحراري الكبير بين فصول السنة، وكذلك بين الليل والنهار. ويُعد هذا المناخ من الخصائص الطبيعية الأساسية المؤثرة في الأنشطة الاقتصادية والعمرانية بالمنطقة.

ويتميز فصل الصيف بارتفاع درجات الحرارة والجفاف، في حين يكون فصل الشتاء باردًا، مع تسجيل موجات صقيع وتساقط متقطع للثلوج، خاصة بالمناطق المرتفعة والمجاورة للسلاسل الجبلية.

3.4 التساقطات المطرية:

يتراوح المعدل السنوي للتساقطات المطرية بمنطقة قصر الشلالة بين 260 و400 ملم، حيث تسجل المناطق الجبلية أعلى المعدلات التي تتراوح بين 370 و420 ملم سنويًا، بينما تنخفض هذه الكميات بالمناطق السهلية لتصل إلى حوالي 263 ملم.

وتتميز الأمطار بطابعها غير المنتظم، إذ تسقط غالبًا على شكل أمطار خفيفة ومتفرقة، غير أن المنطقة قد تشهد أحيانًا تساقطات غزيرة خلال فترات زمنية قصيرة، حيث يمكن أن يصل الحد الأقصى للتساقط اليومي إلى ما بين 70 و80 ملم. كما تعرف المنطقة تساقطًا للثلوج خلال

فصل الشتاء، خاصة فوق المرتفعات، وهو ما يؤثر على النشاط الفلاحي والحياة اليومية للسكان.

3.5الغطاء النباتي والنشاط الزراعي:

يتميّز المجال الطبيعي لمنطقة قصر الشلالة بغطاء نباتي ذي طابع سهبي، يُعد امتدادًا للمنظومة البيئية السهبية التي تطبع الهضاب العليا الجزائرية. ويتكوّن هذا الغطاء أساسًا من نباتات عشبية قصيرة ومتوسطة الارتفاع، متأقلمة مع الظروف المناخية شبه الجافة، خاصة ندرة التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف. كما تتوزع هذه التشكيلات النباتية في صورة تجمعات متباعدة نسبيًا، نتيجة هشاشة الوسط الطبيعي وتأثره بالعوامل المناخية والبشرية.

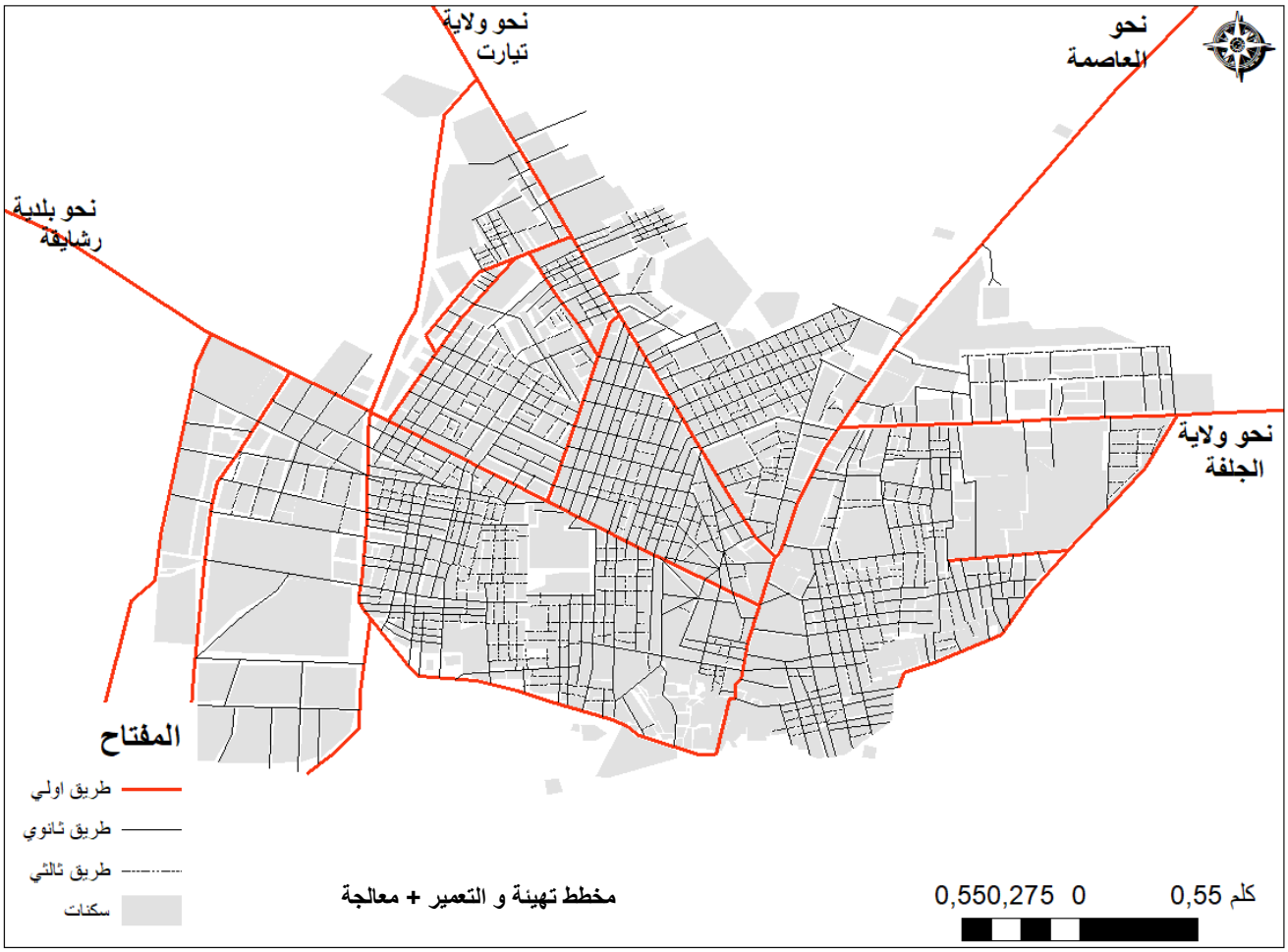
4. الشبكة الطرقية لمدينة قصر الشلالة :

تعتبر الشبكة الطرقية بمثابة الشرايين التي تضخ الحركة في مختلف ارجاء المجال ، فهي تفتح التراب و تربط بين المجالات و بالتالي تعمل على تطوير حجم المبادلات و الأنشطة ، كما تخفض المدة الزمنية في التنقل و تكلفته ، مع توفير ولوجية الساكنة لمختلف الخدمات (النامي، 2022).تتوفر مدينة قصر الشلالة على عدة أنواع من الطرق، من أهمها:

- الطريق الوطني رقم 112 الذي يؤدي الى بلدية الرشايقة.
- الطريق الوطني 120 الرابط بين تيارت و اقصر الشلالة .
- الطريق الولائي رقم 77 الرابط بين مركز المدينة وولاية تيارت.
- الطريق الولائي رقم 137 الممتد من شمال المدينة نحو العاصمة، والذي يُعد المدخل الرئيسي للمدينة من الجهة الشمالية.

كما تتميز مدينة قصر الشلالة بتدرج هرمي واضح لشبكة شوارعها، حيث تضم شوارع رئيسية تؤدي دوراً مهماً في تسهيل حركة المرور والتنقل داخل النسيج الحضري، إضافة إلى شوارع ثانوية وفرعية تربط بين مختلف الأحياء السكنية والمرافق والخدمات، مما يساهم في تحسين الانسيابية المرورية وتنظيم المجال العمراني.

الخريطة 04 : تصنيف الطرقات.



5. الخصائص السكانية لمنطقة الدراسة :

تعتبر الدراسة السكانية من الدراسات الهامة كونها ضرورية حتمية لأي مشروع تنموي اذ للبعد السكاني أهمية بالغة في الخطط التنموية الاقتصادية و الاجتماعية يمكن من خلال مؤشراته معرفة حجم السكان و احتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين .كما تعكس دراسة الخصائص السكانية العديد من الظروف و الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية و حتى البيئية و السياسية ضمن المجتمع .(الخريف ;ر.م.(2003).

جغرافية السكان المفاهيم و الأساليب و التطبيقات 'كتاب الكتروني' , اذا السكان و المدينة بينهما علاقة تكامل و ترابط من خلال التاثير المتبادل فيما بينهما .

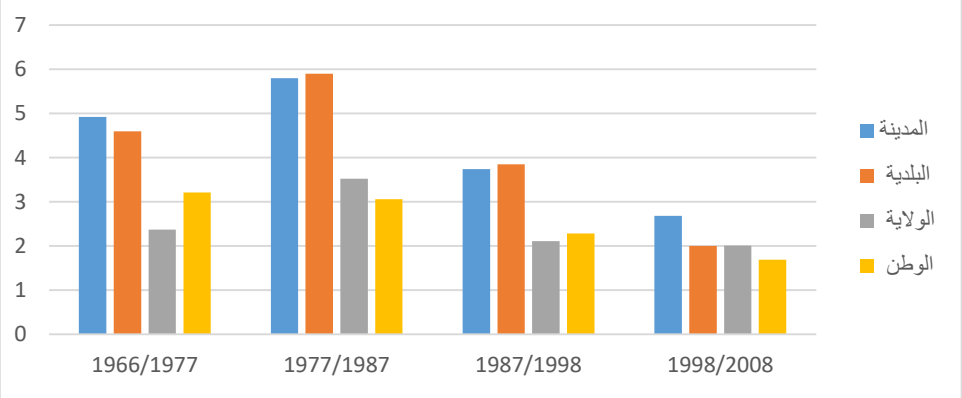
5.1التركيب النوعي للسكان :

الجدول 01 : تطور عدد سكان المدينة .

التعداد	تعداد 1966	تعـــــداد 1977	تعـــداد 1987	تعـــداد 1998	تعداد 2008	تقدير 2026
المدينة	9263	15152	27058	39344	51431	76875

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات + تقديرات البلدية 2026

الشكل 01 : أعمدة بيانية لتطور معدل النمو على مستوى مدينة قصر الشلالة .



التعداد	1966/1977	1977/1987	1987/1998	1966/1977
المدينة	4,92	5,79	3,74	2,67
البلدية	4,6	5,9	3,85	2
الولاية	2,37	3,52	2,11	20,01
الوطن	3,21	3,06	2,28	1,69

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات + البلدية 2026

شهدت مدينة قصر الشلالة تطور في عدد سكانها , و تم حصر هذا التطور في المراحل التالية حسب الاحصائيات :

- **نمو سكاني معتبر (1966 الى 1977):**

شهدت نمو سكاني معتبر بحيث تزايد عدد السكان من 9263 نسمة سنة 1966 الى 15152نسمة سنة 1977 , بمعدل نمو قدرب 4.9 بالمئة , هذه الزيادة كانت دليل على نقص الوفيات و زيادة عدد المواليد و خاصة بسبب التكفل الصحي الجيد مابعد الاستقلال عكس فترة الاستعمار, فترقية المدينة من النحية الإدارية يجعلها مستقطبة للسكان .

- **انمو سكاني متزايد (1977 الى 1987):**

شهدت هذه المرحلة نمو سكاني متزايد عن المرحلة السابقة بحيث اصبح عدد السكان في سنة 1987 ب 27058 نسمة , و كانت الزيادة مقدرة بمعدل نمو قدر ب 5.9 بالمئة . و هذه الزيادة لها صلة كبيرة بالاستقرار التي شهدته الجزائر عامة و مدينة قصر الشلالة خاصة .

- **الزيادة السكانية و الأوضاع الأمنية (1987 الى 1998):**

شهدت هذه المرحلة زيادة في عدد السكان من 27058 نسمة سنة 1987 الى عدد سكان قدر ب 39344 سنة 1998 , هذه الزيادة ارتبطت بالوضع الأمني للجزائر أي اعتمدها السكان كنقطة امن نوعا ما بالرغم من الزيادة الا انه لوحظ تراجع في معدل النمو حيث قدر بنسبة 2.11 بالمئة و هذا كدليل على تاثير العشرية السوداء على المدينة في تلك الفترة .

- **الزيادة السكانية و تحسن الأوضاع (1998الى 2008):**

شهدت هذه المرحلة زيادة سكانية قدرت ب 51431 نسمة و هذه الزيادة كانت واضحة مقارنة بالتعداد السابق 1998 و هنا نجد بان الأوضاع في هذه الفترة تحسنت و بالرغم من الزياد فان معدل النمو استمر تقريبا في المعدل المتراجع المقدر بحوالي 2 بالمئة .

و كاضافة لعدد سكان المدينة حسب اخر تقدير لسنة 2026 فقد استمر العدد فب التزايد حيث قدر ب 76875 نسمة .

5.2تبيان الكثافة السكانية للاحياء و دلالتها المجالية :

يعكس التباين المجالي لكثاف السكان حسب احياء مدينة قصر الشلالة مراحل تطور نسيجها العمراني و توجه نموها الحضري .

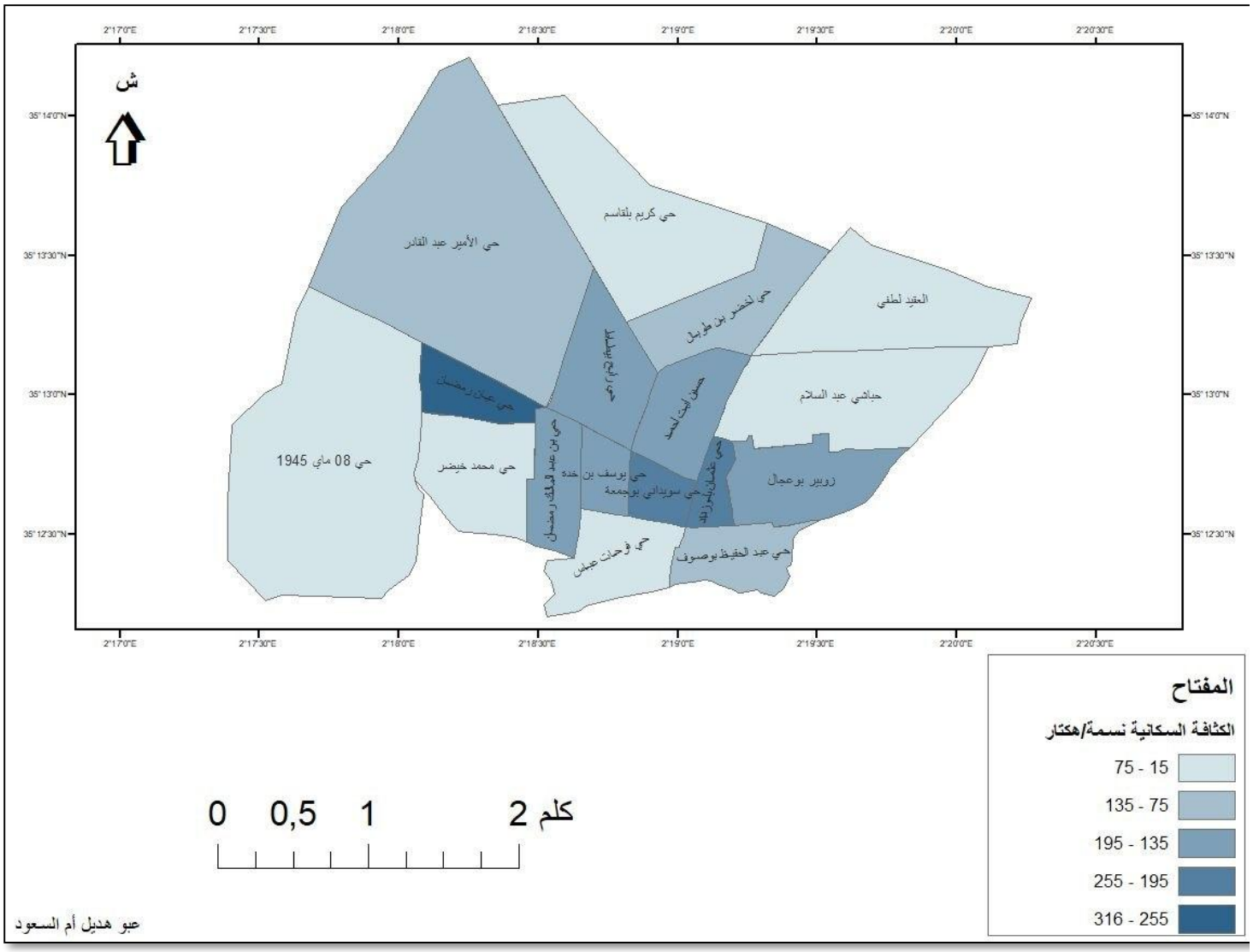
- **عدد السكان حسب الاحياء :**

الجدول 02: عدد السكان حسب الاحياء .

الاحياء	عدد السكان
حي حباشي عبد السلام	3272
حي عبد الحفيظ بوصوف	3130
حي 08 ماي 1945	3745
حي سويداني بوجمعة	2614
حي لخضر بن طوبال	4543
حي حسين ايت احمد	5010
حي الأمير عبد القادر	17757
حي محمد خيضر	2151
حي رابح بيطاط	6340
حي بن عبد المالك رمضان	3645
حي عثمان بلوزداد	2338
حي فرحات عباس	2173
حي كريم بلقاسم	3692
حي عبان رمضان	6224
حي يوسف بن خدة	2549
حي زوبير بوعجاج	5807
حي العقيد لطفي	1125

المصدر : البلدية 2026 .

الخريطة 05 : توزع السكان حسب الكثافة .



نطاق الكثافة السكانية المرتفعة : ويحتل هذا النطاق الأحياء المركزية والشرقية للمدينة، حيث يسجل حي رابح بيطاط كتلة معتبرة تقدر بـ 6340 نسمة، يليه مباشرة حي عبان رمضان بواقع 6224 نسمة، ثم حي زوبير بوعجاج بـ 5807 نسمة، وحي حسين آيت أحمدبـ 5010 نسمة .

ويعود هذا الارتفاع القياسي في الكثافة إلى النمط العمراني المتراص وضيق النسيج في النواة المركزية القديمة وأحياء التخصيصات المكثفة، إلى جانب تمركز الأنشطة التجارية والخدماتية بها مما يخلق طلباً مستمراً على السكن في هذه الرقعة الجغرافية.

وفي المقابل، يبرز حي الأمير عبد القادر كحالة استثنائية يضم الكتلة البشرية الأكبر على مستوى المدينة برقم قياسي يقدر بـ 17757 نسمة، ويرتبط هذا التباين الديموغرافي مباشرة بالمساحة الجغرافية الشاسعة التي يشغلها الحي في النطاق الشمالي والشمالي الغربي للمدينة واحتوائه على مزيج عمراني سمح باستيعاب هذا التدفق السكاني الضخم.

نطاق الكثافة السكانية المتوسطة: ويضم الأحياء الانتقالية التي توازن بين الحجم السكاني والمساحة المشغولة ، ويمثلها كل من حي لخضر بن طوبال 4543 نسمة ، حي 08 ماي 3745 نسمة، حي كريم بلقاسم 3692 نسمة، وحي بن عبد المالك رمضان 3645 نسمة ، يليهم حي حباشي عبد السلام 3272 نسمة وحي عبد الحفيظ بوصوف 3130 نسمة . تمثل هذه الأحياء مناطق انتقالية وهيكلية تجمع بين الوظيفة السكنية وبعض الخدمات الجوارية، وتتميز بنسيج عمراني أكثر انتظاماً يسمح بتوزيع متوازن نسبياً للنشاط التجاري الحجري.

نطاق الكثافة السكانية المنخفضة: ويضم الأحياء الحديثة أو الطرفية التي يسجل فيها تراجع ملحوظ في مؤشر الكثافة، حيث يضم حي سويداني بوجمعة 2614 نسمة، حي يوسف بن خدة 2549 نسمة، حي عثمان بلوزداد 2338 نسمة، حي فرحات عباس 2173 نسمة ، وحي محمد خيضر 2151 نسمة، وصولاً إلى أدنى تجمع سكاني في حي العقيد لطفي بواقع 1125 نسمة.

يتضح من تدني الكثافة السكانية في هذه الأحياء أنها إما أطراف توسعية حديثة النشأة أو مجالات ذات مساحات واسعة لا تزال في طور النمو العمراني والاندماج، مما يفسر ضعف التجهيزات والتركز التجاري بها مقارنة بالمركز والأحياء الكثيفة.

- **التركيب العمري :**

تُعدّ دراسة التركيب العمري للسكان من أهم الدراسات الديمغرافية التي تساهم في فهم طبيعة المجتمع وتحليل خصائصه السكانية، وذلك من خلال تصنيف السكان إلى فئات عمرية مختلفة تسمح بتحديد بنية المجتمع واتجاهاته الديمغرافية. كما تساعد هذه الدراسة في بناء الهرم السكاني أو الديمغرافي، الذي يُعتبر أداة تحليلية تُبرز توزيع السكان حسب العمر والجنس، وتوضح ما إذا كان المجتمع فتيًا يتميز بارتفاع نسبة الشباب، أو متقدمًا في السن نتيجة ارتفاع نسبة كبار السن. ما تلعب دراسة التركيب العمري دورًا أساسيًا في تحديد حجم السكان النشطين اقتصاديًا، أي الفئة القادرة على العمل والإنتاج، مما يساعد على معرفة مدى توفر اليد العاملة اللازمة لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية.

- **توزيع عدد السكان حسب الفئة العمرية و الجنس :**

الجدول 03 : حسب اخر تعداد 2008 :

الفئة العمرية	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع
0-15 سنة.	15671	16310	31981
15 -60 سنة .	13282	13824	27106
مافوق 60 سنة .	582	606	1188
المجموع	29535	30740	60275

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات

الجدول 04 : توزيع السكان حسب تقديرات 2018 :

الفئة العمرية	عدد الذكور	عدد الاناث	المجموع
0-15 سنة	10837	10448	21285
15- 25 سنة	21835	25961	47769
مافوق 60 سنة	2354	2334	4688
المجموع	35026	38743	73769

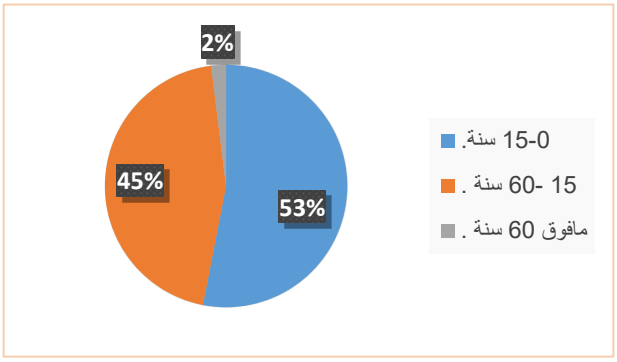
المصدر : البلدية 2026

الجدول 05 :التوزيع الإجمالي للسكان حسب الجنس حسب تقدير سنة 2022 :

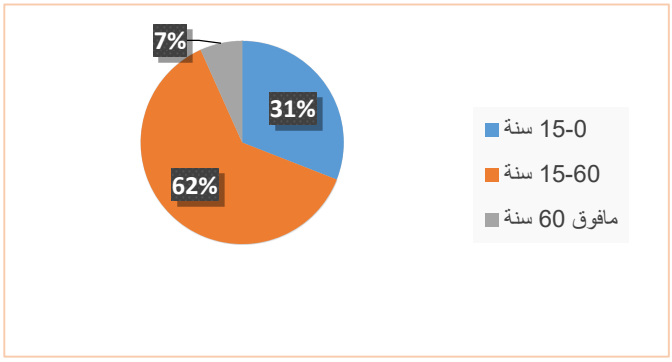
الجنس	العدد
الاناث	35678
الذكور	35804
المجموع	71482

المصدر : البلدية 2026

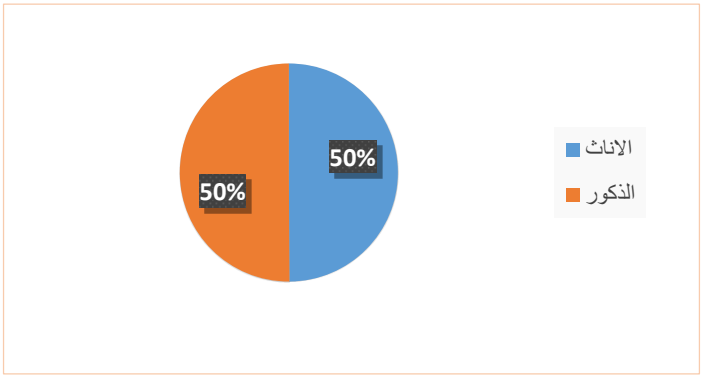
الشكل 02: دائرة نسبية توزيع السكان حسب الفئات العمرية 2008 .



الشكل03: دائرة نسبية توزيع السكان حسب الفئات العمرية2018.



الشكل 04: دائرة نسبية عدد السكان حسب الجنس 2018.



- **فئة صغار السن من 0 الى 15 سنة :**

تعتبر هذه الفئة هي الفئة المستهلكة الغير منتجة أي غير قادرة على العمل و الاعالة و هي من تحتاج للرعاية و لكن لها أهمية في نمو السكان و تكوين الاسر مستقبلا . يتضح من خلال الجدول ان عدد السكان في هذه الفئة بلغ 31981 (تقدير 2008) و 21285 (تقدير 2018) في كلا الجنسين أي بنسبة 53 بالمئة (تقدير 2008) و 31 بالمئة (تقدير 2018) .

- **فئة البالغين من 15 الى 60 سنة :**

تعتبر هذه الفئة أساس المجتمع أي الدعامة الأساسية لبناء المجتمع فهي توفر اليد العاملة و هي الفئة المعيلة للفئات الأخرى لما تقدمه من رعاية لفئة الصغار و حتى فئة المسنين . فهي تضم

الفئة الشابة التي لها دور في الزيادة السكانية أي الزواج و زيادة الخصوبة . بحيث نجد ان عدد افراد هذه الفئة بلغ 27106 (تقدير 2008) و 47769 (تقدير 2018) في كلا الجنسين أي بنسبة 45 بالمئة (تقدير 2008) و بنسبة 62 بالمئة (تقدير 2018) .

- **فئة المسنين من 60 سنة فما فوق :**

حسب علم الديمغرافيا تعتبر هذه الفئة فئة مستهلكة غير منتجة لكن اذا نظرنا من ناحية الواقع المعاش فنجد هذه الفئة فيها نسبة من الإنتاج في بعض الحالات لكنها تبقى ضمن الاستهلاك مع انه فئة البالغين تسيطر على الجانب الإنتاجي . تضم فئة المسنين عدد افراد بلغ 1188 (تقدير 2008) و 4688 (تقدير 2018) في كلا الجنسين اذا نسبة 2 بالمئة (تقدير 2008) و نسبة 7 بالمئة (تقدير 2018) . تكمن أهمية دراسة هذه الفئة في تحديد متطلباتهم و احتياجاتهم خاصة من الناحية الصحية نظرا للحالة الصحية التي يفرضها تقدم العمر .

6. الهجرة و الحركية :

دراسة الهجرة في كل منطقة تعتبر من اهم المؤشرات لتحديد مستوى الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

الجدول 06 : عدد التدفقات (1998 – 2008) :

التدفقات (خارج و داخل المدينة)	العدد
الوافدون من بلديات ولاية تيارت .	964
الوافدون من ولايات أخرى .	805
اجمالي الوافدين	1769
المغادرين نحو بلديات ولاية تيارت .	489
المغادرين نحو ولايات أخرى	1070
اجمالي المغادرين	1559

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء .

يتجلى بوضوح وجود حركة هجرية نشطة في الاتجاهين :

على صعيد الوافدين، استقبلت المدينة 1769 شخصاً، توزعوا بين مصدرين رئيسيين؛ إذ جاء 964 شخصاً أي ما يعادل 57% من بلديات ولاية تيارت، في حين قدم 805 أشخاص أي 43% من ولايات أخرى خارج الولاية. ويكشف المخطط الدائري أن الغالبية العظمى من الوافدين مصدرها داخل الولاية، مما يدل على أن قصر الشلالة تمارس جاذبية حضرية على المحيط القريب منها من البلديات الريفية والأقل تجهيزاً داخل ولاية تيارت، حيث تستقطبها بما توفره من خدمات إدارية وصحية وتعليمية.

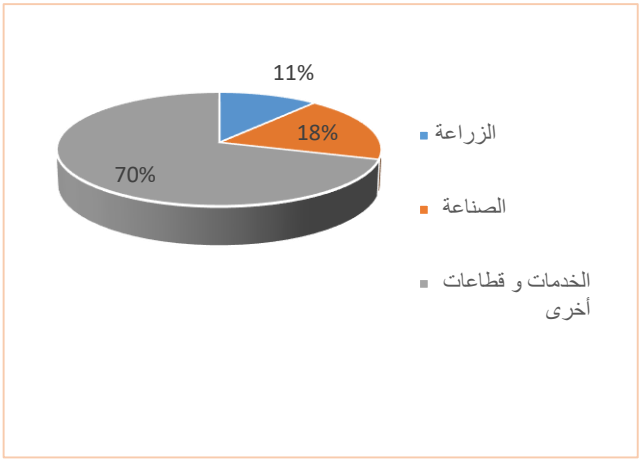
أما على صعيد المغادرين، فقد بلغ إجماليهم 1559 شخصاً، وهنا يتبدّل المشهد جذرياً كما يُظهره المخطط الدائري ، إذ توجّه 66% أي 1070 شخصاً نحو ولايات أخرى خارج تيارت، في حين لم يتجه سوى 34% أي 489 شخصاً نحو بلديات الولاية. وتكشف هذه النسبة المرتفعة للمغادرين خارج الولاية عن ظاهرة نزوح حضري باتجاه المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران وسطيف، مدفوعةً بالبحث عن فرص عمل أفضل ومستوى معيشي أرقى لا توفره المدينة بالقدر الكافي.

اذا كنتيجة للحركة الهجرية : مدينة قصر الشلالة تستقطب من محيطها الداخلي القريب في الوقت الذي تفقد فيه سكانها لصالح المدن الكبرى خارج الولاية، مما يُنذر بتسرب الكفاءات والطاقات الشبابية النشيطة نحو الخارج، ويُشكّل تحدياً حقيقياً أمام مسار التنمية الحضرية المستدامة للمدينة.

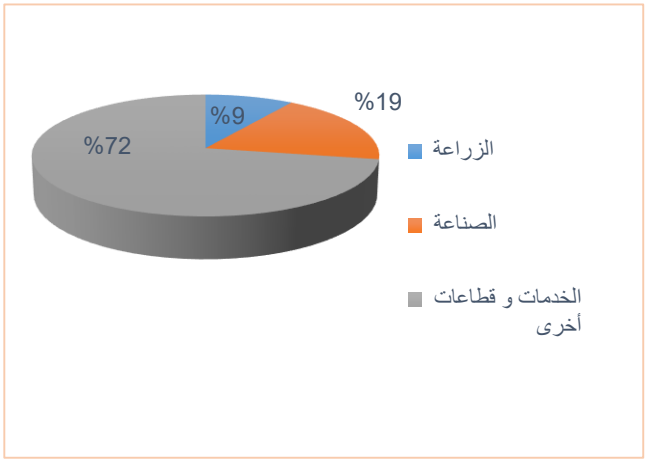
7. الدراسة الاقتصادية :

يشير التركيب الاقتصادي للسكان إلى التوزيع النسبي للفئات السكانية المختلفة حسب نشاطها الاقتصادي، أي الطريقة التي يشارك بها الأفراد في إنتاج السلع والخدمات وتوزيع الدخل. لا يقتصر هذا التعريف على تقسيم السكان إلى عاملين وغير عاملين، بل يشمل تصنيفهم إلى قطاعات اقتصادية رئيسية.

الشكل البياني05 : توزيع العمال حسب القطاعات 2008



الشكل البياني 06: توزيع العمال حسب القطاعات 2018



تمثل الدوائر النسبية نسب مقسمة حسب القطاعات بحيث نجد ان قطاع الثالث و هو قطاع الخدمات يتراس القطاعات حيث يمثل نسبة 72 بالمئة و 70 بالمئة خلال التعدادين 2008 و 2018 فهو مايملك العدد الأكبر من ناحية الموظفين الذين يعملون في الخدمات و التجارة و الإدارة . ثم يليه القطاع الثاني قطاع الصناعة حيث يمثل 19 بالمئة في التعدادين هذا يعود الى نقص المناطق الصناعية على مستوى المدينة .اما اخر قطاع هو قطاع الزراعة الذي كان بنسبة 11 بالمئة 2008 و اصبح 9 بالمئة 2018 حيث حقق هذا القطاع تراجع واضح و كان هذا راجع لهجرة السكان نحو المدينة و التخلي عن الطابع الزراعي بالرغم من ان طبيعة أراضي منطقة الدراسة هي أراضي ذات مردودية .

خلاصة الفصل :

مدينة قصر الشلالة مدينة لها تاريخ سواءا منذ استعمارها او قبل الاستعمار او بعده ، فقد شهدت تكورات او تغيرات في عدد سكانها خلال العقود الماضي و الى غاية الان . طبوغرافية المنطقة جعلت منها منطقة لاستقرار حضارة لاستقرار مستعمر و نقطة جاذبة للسكان فماضيها العمراني و التاريخي و المعماري يقود بنا الى تحليل مراحل توسعها و نشاتها استنادا على تاريخها ، اما التطور السكاني فهو تماشى مع الزيادة السكانية في الجزائر كلها . و معرفة أسباب تراجع نشاطها الزراعي حيث انتقلت من دوار يعيش الحياة التقليدية الى نسيج حضري متكامل.

الفصل الثالث:
التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة

مقدمة الفصل الثالث :

تُعد التحولات الحضرية من أبرز الظواهر التي ميزت تطور المدن خلال العقود الأخيرة، إذ أصبحت المدن تشهد تغيرات متسارعة مست مختلف مكونات المجال الحضري نتيجة تفاعل عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية، إلى جانب تدخلات التهيئة والتخطيط الحضري. وقد انعكست هذه التحولات في توسع النسيج العمراني، وتغير أنماط استعمالات الأرض، وتطور البنية التحتية والتجهيزات، وإعادة توزيع السكان والأنشطة داخل المجال الحضري، مما أسهم في إعادة تشكيل بنية المدينة ووظائفها.

ولم تكن مدينة قصر الشلالة بمنأى عن هذه التحولات، حيث عرفت منذ نشأتها تطوراً عمرانياً متدرجاً ارتبط بالنمو السكاني، والترقية الإدارية، وتطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى برامج السكن والتجهيزات العمومية التي ساهمت في توجيه التوسع الحضري وإحداث تغيرات واضحة في بنيتها المورفولوجية والوظيفية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز مظاهر التحولات الحضرية التي شهدتها مدينة قصر الشلالة، من خلال تتبع تطور نسيجها العمراني، ودراسة التوسع الحضري، وتحولات استعمالات الأرض، وتطور أنماط السكن والتجهيزات الحضرية، بما يسمح بفهم الديناميكية المجالية التي عرفتها المدينة، تمهيداً لتقييم دور هذه التحولات في إعادة هيكلة المجال الحضري في الفصل الموالي.

1. التحولات الاجتماعية :

1.2التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة قصر الشلالة :

يشكل التركيب الاجتماعي أحد العناصر الأساسية التي ساهمت في تكوين المجال الحضري لمدينة قصر الشلالة، إذ ارتبط تطورها العمراني بتنوع مكوناتها السكانية وتعدد أصولها القبلية. ويُقصد بالتنظيم القبلي ذلك النظام الاجتماعي التقليدي القائم على روابط القرابة والنسب، والذي تتخذ فيه الأسرة الممتدة نواةً أساسية للتنظيم الاجتماعي، حيث يضم أفراد القبيلة الواحدة عدة أجيال تنتمي إلى أصل مشترك، ويقوم هذا التنظيم على قيم التضامن والتكافل، كما ينعكس على أنماط استغلال الأرض وطرق تسيير الملكية والعلاقات الاجتماعية.

وقد تميزت مدينة قصر الشلالة بتركيبة اجتماعية متنوعة، نتيجة موقعها الجغرافي الذي جعلها نقطة استقرار واستقطاب للسكان القادمين من المناطق المجاورة، حيث تضم عدداً من العروش والقبائل، من أهمها: أولاد شعيب، أولاد نايل، المحامدة، المقان، الصحاري، أولاد سيدي عيسى، أولاد سيدي إبراهيم، الزناخرة، أولاد أحمد، أولاد الشيخ، أولاد بن علي، أولاد زيان، إضافة إلى بعض العائلات ذات الأصول الأمازيغية (القبائل)، وهو ما يعكس التنوع الاجتماعي الذي يميز المدينة. (مصلحة الحالة المدنية ببلدية قصر الشلالة.(

وخلال الفترة الاستعمارية، ساهم هذا التنوع القبلي في تشكيل نسيج اجتماعي متماسك، إذ برزت عدة تحالفات بين العروش لمقاومة الوجود الاستعماري، خاصة بعد إنشاء الثكنة العسكرية الفرنسية بالمدينة. وتشير الروايات المحلية إلى أن عرشي أولاد شعيب وأولاد نايل كانا من أبرز العروش التي ساهمت في دعم المقاومة الشعبية، إلى جانب مساهمة بقية العروش بدرجات متفاوتة، سواء بالمساندة المباشرة أو بالدعم اللوجستي، في إطار الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

كما ارتبط التنوع الاجتماعي لمدينة قصر الشلالة بخصوصية موقعها ضمن المجال الجغرافي لواد الطويل ، الذي عرف عبر مختلف المراحل التاريخية استقرار جماعات سكانية متعددة، بفعل ما يتوفر عليه من إمكانات زراعية ورعوية ومائية، الأمر الذي جعله مجالاً جاذباً للاستقرار البشري. وانعكست هذه الخصوصية على مدينة قصر الشلالة التي كانت تمثل محطة عبور واستراحة للقوافل التجارية والمسافرين، قبل أن تتحول تدريجياً إلى مركز حضري استقر به السكان بشكل دائم، وهو ما يفسر تعدد أصول سكانها وتنوع بنيتها الاجتماعية.

وبـذلك، فـإن التركيبـة الاجتماعيـة القديمـة و التنـوع القلبـي اثـر بشـكل واضـح فـي توزيـع الاحيـاء الحاليـة لمدينـة قصـر الشـلالة فقـد اعـد نتاجـاً لتراكمـات تاريخيـة متعاقبـة، سـاهمت فـي تكـوين مجتمـع محلـي متنـوع حـافظ علـى خصوصـياته الثقافيـة والاجتماعيـة، وفـي الوقـت نفسـه كـان لـه دور مهم في تشكيل المجال الحضري وتوجيه ديناميكيته العمرانية.

2. التحولات المورفولوجية :

2.1مراحل التوسع العمراني بمدينة قصر الشلالة :

تشـير المعطيـات التاريخيـة والأثريـة إلـى أن منطقـة قصـر الشـلالة عرفـت اسـتقراراً بشـرياً منـذ العهـد الرومـاني، وهـو مـا تؤكـده بعـض الشـواهد الأثريـة، مـن أبرزهـا السـاعة الرومانيـة وبعـض البقايـا الأثريـة بمنطقـة الوزقاريـة. غيـر أن تشـكل المدينـة بصـورتها العمرانيـة الحاليـة ارتـبط أساسـاً بـالفترة الاسـتعمارية الفرنسـية، التـي شـهدت إنشـاء النـواة الحضـرية الأولـى، لتتواصـل بعـدها مراحل التوسع العمراني إلى غاية الوقت الراهن.

وانطلاقـاً مـن تحليـل الوثـائق التاريخيـة والخـرائط والصـور الجويـة، أمكـن تحديـد خمـس مراحـل رئيسـية للتوسـع العمرانـي بمدينـة قصـر الشـلالة، تميـزت كـل مرحلـة منهـا بخصـائص عمرانيـة ووظيفية مختلفة، تعكس طبيعة التحولات التي عرفتها المدينة خلال مختلف الفترات التاريخية.

المرحلة الأولى (1883–1962): مرحلة النشأة الاستعمارية وتكوين النواة الحضري:

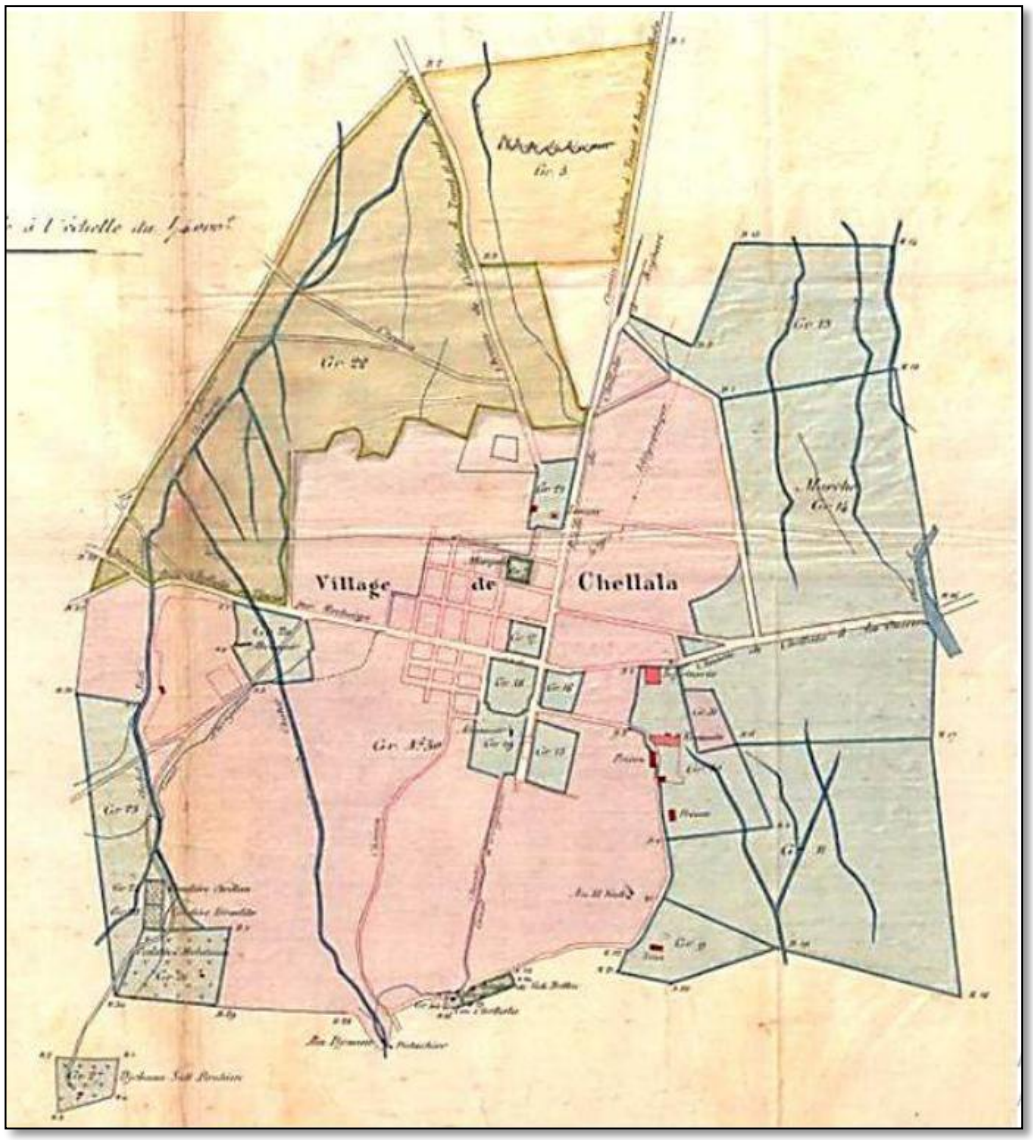
تمثـل هـذه المرحلـة بدايـة التكـوين الفعلـي للنسـيج الحضـري لمدينـة قصـر الشـلالة، حيـث ارتبطـت نشـأتها بالسياسـة الاسـتعمارية الفرنسـية الراميـة إلـى إحكـام السـيطرة علـى المجـال الـداخلي. وقـد اختيـر موقـع المدينـة بعنايـة نظـراً لأهميتـه الاسـتراتيجية، إذ يقـع عنـد ملتقـى محـاور طرقيـة تـربط المنطقـة بكـل مـن تيـارت والجلفـة والجزائـر العاصـمة، إضـافة إلـى إشـرافه علـى المجـال الريفـي المحيط.

وفـي هـذا الإطـار، أنشـأت السـلطات الاسـتعمارية مركـزاً عسـكرياً تحـول تـدريجياً إلـى نـواة عمرانيـة اسـتقطبت مختلـف التجهيـزات الإداريـة والخـدمات الأساسـية، ممـا سـاهم فـي ظهـور أول نسـيج حضـري مـنظم وفـق مبـادئ التخطـيط الاسـتعماري، والـذي تميـز بالشـبكة الشـطرنجية وانتظـام الشوارع وتوزيع المباني الإدارية والعسكرية.

كمـا انتهجـت الإدارة الاسـتعمارية سياسـة عقاريـة هـدفت إلـى الـتحكم فـي المجـال، مـن خـلال الاسـتيلاء علـى الأراضـي، وإنجـاز شـبكات الطـرق، وتـوفير بعـض التجهيـزات الأساسـية التـي كانت تخدم بالدرجة الأولى المصالح العسكرية والإدارية والاقتصادية للاستعمار.

ومـن الناحيـة المورفولوجيـة، اتجـه التوسـع العمرانـي خـلال هـذه المرحلـة نحـو الشـمال والشـمال الشـرقي والشـمال الغربـي، فـي حـين شـكل جبـل بـن حمـاد عائقـاً طبيعيـاً حـدّ مـن الامتـداد العمرانـي نحـو الجنـوب، الأمـر الـذي جعـل النـواة العمرانيـة تتطـور وفـق اتجاهـات فرضـتها كـل مـن العوامـل الطبيعية ومتطلبات التخطيط الاستعماري.

الخريطة06 : النواة الأولى لمدينة قصر الشلالة .



المصدر : https://recherche-anom.culture.gouv.fr/ark:/61561/2635946/daogrp

وقـد تجسـدت السياسـة العمرانيـة الاسـتعمارية مـن خـلال إنشـاء عـدة تجهيـزات ومرافـق، مـن بينهـا فـتح أول قسـم دراسـي سـنة 1886، والـذي ضـم 29 تلميـذًا جزائريًـا و7 مـن أبنـاء المسـتوطنين، وكـان التعلـيم باللغـة الفرنسـية بهـدف ترسـيخ الثقافـة الفرنسـية وخدمـة المصـالح الاسـتعمارية. كمـا أنجـزت مسـاكن خاصـة بالمسـتوطنين وفـق تخطـيط عمرانـي اسـتعماري يعكـس التمييـز المجـالي

والاجتماعي بين السكان. وفي سنة 1895 تم بناء مسجد لفائدة سكان الدوار، ولا يزال قائمًا إلى اليوم، في حين شُيدت كنيسة سنة 1920 لخدمة المعمرين الأوروبيين قبل أن يتم هدمها لاحقًا.

ومع تطور المدينة، عملت فرنسا على تكوين نسيج حضري ذي طابع مركزي ينطلق من المركز نحو الأطراف، خاصة باتجاه الشمال والشمال الشرقي، مع التركيز على استغلال الأراضي الفلاحية المحيطة بالمركز العمراني. كما اعتمدت الإدارة الاستعمارية على التجزيئات السكنية باعتبارها وسيلة لتنشيط الحركة العمرانية وفرض التنظيم الحضري الذي يخدم أهدافها السياسية والاقتصادية.

وعليه، فإن تطور قصر الشلالة خلال الفترة الاستعمارية لم يكن تطورًا عفويًا، بل جاء نتيجة تخطيط استعماري مدروس استغل الموقع الجغرافي، الشبكة الطرقية، والطبيعة الطبوغرافية للمنطقة من أجل إحكام السيطرة على المجال وتثبيت الوجود الاستعماري داخل الإقليم.

الصورة05: كنيسة مدينة قصر الشلالة .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة 06 : احدى الفصول الدراسية بمدينة قصر الشلالة .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة 07 : مدرسة عائشة ام المؤمنين .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة 08 : مسجد العتيق .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

المرحلة الثانية (1962–1974): مرحلة إعادة تنظيم المجال الحضري بعد الاستقلال :

مثلت مرحلة ما بعد الاستقلال نقطة تحول مهمة في المسار العمراني لمدينة قصر الشلالة، حيث اتجهت الدولة الجزائرية إلى إعادة تنظيم المجال الحضري وتكييفه مع متطلبات بناء الدولة الوطنية، من خلال استغلال الرصيد العمراني الذي خلفته الإدارة الاستعمارية، والعمل على إدماجه ضمن منظومة عمرانية وإدارية جديدة تستجيب للحاجات المتزايدة للسكان.

ورغم تبني الدولة سياسة تهدف إلى تثبيت السكان بالمناطق الريفية والحد من النزوح نحو المدن الكبرى، فإن مدينة قصر الشلالة عرفت خلال هذه المرحلة نمواً عمرانياً متواصلاً، مدفوعاً بارتفاع عدد السكان وتحسن الظروف الاجتماعية والأمنية بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على السكن والخدمات والتجهيزات العمومية.

ومن الناحية المورفولوجية، حافظ الامتداد العمراني على الاتجاهات التي تشكلت خلال الفترة الاستعمارية، حيث تواصل التوسع نحو الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي، اعتماداً على النواة العمرانية القائمة، والتي ضمت المسجد والمدرسة والمباني الإدارية والسكنية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. كما ساهم إعادة استغلال المساكن التي تركها المستوطنون الفرنسيون بعد الاستقلال في ضمان استمرارية النشاط الحضري، وتفادي حدوث فراغ عمراني داخل النواة القديمة.

في المقابل، ظل الامتداد العمراني نحو الجنوب محدوداً بفعل العائق الطبيعي الذي تمثله مرتفعات جبل بن حماد، وهو ما جعل المدينة تتوسع وفق اتجاهات فرضتها الخصائص الطبوغرافية للمجال، حيث اتخذ النمو الحضري شكلاً شبه شعاعي انطلاقاً من المركز نحو المجالات الشمالية الأكثر ملاءمة للتعمير.

وعلى المستوى العقاري، اعتمدت الدولة خلال هذه المرحلة سياسة تسيير الأملاك الشاغرة، حيث تم إدماج العقارات التي تركها المستوطنون ضمن الأملاك الوطنية وإعادة توظيفها لخدمة السكان، سواء في مجال السكن أو في احتضان المرافق والتجهيزات العمومية، مما ساهم في التخفيف من أزمة السكن والمحافظة على استمرارية الوظائف الحضرية داخل المدينة.

كما عرفت هذه المرحلة بداية تدخل الدولة بصورة أكثر فاعلية في توجيه النمو الحضري، من خلال تبني سياسة الاحتياطات العقارية البلدية، التي كرسها الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974، والتي منحت البلديات صلاحيات واسعة في اقتناء الأراضي الواقعة داخل المحيطات العمرانية وتوجيه استعمالاتها. وقد شكلت هذه السياسة نقطة تحول في تسيير العقار الحضري، إذ مكنت البلدية من توفير أوعية عقارية مخصصة لإنجاز السكنات والتجهيزات العمومية، والحد من المضاربة العقارية، والتحكم في اتجاهات التوسع العمراني.

وقد انعكست هذه السياسة بصورة واضحة على مدينة قصر الشلالة، حيث أصبحت البلدية الفاعل الرئيس في توجيه الامتداد العمراني، خاصة نحو الشمال والشمال الشرقي، اللذين وفرا شروطاً طبيعية أفضل للتوسع، إضافة إلى ارتباطهما بمحاور النقل الرئيسية. كما ساهمت هذه المرحلة في ظهور أحياء سكنية جديدة وإنجاز عدد من المرافق العمومية، الأمر الذي عزز من التنظيم العمراني للمدينة مقارنة بالمرحلة السابقة.

وقد بلغت مساحة التوسع العمراني خلال هذه المرحلة حوالي 71.13هكتار، وهو ما يعكس بداية تشكل ديناميكية حضرية جديدة ارتبطت بسياسات الدولة الوطنية في مجال التخطيط العمراني، وانتقال مدينة قصر الشلالة تدريجياً من مركز ذي وظيفة استعمارية إلى مركز حضري يؤدي وظائف إدارية وخدماتية ضمن المجال الإقليمي لسهل سرسو.

يتضح أن هذه المرحلة لم تشهد توسعاً عمرانياً كبيراً من حيث المساحة مقارنة بالمراحل اللاحقة، غير أنها شكلت مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ المدينة، حيث انتقل التسيير العمراني من المنظومة الاستعمارية إلى المنظومة الوطنية، ووضعت خلالها الأسس القانونية والعقارية التي مهدت للتوسع العمراني الذي عرفته المدينة ابتداءً من منتصف سبعينيات القرن العشرين.

المرحلة الثالثة (1974–2000): مرحلة التوسع الحضري السريع والتحول الديموغرافي :

تُعد هذه المرحلة من أبرز مراحل التحول الحضري بمدينة قصر الشلالة، إذ تميزت بتسارع وتيرة النمو العمراني نتيجة التزايد المستمر في عدد السكان، إلى جانب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة. وقد أدى هذا النمو إلى ارتفاع الطلب على السكن والتجهيزات والخدمات، مما جعل المدينة تدخل مرحلة جديدة اتسمت باتساع مجالها الحضري وظهور أحياء عمرانية جديدة.

وتؤكد المؤشرات الديموغرافية هذه الديناميكية، حيث شهدت المدينة معدلات نمو سكاني مرتفعة، خاصة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1977 و1987، واستمر هذا المنحى خلال السنوات اللاحقة، إذ ارتفع عدد سكان التجمع الحضري من 42578نسمة سنة 1999 إلى 49827نسمة سنة 2008، وهو ما يعكس استمرار الجاذبية السكانية للمدينة وتعاظم دورها الحضري داخل إقليم سهل سرسو.

وقد انعكس هذا النمو الديموغرافي بصورة مباشرة على القطاع السكني، حيث عرف المخزون السكني تطوراً ملحوظاً، إذ ارتفع عدد المساكن من 1509مسكن سنة 1966 إلى 2365مسكن سنة 1977، ثم 3515مسكن سنة 1987، ليصل إلى 6710مسكن سنة 1998، ثم 7734 مسكن سنة 2007. وتبرز هذه المؤشرات حجم الديناميكية العمرانية التي عرفتها المدينة.

وتعد الفترة الممتدة بين سنتي 1987و1998 أكثر المراحل نشاطاً في مجال البناء، حيث تم إنجاز حوالي 3195وحدة سكنية، بمعدل يقارب 290وحدة سنوياً، وهو ما يعكس تكثيف برامج السكن العمومي، إلى جانب تراجع معدل إشغال المساكن وتحسن الظروف المعيشية للسكان.

ومن الناحية المورفولوجية، اتجه الامتداد العمراني نحو الشمال والشمال الشرقي، مستفيداً من انبساط التضاريس وارتباط هذه المجالات بمحاور النقل الرئيسية، في حين ظل التوسع نحو الجنوب محدوداً بفعل العائق الطبيعي الذي تمثله مرتفعات جبل بن حماد، الأمر الذي جعل النمو الحضري يتخذ اتجاهاً غير متوازن فرضته الخصائص الطبيعية للمجال.

كما شهدت المدينة توسعاً ملحوظاً في التجهيزات والخدمات العمومية، من خلال إنجاز مؤسسات تعليمية وصحية وإدارية، إلى جانب تحسين شبكات المياه الصالحة للشرب والصرف

الصحي والكهرباء، وهو ما ساهم في تعزيز الوظيفة الإدارية والخدماتية للمدينة، وزاد من قدرتها على استقطاب السكان والأنشطة من البلديات والمناطق المجاورة.

ورغم هذه الديناميكية العمرانية، فقد أفرزت سرعة النمو الحضري مجموعة من الاختلالات المجالية، تمثلت في الامتداد العمراني غير المتجانس، وتراجع بعض الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة، وظهور أحياء تعاني من نقص في التهيئة والتجهيزات، وهو ما يعكس محدودية أدوات التخطيط الحضري في مواكبة الوتيرة المتسارعة للنمو الديموغرافي والعمراني خلال هذه المرحلة. تميزت هذه المرحلة بانتقال مدينة قصر الشلالة من مرحلة إعادة تنظيم المجال الحضري إلى مرحلة النمو العمراني السريع، حيث أصبح العامل الديموغرافي المحرك الرئيس للتوسع الحضري. وقد أدى تزايد السكان إلى توسيع النسيج العمراني وتعزيز الوظائف الحضرية للمدينة، إلا أن هذا النمو كان أسرع من قدرة أدوات التهيئة والتسيير الحضري على مواكبته، مما أفرز اختلالات مجالية شكلت منطلقاً للتدخلات العمرانية التي عرفتها المدينة خلال

المرحلة الرابعة: مرحلة إعادة هيكلة النسيج الحضري وبرامج دعم النمو (2000–2010) :

مثّلت الفترة الممتدة بين سنتي 2000و2010 مرحلة جديدة في مسار التطور الحضري لمدينة قصر الشلالة، اتسمت بالانتقال من سياسة التوسع العمراني الكمي إلى سياسة تقوم على إعادة هيكلة النسيج الحضري وتحسين نوعيته، وذلك في إطار برامج دعم النمو الاقتصادي التي أطلقتها الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة.

ورغم تسجيل تراجع نسبي في وتيرة البناء مقارنة بالفترة السابقة، فقد شهدت المدينة إنجاز أكثر من 1024وحدة سكنية جديدة، بمعدل يقارب 114وحدة سكنية سنويًا، ليرتفع عدد المساكن إلى حوالي 7734مسكنًا سنة 2007، في حين تجاوز عدد سكان التجمع الحضري 49,827نسمة، وهو ما يعكس استمرار النمو الديموغرافي وارتفاع الطلب على السكن والخدمات الحضرية.

وقد تميزت هذه المرحلة بتحول في طبيعة التدخلات العمرانية، حيث لم يعد الهدف مقتصرًا على إنشاء أحياء جديدة، بل أصبح موجهًا نحو إعادة تنظيم وهيكلة النسيج الحضري القائم، ومعالجة الاختلالات التي أفرزتها مراحل التوسع السابقة، خاصة ما تعلق بتشتت المجمعات السكنية وظهور فراغات عمرانية واسعة وضعف الترابط بين الأحياء وشبكات التجهيزات الأساسية.

ولمعالجة هذه الاختلالات، اعتمدت المدينة سياسة النمو الداخلي الموجَّه، القائمة على استغلال الفراغات الواقعة داخل النسيج الحضري، وربط الأحياء السكنية بالشبكات الأساسية للمياه

والصرف الصحي والكهرباء والطرقات، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من الانسجام المجالي والرفع من كفاءة الخدمات الحضرية. كما استفادت هذه السياسة من الخصائص الطبيعية للجهة الشمالية للمدينة، التي تتميز بملاءمتها للتوسع العمراني وتوفر الموارد المائية الجوفية، الأمر الذي ساعد على توجيه الامتداد العمراني نحو هذا الاتجاه.

وتجسدت هذه السياسة ميدانيًا من خلال عدد من مخططات شغل الأراضي(POS) ، التي استهدفت إعادة تنظيم التوسع العمراني وفق خصوصية كل قطاع. فقد ركز قطاع POS06 على إعادة هيكلة النسيج الحضري الهش، من خلال برمجة 135وحدة سكنية شبه جماعية و 401 وحدة سكنية جماعية، إضافة إلى إعادة هيكلة 60مسكنًا هشًا، بما يعكس الطابع التأهيلي لهذا القطاع.

أما قطاع POS07 فقد جمع بين 239وحدة سكنية فردية و 590وحدة سكنية جماعية، مع اشتراط توفير مختلف التجهيزات والمرافق العمومية قبل عملية الإنجاز، وهو ما يعكس دوره كمنطقة انتقالية بين النسيج التقليدي والمجالات العمرانية الحديثة.

في المقابل، تميز قطاع POS08 بغلبة السكن الفردي، حيث برمج 592وحدة سكنية فردية مقابل 100وحدة جماعية فقط، وهو ما يرتبط بطبيعته الطرفية واتساع احتياطاته العقارية، مع إلزامية إنجاز شبكات التهيئة الأساسية قبل السماح بعمليات البناء.

وتبرز هذه المعطيات أن المرحلة الممتدة بين 2000و2010 شكلت منعطفًا مهمًا في تطور مدينة قصر الشلالة، إذ انتقلت من مرحلة التوسع العمراني السريع إلى مرحلة إعادة تنظيم المجال الحضري، والاهتمام بتحسين نوعية العمران ورفع كفاءة التجهيزات، بما ساهم في الحد من الاختلالات المجالية وتعزيز الترابط بين مختلف أجزاء المدينة، مع إرساء أسس تنمية حضرية أكثر توازنًا واستدامة

المرحلة الخامسة: مرحلة التنمية الحضرية الموجَّهة وتعزيز الوظائف الإقليمية (2010 – إلى يومنا هذا)

شهدت مدينة قصر الشلالة منذ سنة 2010 مرحلة جديدة من تطورها الحضري، اتسمت باستمرار النمو العمراني وتعزيز المشاريع التنموية الكبرى، حيث تجاوز عدد المساكن 9000 مسكن ليصل إلى حوالي 9034مسكنًا، وهو ما يعكس استمرار الديناميكية العمرانية للمدينة وتزايد قدرتها على استقطاب السكان والأنشطة والخدمات. وقد فرض هذا النمو تحديات جديدة على التسيير الحضري، تمثلت أساسًا في ضرورة توفير عرض سكني يتلاءم مع الزيادة الديموغرافية المتواصلة، وتحسين نوعية الإطار العمراني، والارتقاء بمستوى الخدمات والتجهيزات الحضرية.

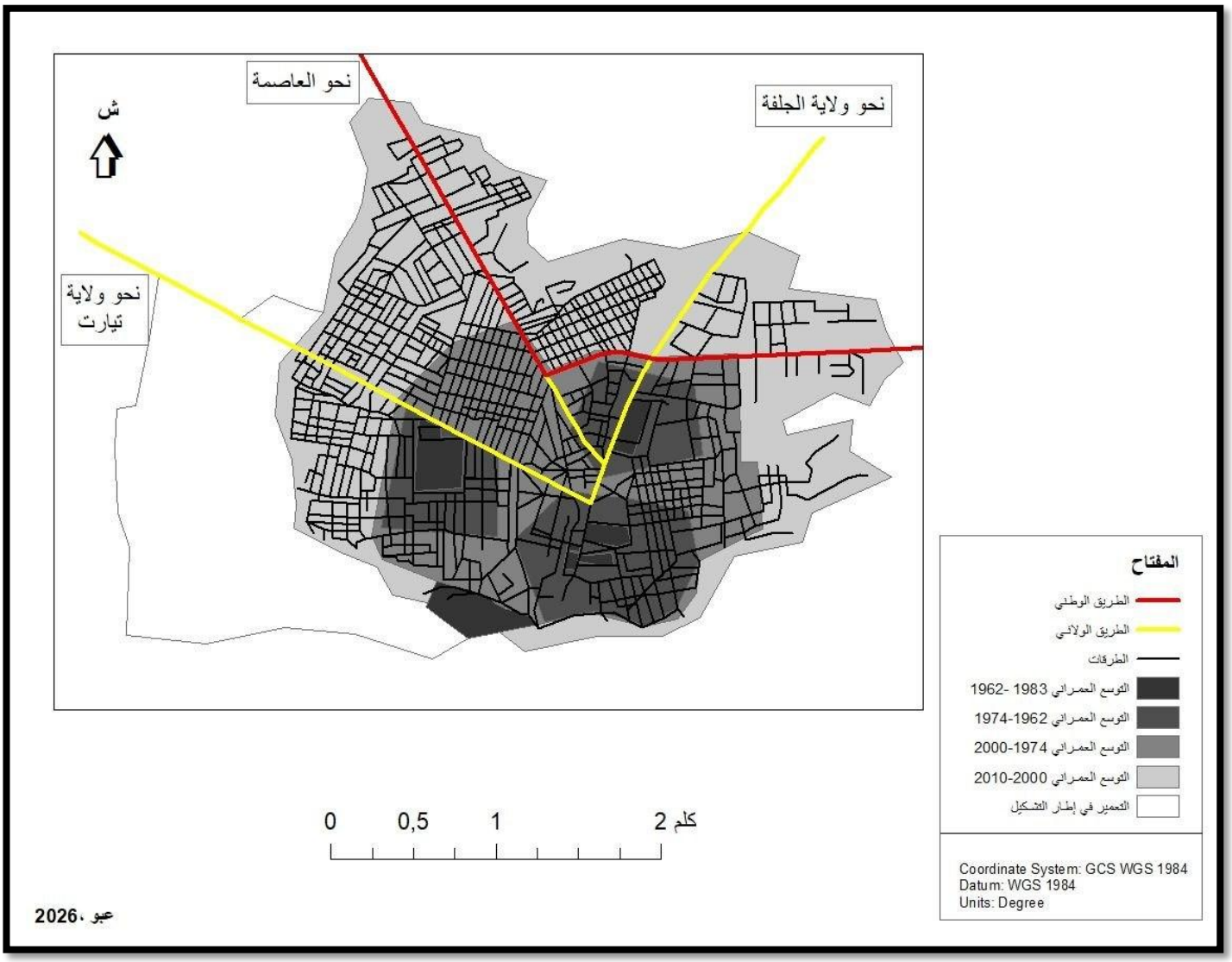
وفي هذا السياق، اتجهت السياسات العمومية إلى العمل على تخفيض معدل إشغال المساكن (T.O.L)، والاقتراب تدريجيًا من المعايير الوطنية المتعلقة بالإيواء، بما يساهم في الحد من الاكتظاظ وتحسين ظروف الإقامة، مع مواصلة تدعيم شبكات المرافق الأساسية والرفع من جودة البيئة الحضرية.

وتندرج هذه المرحلة ضمن التوجهات الجديدة للسياسة العمرانية في الجزائر، التي أولت اهتمامًا متزايدًا بالمدن المتوسطة باعتبارها مراكز حضرية قادرة على تحقيق التوازن المجالي وتعزيز التنمية الإقليمية. وفي هذا الإطار، تبنت مدينة قصر الشلالة نمطًا جديدًا من التوسع العمراني يقوم على إنشاء أقطاب حضرية مهيأة مسبقًا خارج النسيج العمراني التقليدي، عوض الاكتفاء بملء الفراغات الداخلية كما كان الحال خلال المرحلة السابقة. وقد تجسد هذا التوجه من خلال تهيئة قطاعات عمرانية جديدة، من بينها قطاعPOS13 ، الذي خصص لاحتضان مشاريع سكنية وتجهيزات عمومية وفق تصور عمراني أكثر تنظيمًا واستشرافًا.

كما ارتبط هذا التوسع بالدور الإقليمي المتنامي للمدينة، باعتبارها مركزًا حضريًا يقدم خدماته لعدد من البلديات المجاورة، الأمر الذي استدعى توجيه الامتداد العمراني على طول المحاور الرئيسية للنقل والحركة، مع تخصيص أوعية عقارية لإنجاز مشاريع ذات بعد إقليمي، من بينها المستشفى الإقليمي، والقطب الجامعي، والمنشآت الثقافية والإدارية، وهو ما ساهم في تعزيز الوظائف الحضرية للمدينة وترسيخ مكانتها داخل الشبكة الحضرية لولاية تيارت.

ومن جهة أخرى، رافق هذا التوسع اهتمام أكبر بمبادئ التنمية الحضرية المستدامة، من خلال السعي إلى التوفيق بين متطلبات النمو العمراني والمحافظة على الموارد الطبيعية، خاصة الموارد المائية، مع تحسين شبكات الصرف والتهيئة الحضرية، والحرص على توجيه العمران نحو المجالات الأكثر ملاءمة من الناحية الطبوغرافية والبيئية

الخريطة 06: تمثل مراحل توسع مدينة قصر الشلالة .



2.2أثر السياسات العقارية والعمرانية في توجيه التوسع الحضري بمدينة قصر الشلالة:

لا نريد من خلال هذا العنصر إعادة عرض مراحل التوسع العمراني التي سبق تناولها، وإنما إلى تفسيرها من خلال تحليل الإطار التشريعي والسياسات العقارية التي وجهت هذا التوسع، باعتبار أن كل مرحلة عمرانية ارتبطت بمجموعة من القوانين والإجراءات التي نظمت استغلال العقار الحضري وحددت اتجاهات النمو العمراني.

شهدت مدينة قصر الشلالة، على غرار العديد من المدن الجزائرية، تحولات عمرانية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بتطور السياسات العقارية والعمرانية التي تعاقبت منذ الفترة الاستعمارية إلى غاية الوقت الراهن. فقد شكلت هذه السياسات الإطار القانوني والتنظيمي الذي وجه عملية استغلال الأرض الحضرية وحدد اتجاهات التوسع العمراني، سواء خلال المرحلة الاستعمارية التي اتسمت بالسيطرة على المجال لخدمة الأهداف العسكرية والاقتصادية، أو خلال مرحلة بناء الدولة الوطنية التي سعت إلى تنظيم المجال الحضري ومواجهة الطلب المتزايد على السكن والتجهيزات العمومية.

وتبرز دراسة هذه السياسات أهميتها في تفسير ديناميكية النمو الحضري لمدينة قصر الشلالة، إذ ارتبط كل تحول في التشريع العقاري بمرحلة جديدة من مراحل التوسع العمراني، انعكست على شكل النسيج الحضري، وتوزيع استعمالات الأرض، واتجاهات الامتداد العمراني. ومن هذا المنطلق سيتم تناول أهم المراحل التي مرت بها السياسة العقارية الجزائرية، مع إبراز انعكاساتها على التطور العمراني لمدينة قصر الشلالة.

- **مرحلة تسيير الأملاك الشاغرة (1962 – 1974) :**

بعد الاستقلال سنة 1962، واجهت الدولة الجزائرية فراغًا قانونيًا وعقاريًا نتيجة رحيل المستوطنين الفرنسيين وتركهم لعدد كبير من المساكن والبنايات والتجهيزات الحضرية. ولهذا تم اعتماد سياسة تسيير الأملاك الشاغرة، حيث أدمجت الممتلكات التي تركها المعمرون ضمن أملاك الدولة وأعيد توزيعها أو كراؤها لفائدة السكان المحليين.

وقد انعكس ذلك على مدينة قصر الشلالة من خلال إعادة استغلال المساكن الاستعمارية الواقعة داخل النواة العمرانية القديمة، خاصة بالمجالات القريبة من المسجد، المدرسة والمركز الإداري القديم. كما ساهم هذا الإجراء في الحفاظ على استمرارية النشاط الحضري داخل المدينة والتقليل من أزمة السكن التي عرفتها الفترة الأولى بعد الاستقلال.

وخلال هذه المرحلة، حافظت قصر الشلالة على نفس اتجاهات التوسع التي تشكلت خلال الفترة الاستعمارية، حيث استمر الامتداد نحو الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي، مستفيدًا من الشبكة الطرقية والبنية الحضرية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، في حين ظل التوسع نحو الجنوب محدودًا بفعل الحاجز الطبيعي المتمثل في جبال بن حماد.

- **مرحلة الاحتياطات العقارية البلدية (1974 – 1990) :**

مع بداية السبعينيات، عززت الدولة الجزائرية تدخلها في تنظيم المجال الحضري من خلال سياسة الاحتياطات العقارية البلدية التي أقرت بموجب الأمر 74-26، والذي منح البلديات صلاحيات واسعة في التحكم بالعقار الحضري وتوجيه التوسع العمراني.

وقد أحدث هذا القانون تغيرات جذرية في نظام الملكية العقارية، حيث أصبحت الأراضي الواقعة داخل المجالات العمرانية أو القابلة للتعمير تحت تصرف البلدية، كما أُجبر الملاك الخواص على بيع أراضيهم الواقعة ضمن محيطات التوسع الحضري لفائدة الجماعات المحلية. ونتيجة لذلك أصبحت البلدية المنتج والموزع الرئيسي للقطع الأرضية السكنية والمشاريع العمومية.

وفي مدينة قصر الشلالة، ساهمت هذه السياسة في توجيه النمو العمراني بطريقة أكثر تنظيمًا، حيث تدخلت البلدية في توزيع الأراضي وإنجاز المشاريع السكنية والتجهيزات العمومية. كما أدى ذلك إلى ظهور أحياء سكنية جديدة مرتبطة ببرامج الدولة، خاصة بالمجالات الشمالية والشمالية الشرقية التي كانت أكثر ملاءمة للتوسع بفعل طبيعة التضاريس وسهولة ربطها بالشبكات المختلفة.

كما ساهمت هذه المرحلة في الحد من التوسع الفوضوي ومحاولة تنظيم المجال الحضري، خاصة مع تزايد عدد السكان وارتفاع الطلب على السكن. وقد ارتبط هذا التوسع بإنجاز الطرق، شبكات المياه والكهرباء وبعض المرافق العمومية التي ساعدت على توسيع المجال الحضري للمدينة.

- **مرحلة التوجيه العقاري والانفتاح على السوق العقارية (منذ 1990):**

ابتداءً من التسعينيات، شهدت السياسة العقارية في الجزائر تحولًا مهمًا مع صدور قانون التوجيه العقاري 90-25، الذي ألغى نظام الاحتياطات العقارية وأعاد الاعتبار للملكية الخاصة، فاتحًا المجال أمام المبادرات الفردية والسوق العقارية الحرة.

وقد انعكس هذا التحول بصورة واضحة على مدينة قصر الشلالة، حيث شهدت المدينة توسعات عمرانية جديدة ارتبطت بظهور التجزئات السكنية وبرامج السكن المختلفة، إضافة إلى توسع البناء الفردي على أطراف المدينة. كما تم اعتماد أدوات جديدة للتهيئة والتعمير لتنظيم المجال الحضري وتوجيه التوسع العمراني.

وفي هذا الإطار، تم تحديد مجالات التوسع العمراني وفق مخططات تهدف إلى تنظيم استعمالات الأرض، حماية الأراضي الفلاحية، وربط الأحياء الجديدة بالشبكات والتجهيزات الأساسية. كما استفادت المدينة من برامج تهيئة حضرية شملت إنجاز الطرق، شبكات الصرف الصحي، المياه الصالحة للشرب والمرافق العمومية، وهو ما ساهم في تحسين البنية الحضرية وتقوية الوظيفة الإقليمية للمدينة.

كما أدى هذا الانفتاح العقاري إلى انتقال قصر الشلالة من مرحلة التوسع التقليدي إلى مرحلة التخطيط الحضري الموجه، حيث أصبحت المدينة تستقطب مشاريع سكنية وتجهيزات ذات طابع إقليمي، خاصة مع تزايد دورها كمركز خدماتي وإداري بالنسبة للمناطق المجاورة.

2.3تقييم أثر السياسات العقارية على التوسع العمراني بمدينة قصر الشلالة :

يتضح من خلال تحليل أثر السياسات العقارية بمدينة قصر الشلالة أنها أسهمت بدرجة معتبرة في توجيه التوسع العمراني وتنظيمه، من خلال توفير احتياطي عقاري مكّن من إنجاز مختلف البرامج السكنية والتجهيزات العمومية، مع توجيه الامتداد العمراني نحو المجالات الأكثر ملاءمة من الناحية الطبوغرافية، وهو ما ساهم في الحد نسبيًا من انتشار البناء الفوضوي. غير أن هذه السياسات لم تحقق الفعالية الكاملة، إذ استمر التوسع العمراني على حساب جزء من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة، كما أن تنفيذ بعض برامج التوسع العمراني سبق في بعض الأحيان توفير التجهيزات والخدمات الأساسية، الأمر الذي أفرز بعض الاختلالات العمرانية والوظيفية. وعليه، فإن فعالية السياسات العقارية تبقى رهينة بمدى تكاملها مع أدوات التخطيط العمراني والتهيئة الإقليمية، بما يضمن تحقيق توسع حضري متوازن .

3. تطور أنماط السكن و التحول الموفولوجي للمدينة :

أنماط السكن الفردي بالمدينة :

3.1السكن الفردي التقليدي (القديم) :

يمثل السكن الفردي التقليدي اقدم أنماط السكن بمدينة قصر الشلالة ، حيث ارتبط بمرحلة نشاة المدينة و تطورها الأول . هذا النمط أساسا داخل النواة القديمة ، فقد شيدت مساكنه باستعمال مواد البناء المحلية المتوفرة خاصة الحجارة المستخرجة من المناطق المجاورة و الطين المستعمل كمادة رابطة بين عناصر البناء و من الناحية المورفولوجية ، يتميز هذا النمط بانخفاض ارتفاع المباني الذي يقتصر غالبا على الطابق الأرضي ، مع اعتماد الاسقف المائلة

المغطـاة بالقرميـد . و يعكـس هـذا الـنمط ظـروف البنـاء السـائدة خـلال فتـرة إنشـاؤه و مـدى تـاثره بالمواد المحلية المتاحة .

الصورة 09 : السكن الفردي .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

3.2السكن الفردي ذو الطراز الكولونيالي :

ظهـر هـذا الـنمط خـلال الفتـرة الاسـتعمارية الفرنسـية ، و يـرتبط بالتوسـع العمرانـي الـذي عرفتـه المدينـة آنـذاك. و قـد تـاثر تنظيمـه بـالمخطط العمرانـي الاسـتعماري القـائم علـى الشـبكة الشـطرنجية و انتظـام المحـاور الطـرق الرئيسـية و تتميـز مسـاكن هـذا الـنمط بتصـاميم هندسـية منتظمـة ، و اسـقف مائلـة ، وواجهـات تتضـمن فتحـات منتظمـة للابـواب و النوافـذ كمـا تضـم بعـض المسـاكن فضـاءات خارجيـة ملحقـة مثـل الحـدائق الاماميـة او الخلفيـة (الفيرانـدا) . و يقتصـر ارتفاعهـا غالبـا على طابق ارضي او مابق ارضي مع طابق اول .

الصورة 10 : السكن الكولونيالي.



https://www.tiktok.com/@chellala64

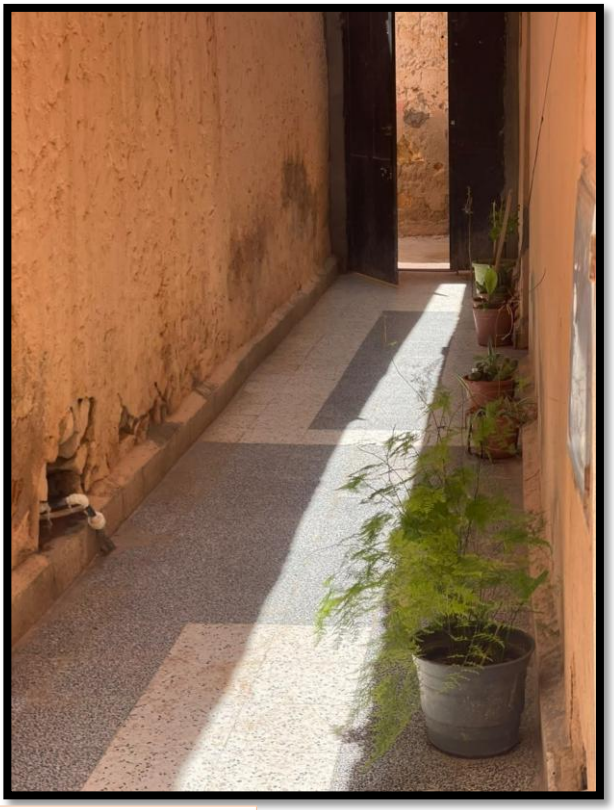
3.3السكن الفردي التقليدي المنظم :

يمثل هذا النمط مرحلة انتقالية بين السكن التقليدي المحلي و السكن المتاثر بالعمارة الاستعمارية . ينتشر في الاحياء المحاذية للنواة القديمة للمدينة ، حيث تظهر فيه خصائص معمارية تجمع بين الأنماط التقليدية و المحلية و المصدر : صفحة الكترونية CHELLALA AS ـود الفناء الداخلي (الحوش) الذي يشكل العنصر الأساسي في تنظيم المسكن ، إضافة الى السقيفة التي تمثل فضاء انتقاليا بين أجزاء المسكن او بين المساكن المتجاورة ، و تعكس هذه العناصر الخصائص الاجتماعية و الثقافية السائدة في تشييده.

الصورة 11 : السكن الفردي التقليدي المنظم .



الصورة12 : سقيفة المنزل .



تحقيق ميداني 2026

3.4السكن الفردي الحديث :

ارتبط ظهور السكن الحديث بمراحل التوسع العمراني الحديثة التي شهدتها المنطقة ، خاصة في الاحياء الجديدة مثل حي الأمير عبد القادر . يتميز هذا النمط بتنوع في اشكال المباني و ارتفاعاتها ، حيث تتراوح بين الطابق الأرضي و عدة طوابق وفق الإمكانات المادية للسكان و القوانين العمرانية المعمول بها . كما يتوافق مع شبكة الطرق الأكثر اتساعا و تجهيزات حضرية حديثة ، ما يعكس التحولات التي عرفتها المدينة في مجال التوسع العمراني و تحسين ظروف السكن .

الصورة13: السكن الفردي الحديث .



تحقيق ميداني 2026.

3.5السكن الجماعي :

شهدت مدينة قصر الشلالة توسعا ملحوظا في انجاز السكن الجماعي خلال السنوات الأخيرة ، و ذلك في اطار الاستجابة للطلب المتزايد على السكن الناتج عن النمو السكاني و التوسع الحضري الذي عرفته المدينة . و يتميز هذا النمط ببنايات متعددة الطوابق تتراوح غالبا مابين 4 الى 6 طوابق ، مع إمكانية التجاوز في بعض المشاريع السكنية .يعتمد السكن الجماعي على الاستغلال المكثف للعقار الحضري الذي عرفته المدينة ، مما يسمح باستيعاب عدد اكبر من السكان في مساحات محدودة مقارنة بالسكن الفردي .

تندرج مشاريع السكن الجماعي المنجزة في مدينة قصر الشلالة ضمن عدة صيغ سكنية أهمها:

- سكنات البيع بالايجار (AADEL) .
- السكن الترقوي المدعم (LPA) .

- السكن العمومي الايجاري (LPL) .

و تعكس هذه الصيغ توجهات السياسة السكنية الرامية الى تلبية احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية و تحسيين ظروف السكن مع التحكم في التوسع العمراني للمدينة .

الصورة 14 : السكن الجماعي.



تحقيق ميداني 2026

3.6السكن النصف جماعي :

يمثل السكن نصف جماعي نمطا عمرانيا يجمع بين بعض خصائص السكن الفردي و السكن الجماعي ، حيث يهدف الى تحقيق الاستغلال العقلاني للعقار مع المحافظة على قدر من الاستقلالية السكنية . يتكون هذا النمط عادة من بنايات ذات طابقين على الأكثر ، تضم وحدات سكنية مستقلة بمداخل منفصلة مع وجود المرافق او المساحات المشتركة بين السكان . كما تتوفر هذه المساكن على شرفات و مساحات مفتوحة تسمح بالتهوية و الانارة الطبيعية .

الصورة 15 : السكن النصف جماعي .



تحقيق ميداني 2026

كنتيجة لذلك يلاحظ ان السكن الفردي يرتكز أساسا داخل النواة القديمة و مجالات التوسع الأولى ، في حين ينتشر السكن الجماعي في التوسعات الحديثة (اطراف المدينة) ، و هو ما يعكس التحول التدريجي في مورفولوجية مدينة قصر الشلالة من نمط عمراني افقي الى نمط عمراني عمودي مرتفع الكثافة نتيجة حتمية لمحدودية العقار الحضري و تزايد الطلب على السكن .

4. التحول في النسيج الحضري :

شهد النسيج الحضري بمدينة قصر الشلالة تحولات وظيفية ومجالية متتالية، ارتبطت أساسًا ببرامج التهيئة والتحسين الحضري التي مست مختلف مكونات المدينة. فقد ساهمت عمليات إعادة التهيئة في تحسين جودة الإطار العمراني من خلال تطوير شبكات الطرق، وتجديد مختلف الشبكات التقنية، وإنجاز التجهيزات العمومية، وإعادة تنظيم بعض الأحياء بما يتلاءم مع متطلبات النمو الحضري.

كما تجسدت التهيئة الحضرية في إدماج مبانٍ ومنشآت جديدة داخل النسيج العمراني، مع المحافظة في الوقت نفسه على جزء من المباني القديمة وإعادة تأهيلها بما يضمن استمرارية الذاكرة العمرانية للمدينة، الأمر الذي ساهم في إحداث توازن بين المحافظة على الموروث العمراني ومواكبة متطلبات التوسع الحضري الحديث.

5. التطور العمراني :

ارتبط التطور العمراني لمدينة قصر الشلالة بالتحولات التي عرفها مجالها الحضري عبر مختلف المراحل التاريخية، حيث انتقلت من تجمع ذي طابع فلاحي ورعوي يتميز بسكنات ريفية متفرقة مشيدة بمواد محلية، إلى دوار استيطاني خلال الفترة الاستعمارية، قبل أن تعرف بعد الاستقلال توسعًا عمرانيًا متواصلًا بفعل النمو الديموغرافي وتزايد الأنشطة الاقتصادية والإدارية.

وقد ساهمت سياسات التخطيط العمراني وأدوات التهيئة والتعمير في توجيه هذا النمو، من خلال إنشاء أحياء سكنية جديدة، وتوفير التجهيزات والخدمات الأساسية، وإعادة تنظيم المجال الحضري، مما أدى إلى تنوع الأنماط العمرانية واختلاف الخصائص المورفولوجية للأحياء تبعًا لمراحل نشأتها والوظائف التي تؤديها.

6.التحول في استعمالات الأرض :

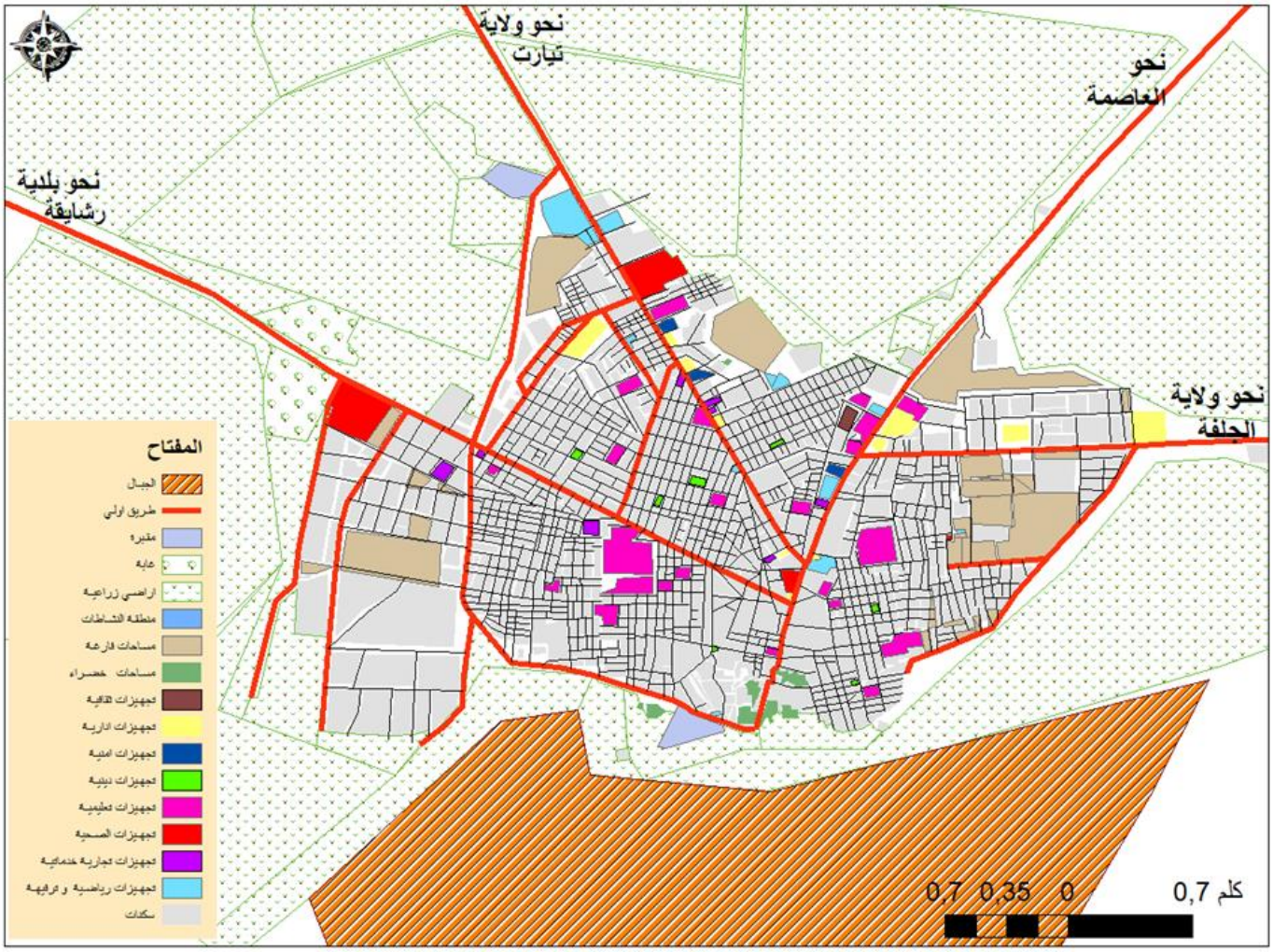
تعكس استعمالات الأرض بمدينة قصر الشلالة التحولات الوظيفية التي شهدها المجال الحضري، حيث برزت شبكة الطرق كأحد أهم العناصر المهيكلة للمدينة، إذ ساهمت في توجيه الامتداد العمراني وتنظيم توزيع مختلف الأنشطة والتجهيزات. فالطرق الوطنية والمحاور المؤدية نحو تيارت والجلفة والعاصمة وبلدية رشايقة لم تقتصر وظيفتها على ضمان حركة التنقل، بل أصبحت محاور رئيسية تمركزت على امتدادها التجهيزات الإدارية والخدمات التجارية والمؤسسات العمومية.

كما أدى التوسع العمراني إلى إعادة توزيع استعمالات الأرض، فإلى جانب المناطق السكنية ظهرت مجالات مخصصة للتجهيزات والخدمات والأنشطة الاقتصادية، في حين بقيت بعض المساحات غير المبنية تشكل احتياطًا عقاريًا يمكن استغلاله مستقبلاً في التوسع العمراني أو إنجاز مشاريع تنموية جديدة. وفي المقابل، ساهمت العوامل الطبيعية في توجيه استعمالات الأرض، إذ شكلت جبال بن حماد الواقعة جنوب المدينة حاجزًا طبيعيًا حدّ من الامتداد

العمراني في هذا الاتجاه، مما أدى إلى تركيز النمو نحو الشمال والشمال الشرقي، حيث تتوفر ظروف طبوغرافية أكثر ملاءمة للتوسع.

وبناءً على ذلك، يتضح أن التحولات الوظيفية بمدينة قصر الشلالة لم تقتصر على تنوع الأنشطة الحضرية فحسب، بل شملت أيضًا إعادة تنظيم استعمالات الأرض، وتحسين النسيج الحضري، وتعزيز دور شبكة الطرق في توجيه النمو العمراني، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل البنية المجالية للمدينة وتدعيم وظائفها الحضرية .

الخريطة 06: خريطة استعمالات الأرض .



6. التجهيزات العمومية والهياكل القاعدية ودورها في التحولات الحضرية:

تركز التجهيزات العمومية في جميع احياء المدينة (الوسط / الأطراف) :

تستجيب التجهيزات العمومية لهدف أساسي هو الخدمة العمومية كما تستجيب لجميع احتياجات المواطنين كما تستجيب لجميع احتياجات المواطنين بصفة مجانية و لا تميز بين افراد المجتمع و لا تهدف لربح من خلال أداء هذه الخدمة .

6.1التجهيزات الإدارية :

تُعد التجهيزات الإدارية الركيزة الأساسية في تنظيم المدينة وتسيير شؤونها، إذ تضطلع بتقديم مختلف الخدمات الإدارية للمواطنين، كما تعكس مكانة المدينة داخل التنظيم الإداري للدولة.

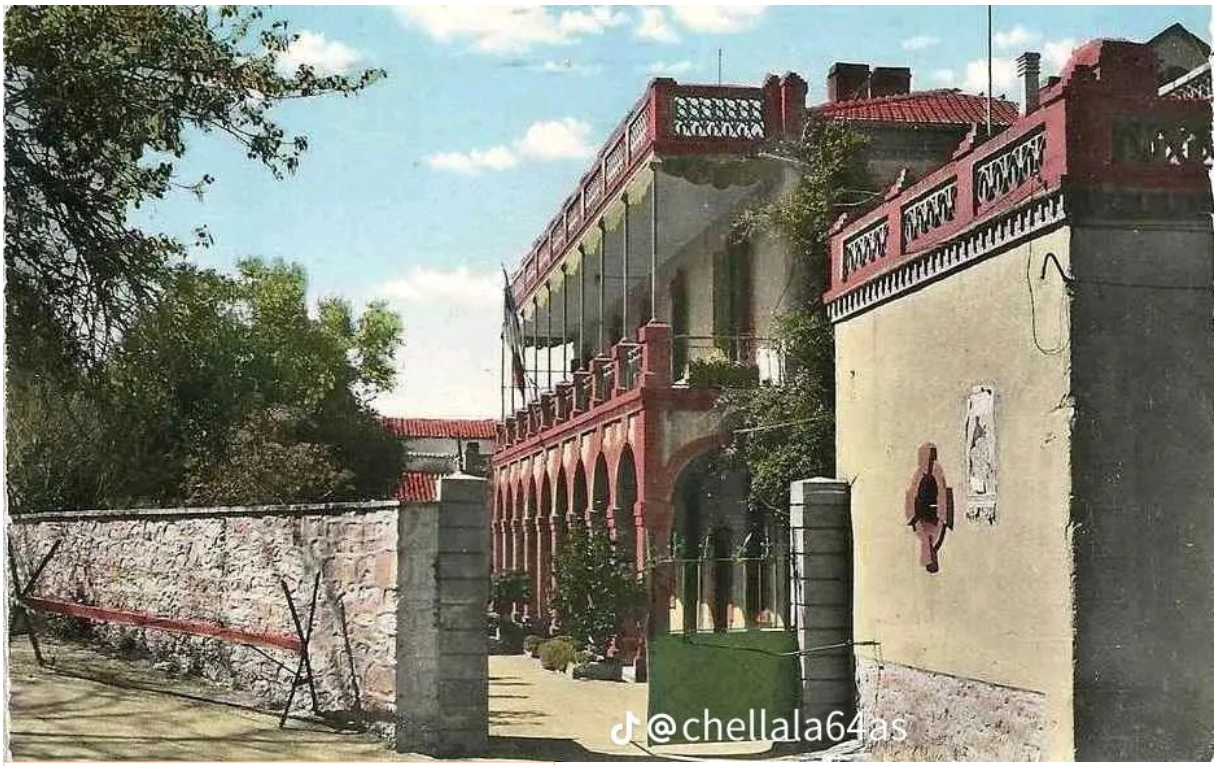
وقد عرفت مدينة قصر الشلالة تطورًا واضحًا في هذا المجال؛ ففي المرحلة الاستعمارية اقتصر الأمر على مقر البلدية المختلطة وبعض المرافق الموجهة أساسًا لخدمة المستوطنين، بينما بعد الاستقلال توسعت الشبكة الإدارية تدريجيًا لتشمل البلدية، الدائرة، المحافظة العقارية، مفتشية التشغيل، الوكالة المحلية للتشغيل، القسم الفرعي للتعمير والبناء، مديرية السكن وغيرها من المصالح الإدارية ،اما المؤسسات العمومية او الخاصة تحتاج الى تجهيزات مالية و تامينات ، حيث تحتوي مدينة قصر الشلالة على : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الصندوق التوفير و الاحتياط ، مفتشية الضرائب ، بالنسبة للتامينات : مكتب التامين على البطالة ، الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية و وكالة السلام للتامينات و كلها موجودة في وسط المدينة .

وشهدت المدينة تحولًا نوعيًا بعد ترقيتها إلى **ولاية منتدبة سنة 2023** ثم إلى **ولاية كاملة الصلاحيات**، حيث تم إنشاء حي إداري جديد يضم مقر الولاية وعددًا من المديريات التنفيذية، وهو ما عزز مكانتها كمركز إداري إقليمي ورفع من قدرتها على تقديم الخدمات للسكان والبلديات المجاورة .

تتمركز أغلب التجهيزات الإدارية بوسط المدينة، وهو ما يعكس مركزية الوظيفة الإدارية داخل النسيج الحضري لقصر الشلالة. وتضم المدينة عدداً من المؤسسات الإدارية والخدماتية التي تساهم في تسيير شؤون السكان وتوفير الخدمات المختلفة، مثل مقر البلدية، مفتشية التشغيل، الوكالة المحلية للتشغيل، القسم الإقليمي للسكن التجهيزات العمومية ، القسم الفرعي للتعمير و البناء ، المحافظة العقارية ، والمؤسسات ذات الطابع المالي والاجتماعي . لكن اثر الترقية الإدارية و بعد اعلان المدينة كولاية كاملة الصلاحيات حيث تم الاستفادة من العديد من المديريات التي أنجزت و قد تم تفعيل الخدمة للسكان فيهل من بينها مقر الولاية ، مديرية

التعمير و البناء و الهندسة المعمارية ، مديرية الإدارة المالية ، مديرية التنظيم و الشؤون العامة ، مديرية الأملاك و الوسائل العامة الا ان هذه المديريات أنجزت في أرضية واحدة و هذا كله يصب في هدف تقريب الإدارة من المواطن بكل هياكلها .

الصورة 15 : مقر البلدية المختلطة .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

بعد الترقية الإدارية كولاية منتدبة سنة 2023 تم انشاء مقر الولاية و تدشينه سنة 2025 بعد إعلانها كولاية كاملة الصلاحيات إضافة الى توفي كل التجهيزات الإدارية الخاصة بالترقية الإدارية (مقر الولاية ،الحي الإداري ....الخ) .

يعكس هذا التطور انتقال قصر الشلالة من مركز إداري محلي إلى قطب إداري إقليمي، الأمر الذي ساهم في زيادة جاذبيتها واستقطاب الاستثمارات والخدمات .

الصورة16: مقر الولاية .



تحقيق ميداني 2026.

6.2التجهيزات التعليمية و التكوينية :

التجهيزات التعليمية و التكوينية : تعتبر من التجهيزات المهمة في المدينة بحيث توزيعها كان على مستوى المدينة كلها دون اهمال أي حي من الاحياء بحيث توفرت مدينة قصر الشلالة على 21 مؤسسة ابتدائية قبل الترقية الإدارية اما بعد الترقية و بعد التوسع في انحاء حي 80 ماي 1945 و حي عبان رمضان فتوجب على الهيئات المكلفة باطلاق انجاز ابتدائية ربوح قويدر و هي قيد الاستعمال منذ الدخول المدرسي 2026/2025 ، اما المتوسطات فبلغ عددها 8 متوسطات و كلها موزعة في احياء المدينة . اما الثانويات بلغ عددهم 4 ثانويات و كلهم في الاحياء التي لها علاقة بالطرقات الرئيسية (من بينها ثانوية احمد بن بلة الواقعة في الطريق

المؤدي الى ولاية تيارت اما ثانوية شباكي غبد القادر واقعة في الطريق المؤدي الى رشايقة و بالنسبة لثانوية احمد زبانة فهي في الجهة الشرقية للمدينة و أخيرا ثانوية لبقغ لخضر فهي بجانب الطريق المؤدي نحو العاصمة) و منه التوزيع المجالي للثانويات ساهم في توزيع المتمدرسين و تخفيف الضغط على ثانوية واحدة بالرغم من ان ثانوية شبايكي عبد القادر هي الثانوية الأكثر استيعاب لعدد المتمدرسين لكن المتمدرسين القاطنين بالاحياء الواقعة ضمن التوسع الجديد يعانون من بعد المسافة مما أدى بالهيئات المكلفة بإعادة النظر في هذا الجانب لتخفيف الضغط و ضمان سير التعليم بشكل سلسل . اما بالنسبة للتكوين التعليم العالي فمدينة قصر الشلالة تملك ملحقة واحدة جامعية تقع خارج النسيج العمراني تابعة لجامعة ابن خلدون تيارت و هي توفر بعض التخصصات و تمكن الطلبة المتخرجين من جامعات أخرى مواصلة التكوين فيها . الا انه اثر التوسع العمراني و الزيادة السكانية فوقع على السلطات اختيار أرضية في الطريق المؤدي الو ولاية الجلفة و بداية انجاز مشروع المركز الجامعي 1000 مقعد بيداغوجي إضافة الى الإقامة الجامعية و هذا لجعل المدينة تلعب الدور الإقليمي خاصة انها اصبحت ولاية و هذا كله يصب في تحسين الخدمات و قدرة الدولة على تمويل المدينة لانجاز مشاريع تدعم تنميتها في جميع القطاعات خاصة القطاع التعليمي . اما مركز التكوين ، فمدينة قصر الشلالة تتوفر على معهد التكوين مولود قاسم و ملحق التكوين المهني و كلاهما يقعان في اطرف المدينة (معهد التكوين في الطريق المؤدي الى العاصمة) و (ملحق التكوين في الطريق المؤدي الى رشايقة) الا انه الموقع ملائم في حال توفير وسائل النقل و التنقل داخل النسيج العمراني .

إن تطور التجهيزات التعليمية يعكس التحول الوظيفي لقصر الشلالة من مدينة تقدم خدمات محلية إلى مدينة تؤدي وظائف تعليمية ذات إشعاع إقليمي.

الصورة17: ثانوية احمد بن بلة .



الصورة18: مدرسة يحياتن لحسن .



6.3التجهيزات الصحية :

اهميتها لا تقل أهمية عن المرافق التي لابد من توفيرها للمواطن و مدينة قصر الشلالة تتوفر على مستشفى جيلالي بونعامة الذي يقع في الجهة الشمالية للمدينة يتربع على مساحة 6 هكتارات ، بالإضافة الى قاعات علاج من بينها قاعة علاج في حي عبد الحفيظ بوصوف (قاعة لالريعة) أي موقعها بالقرب من المركز النشاة الأولية للمدينة اما القاعة الثانية فهي في وسط الحي القديم للمدينة (راس العين قديما و الان حي فرحات عباس) و كلا الموقعين بالقرب من الجهة الجنوبية للمدينة و قاعة علاج القاعدة 6 و هي تقع في الجهة الغربية للمدينة ، اما الصحة الجوارية فهي في وسط تتوفر أيضا قاعتي علاج على مستوى ثانويتي احمد زبانة و شبايكي عبد القادر . اذن التوزيع المجالي للمرافق الصحية يخدم صالح المواطن من حيث موقع السكن و القرب من المرفق .

ويبرز من خلال توزيع هذه المرافق حرص السلطات على تقريب الخدمات الصحية من السكان، غير أن التوسع العمراني المستمر والزيادة السكانية يفرضان ضرورة تعزيز هذه الشبكة مستقبلاً، خاصة مع إنشاء مشروع المستشفى الإقليمي.

أصبحت قصر الشلالة تؤدي وظيفة صحية تتجاوز حدودها البلدية، حيث تستقبل مرضى من البلديات المجاورة .

الصورة19: المؤسسة الاستشفائية .



تحقيق ميداني 2026 .

6.4**التجهيـزات الدينيـة :** تتـوفر مدينـة قصـر الشـلالة كبـاقي المـدن الجزائريـة علـى التجهيـزات الدينيـة بحيـث تتـوزع فيهـا 14 مسـجد بشـكل متـوازن عبـر احيـاء المدينـة . حيـث اول مسـجد بنـي فـي الفتـرة الاسـتعمارية مسـجد العتيـق و مـازال موجـود لحـد الان ، امـا بـاقي المسـاجد تـوفرت فـي المدينـة حسـب التطـور العمرانـي للمدينـة . امـا المـدارس القرانيـة فهـي تتـوفر فـي المدينـة بشـكل غيـر محـدد امـا المقـابر فتوجـد مقبـرتين الأولـى هـي اول مقبـرة نشـاة عليهـا المدينـة القديمـة و هـي متواجـدة (حـي راس العـين) بالجهـة الجنوبيـة للمدينـة ، امـا الثانيـة فهـي حديثـة النشـاة و موقعها في الطريق المؤدي نحو تيارت .

6.5 التجهيـزات الأمنيـة : تلعـب دور فعـال فـي تسـيير شـؤون المدينـة ، مـن خـلال تـوفير الامـن و حمايـة أمـلاك العـام و الخـاص ، بحيـث تتـوفر مدينـة قصـر الشـلالة علـى مقـر الـدرك الـوطني ، الحرس البلدي ، امن الشرطة ، الحماية المدنية .

6.6**التجهيـزات الرياضـية:** تسـاهم هـذه التجهيـزات فـي تعزيـز الانـدماج الاجتمـاعي و تقويـة القـدرات البدينـة . تتـوفر مدينـة قصـر الشـلالة علـى 3 ملاعـب بلديـة (اذا ان احـد الملاعـب المتواجـد بـالطريق المـؤدي نحـو العاصـمة تـم إعـادة توجيـه وظيفتـه مـن تجهيـز رياضـي الـى محطـة نقـل المسـافرين) المتواجـد بحـي حباشـي عبـد السـلام و ملعبـين تقـام فـيهم الـدورات المحليـة فقـط. و تتـوفر علـى مركـب رياضـي ، قاعـة متعـددة الرياضـات ، مسـبح بلـدي متـدهور الحالـة الا انـه تـم إعـادة توجيهـه لمسـتثمر خـاص و تـم إعـادة ترميمـه و هـو قيـد الاسـتعمال منـذ عامين ، و أخيرا مسبح شبه اولمبي .

6.7التجهيـزات الثقافيـة و الترفيهيـة : هـي وسـيلة لابـراز الهويـة المحليـة و الـربط بـين الافـراد داخـل المجتمـع و تقويـة علاقـاتهم داخـل النسـيج الحضـري . تعتبـر أداة مـن أدوات قيـاس التطـور الحضـاري ، دار الشـباب ، الكشـافة الإسـلامية ، دار الشـباب و الرياضـة ، مكتبـة البلديـة (بحيـث تم إعادة النظر في وظيفتها و وجهت الى تجهيز اداري كمقر دائرة ولاية قصر الشلالة) .

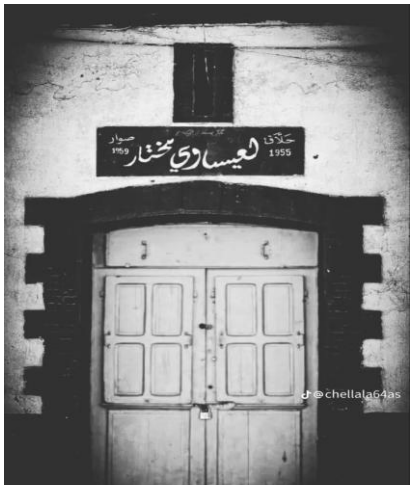
6.8**أماكن الراحة و الاستجمام :** مدينة قصر الشلالة مدينة تفتقر للامكن الراحة و هذه الحالة كانت قبل عامين ، بحيث أماكن الاستجمام تكاد تنعدم حتى جاء قرار الترقة و السلطات ابدن اهمبة لطلب السكان و حتى لابراز ملامح او الجانب التجميلي كمدينة أولا و كولاية ثانيا . و من هذا المنبر تم توفير أماكن راحة داخلة المجمعات السكنية الجماعية ، نوفير ساحات راحة و إعادة ترميم كل الساحات من بينهم ساحة الشهداء.

6.9**التجهيزات التجارية :** يعبر هذا النوع من المرافق من اساسيات قضاء المواطن لحاجياتها سواء من ناحية التغذية او اقتناء الألبسة او غير ذلك . مدينة قصر الشلالة تتوفر على سوق اسبوعي واحد يتربع على مساحة 4 هكتار ، و على سوق الفلاح مغلق بالحي العتيق و هو خارج مجال الخدمة لاسباب النظافة ، سوق مفتوح بجانب سوق مغلق في الجهة الغربية للمدينة بجانب الطريق المؤدي الى بلدية رشايقة . اذا مدينة قصر الشلالة تحتوي على تجهيزات تجارية تمكن من تقديم الخدمة اليومية للمواطن .

الصورة20 : سوق الفلاح .



الصورة 21: احد المحلات التجارية 1955.



الصورة 22: اول مطعم و مقهى بصفات حديثة في المدينة .



https://www.tiktok.com/@chellala64as

7. الهياكل القاعدية والشبكات :

تُمثّل الشبكات والبنى القاعدية الركيزة الجوهرية التي يرتكز عليها التنظيم الحضري وتوجيه التحولات العمرانية، إذ تُعدّ مؤشراً دقيقاً على مستوى التنمية الحضرية ومدى قدرة المدينة على استيعاب النمو السكاني المتسارع والاستجابة للحاجات المتزايدة لساكنيها. وفي هذا الإطار، شهدت مدينة قصر الشلالة تطوراً نسبياً في منظومة بناها القاعدية، غير أن هذا التطور يبقى متفاوتاً ومتبايناً من قطاع إلى آخر، مما يعكس وجود اختلالات هيكلية تستوجب معالجة تخطيطية شاملة ومتكاملة ، لهذا تم دراسة الهياكل القاعدية على مرحلتين و تم تحديدها بفترتين و يعود تحديد الفترتين الى ما شهدته مدينة قصر الشلالة من تهيئة الهياكل القاعدية .

على صعيد قطاع النقل : الذي يُعدّ من أكثر القطاعات تأثيراً في الحركة العمرانية والاقتصادية للمدينة، تتوفر قصر الشلالة على محطتين للنقل ما بين البلديات؛ الأولى تقع بوسط المدينة في

موقع مركزي مناسب، والثانية بحي 10 أفريل 1965 التي تعاني من التهميش وسوء التموضع وانعدام شروط الراحة والأمن، إضافة إلى محطة لسيارات الأجرة ومحطة نقل برية قيد الإنجاز على الطريق المؤدي نحو الجزائر العاصمة. أما النقل الحضري الداخلي فيبقى الحلقة الأضعف في منظومة التنقل، إذ لا يتجاوز ثلاث حافلات تربط بعض الأحياء بوسط المدينة، في حين تعتمد باقي الأحياء اعتماداً شبه كلي على سيارات الأجرة. ويعكس هذا الواقع ضعفاً بنيوياً حاداً في شبكة النقل الحضري التي لم تُواكب حجم التوسع العمراني ولا تشتت الأحياء السكنية الجديدة في أطراف المدينة، وهو ما يُفرز عبئاً يومياً على السكان ويُقيّد حركتهم داخل المجال الحضري.

الصور23 : محطة نقل المسافرين



تحقيق ميداني 2026

7.1 **شبكة الكهرباء :** فقد حققت المدينة مستوى متقدماً من التغطية الطاقوية، إذ تستفيد من خطوط كهربائية ذات توترات متعددة منخفضة ومتوسطة ومرتفعة، تنطلق من ثلاث خطوط رئيسية للتزويد بالطاقة من محطة حي لالة ريعة. وقد بلغت نسبة الربط بالكهرباء حوالي 97.7%، وهي نسبة مرتفعة تدل على تحسن ملموس في مستوى التغطية الطاقوية داخل الأحياء الحضرية، وإن كان استكمال التغطية الكاملة لجميع التجمعات السكنية يبقى هدفاً لم يكتمل بعد.

7.2شبكة المياه الصالحة للشرب : فتستند إلى منظومة من الخزانات الموزعة عبر عدة أحياء ومناطق، تتغذى من مصادر مائية متعددة كالمحاريم والقديات وسرغين. غير أن تعدد هذه المنشآت لا يعني بالضرورة تحقيق التغطية الشاملة، إذ لا تزال بعض المناطق الطرفية والسكنات الجماعية تعاني من نقص في التزود بالمياه، مما يضطر السكان إلى اللجوء إلى وسائل بديلة. ويكشف هذا الواقع عن تفاوت مجالي واضح في الاستفادة من هذه الخدمة الأساسية بين الأحياء المركزية والأحياء الطرفية الناشئة.

7.3**شبكة الصرف الصحي :** تعتمد المدينة على قناتين رئيسيتين تعبران الأحياء قبل التوجه نحو محطة التفريغ بمنطقة الجفالة. وتُشكّل هذه الشبكة ركيزة أساسية في تحسين الظروف الصحية والبيئية داخل المدينة، غير أنها تعاني من عدم قدرتها على مواكبة التوسع العمراني المتسارع، مما يستوجب توسيعها وتحديثها بصفة مستعجلة لتفادي الأخطار الصحية والبيئية المترتبة عن هذا القصور.

كنتيجة لواقع التجهيزات العمومية : يحتل قطاع التعليم مكانة بارزة من خلال المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات والمركز الجامعي "ابن خلدون" ومؤسسات التكوين المهني، في حين يتمثل القطاع الصحي في مستشفى الجيلالي بونعامة والعيادات وقاعات العلاج، إلى جانب التجهيزات الإدارية والدينية والثقافية والرياضية. وتتباين مجالات نفوذ هذه التجهيزات تبعاً لطبيعتها ووظيفتها؛ فبينما تقتصر خدمات التجهيزات التعليمية الابتدائية على الأحياء المجاورة، تمتد خدمات الثانويات والمؤسسات الجامعية والتكوينية لتشمل البلديات المجاورة وبعض ولايات الجوار، مما يُكسب المدينة بُعداً وظيفياً إقليمياً يتجاوز حدودها المحلية. في المقابل، تبقى التجهيزات الثقافية والترفيهية محدودة التأثير في ظل شُح المساحات الخضراء والحدائق العمومية.

يمكن القول إن التجهيزات العمومية والهياكل القاعدية بمدينة قصر الشلالة شهدت تطورًا متدرجًا رافق مختلف مراحل نمو المدينة، غير أن التحول الحقيقي برز بعد الترقية الإدارية،

حيث انتقلت المدينة من مركز حضري متوسط يؤدي وظائف محلية إلى قطب حضري ذي إشعاع إقليمي، بفضل تعزيز التجهيزات الإدارية والتعليمية والصحية، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية. ورغم هذا التطور، لا تزال بعض الاختلالات قائمة، خاصة ما يتعلق بالنقل الحضري، ونقص الفضاءات الترفيهية، وتفاوت مستوى التجهيز بين الأحياء، وهو ما يستدعي مواصلة برامج التهيئة الحضرية بما يحقق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة.

8. التحولات الاقتصادية ودور المشاريع التنموية في إعادة تشكيل المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة:

8.1التحول المجالي للأنشطة التجارية :

شهدت مدينة قصر الشلالة تحولات اقتصادية ومجالية عميقة رافقت مختلف مراحل تطورها العمراني، حيث انتقلت تدريجياً من مجال يغلب عليه النشاط الزراعي والرعوي إلى مدينة تتزايد فيها الأنشطة التجارية والخدماتية. ويعود ذلك إلى تداخل عدة عوامل تاريخية وعمرانية، في مقدمتها الاستعمار الفرنسي، ثم السياسات الحضرية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، إضافة إلى النمو الديموغرافي واتساع المجال الحضري.

في المرحلة الأولى من نشأة المدينة، كان النشاط الاقتصادي يعتمد بصورة شبه كلية على الزراعة وتربية الماشية، نظراً لوفرة الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدينة وطبيعة المجتمع المحلي الذي اتسم بالطابع الريفي. وكانت المبادلات التجارية محدودة وتتم داخل الأسواق التقليدية أو عبر التبادل المباشر بين السكان.

غير أن إنشاء المركز الاستعماري أدى إلى ظهور أولى الوظائف التجارية المنظمة، حيث بدأت المحلات التجارية والإدارات والخدمات بالتمركز داخل النواة الحضرية الاستعمارية، وهو ما ساهم في انتقال النشاط الاقتصادي تدريجياً من النشاط الزراعي إلى النشاط التجاري والخدماتي.

وبعد الاستقلال، ومع توسع المدينة وارتفاع عدد السكان، تطورت الأنشطة التجارية بشكل ملحوظ، حيث لم تعد مقتصرة على مركز المدينة، وإنما أصبحت تواكب مراحل التوسع العمراني، فكلما ظهر حي جديد ظهرت معه محلات تجارية وخدمات أساسية تستجيب لحاجات السكان.

8.2التوزيع المجالي للأنشطة التجارية :

يكشف التوزيع المجالي للأنشطة التجارية بمدينة قصر الشلالة عن ارتباط وثيق بين مواقع النشاط التجاري ومراحل التوسع العمراني، حيث كانت البداية داخل النواة التاريخية للمدينة، خاصة بحيي العتيق وسوق الفلاح، اللذين شكلا أول مركز تجاري للمدينة.

ومع امتداد العمران نحو الشمال خلال المرحلتين الثانية والثالثة، انتقلت الأنشطة التجارية تدريجياً إلى أحياء حسين آيت أحمد وسويداني بوجمعة، قبل أن تعرف توسعاً أكبر خلال المرحلة الرابعة باتجاه حي لخضر بن طوبال وحي كريم بلقاسم، اللذين أصبحا يشكلان حالياً أحد أهم محاور النشاط التجاري بالمدينة.

ويفسر هذا الامتداد بارتباط الأنشطة التجارية بالشبكة الطرقية الرئيسية، خاصة الطريق الولائي المؤدي إلى تيارت، الذي أدى دوراً محورياً في جذب الاستثمار التجاري وتوجيه تمركز المحلات، مما يؤكد أن شبكة الطرق كانت أحد أهم العوامل الموجهة للتحولات الاقتصادية داخل المدينة

المحلات التجارية اليومية:

على خلاف الأنشطة التجارية المتخصصة، تتميز تجارة الاقتناءات اليومية بتوزيع متوازن داخل مختلف أحياء المدينة، حيث تنتشر محلات المواد الغذائية، واللحوم، والخضر والفواكه، والمخابز، ومحلات الحلويات بشكل يضمن تقريب الخدمة من السكان، وهو ما يعكس حرص التخطيط الحضري على توفير الخدمات الأساسية داخل مختلف الأحياء السكنية

الجدول07 : توزيع الانشطة التجارية داخل احياء المدينة حسب فترات توسعها .

المرحلة حسب السنة	اسم الاحياء
المرحلة الأولى (1962- 1983)	حي العتيق ،حي سوق الفلاح ،حي راس العين .
المرحلة الثانية و الثالثة (1962-2000)	حي حسين ايت احمد ، حي سويداني بوجمعة .
المرحلة الرابعة (2000-2010)	حي لخضر بن طوبال ، كريم بلقاسم .

المصدر : مديرية التجارة

.

8.3بنية النشاط الاقتصادي :

تشير معطيات مديرية التجارة لسنة 2024 إلى أن النشاط الاقتصادي بمدينة قصر الشلالة يغلب عليه قطاع التجارة والخدمات، إذ تستحوذ تجارة التجزئة والخدمات على أكبر عدد من السجلات التجارية، في حين يبقى النشاط الصناعي والإنتاجي محدوداً.

كما تبين الإحصائيات أن الأشخاص الطبيعيين يمثلون النسبة الأكبر من المتعاملين الاقتصاديين مقارنة بالأشخاص المعنويين، وهو ما يعكس هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الفردية على الاقتصاد المحلي.

8.4التحول المجالي للأسواق :

شهدت الأسواق بمدينة قصر الشلالة تحولات مجالية ارتبطت مباشرة بالتوسع العمراني وبالتحولات الوظيفية للمدينة، حيث تم نقل السوق الأسبوعي من حي العقيد لطفي إلى موقع جديد خارج النسيج الحضري على الطريق المؤدي إلى زمالة الأمير عبد القادر، وذلك لتحرير الوعاء العقاري المخصص لإنجاز المركز الجامعي والإقامة الجامعية.

كما تم تحويل السوق اليومي من حي رابح بيطاط إلى حي بن عبد المالك رمضان استجابة لمطالب السكان، بهدف الحد من الإزعاج والتلوث داخل الأحياء السكنية، رغم أن الموقع الجديد ما يزال يعاني بعض الإشكالات البيئية نفسها.

وتبرز هذه التحويلات مدى تأثير المشاريع التنموية الكبرى في إعادة تنظيم استعمالات الأرض وإعادة توزيع الوظائف التجارية داخل المدينة.

8.5أنماط التوزيع :

اقتصر التوزيع في مدينة قصر الشلالة على البيع بالتجزئة فقط ، فحسب مديرية التجارة لولاية قصر الشلالة يجدون ان التوزيع بالجملة حلقة مفقودة في النشاط الاقتصادي للمدينة .

الا انه مدينة قصر الشلالة لديها نشاط اقتصادي واحد مهيمن (على مستوى ولاية تيارت) كاكبر منتج و هو توزيع البيض ، إضافة لبعض الأنواع الأخرى من الإنتاج (الأسمدة ، الملبنة ، تحميص القهوة) .

في القانون التجاري يصنف التجار الى صنفين :

اشخاص طبيعية (الافراد ، البشر) و اشخاص معنوية (شركات ، مؤسسات) حيث لكل منهم نشاط تجار يمارس و الاختلاف يكون حسب الاستقلالية ، التاسيس ، المسؤولية .

حسب احصائيات 2024 (المركز الوطني للسجل التجاري) :

الجدول 08: العدد حسب تصنيف الأشخاص الطبيعية .

عدد المسجلين	نوع النشاط
522	انتاج السلع
8	انتاج حرفي (اكلات تقليدية)
244	التوزيع جملة
1405	توزيع التجزئة
1026	الخدمات مقابل مبلغ مالي
01	التصدير

المصدر : مديرية التجارة .

الجدول 09:العدد حسب الأشخاص المعنوية .

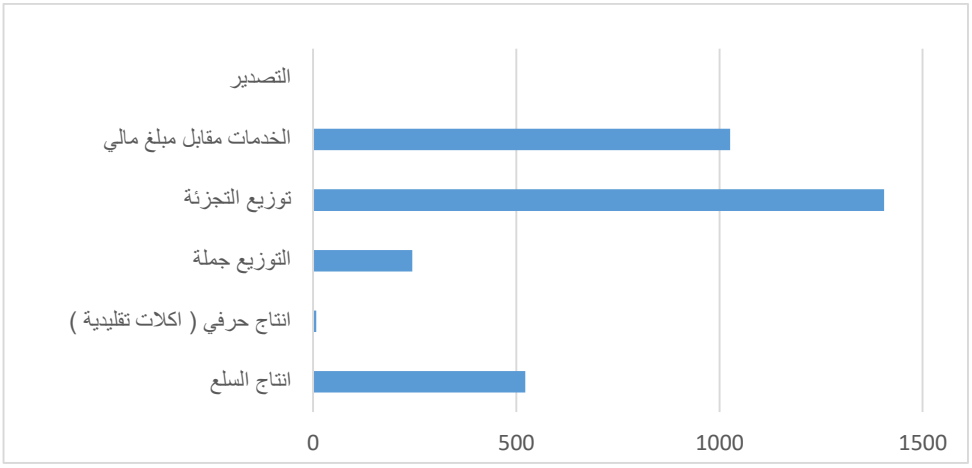
عدد المسجلين	نوع النشاط
44	في مجال انتاج السلع
01	انتاج حرفي
30	التوزيع جملة
11	الاستيراد الخام للمواد الأولية
12	التجزئة
27	الخدمات
02	التصدير

المصدر : مديرية التجارة .

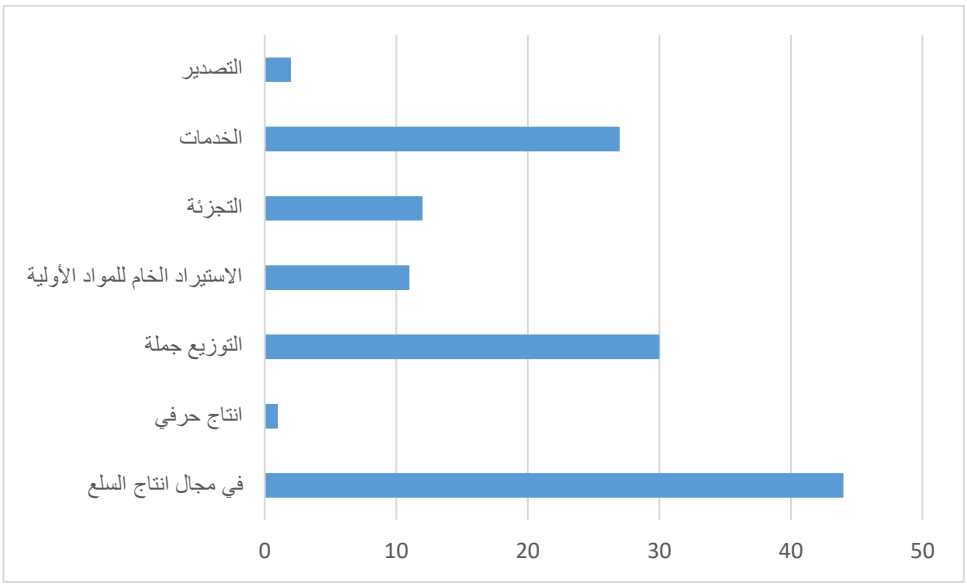
الجدول10 :أسواق مدينة قصر الشلالة .

السوق	الموقع السابق	الموقع الجديد	المساحة
السوق الأسبوعي	حي العقيد لطفي	خارج النسيج الحضري ، الطريق المؤدي الى زمالة الأمير عبد القادر .	4 هكتارات
السوق اليومي	حي رابح بيطاط	حي بن عبد المالك رمضان	لا يوجد

الشكل07 : اعمدة تمثل صنف الأشخاص الطبيعية .



الشكل08 : الأشخاص المعنوية .



عدد المسجلين حسب مختلف الأنشطة (انتاج حرفي ، توزيع اما الجملة او التجزئة ، استيراد مواد خام ، انتاج السلع ، خدمات ، تصدير) يختلف حسب الصنفين الا ان عدد المسجلين في صنف الأشخاص الطبيعية يفوق عدد المسجلين في الصنف الثاني .

تم تغيير مقر السوق الأسبوعي لسبب اختيار الأرضية كارضية لمشوع انجاز جامعة و إقامة جامعية 1000 سرير و تم اختيار المقر الجديد وفقا لابعاده عن المقر الإداري الجديد .

تغيير مقر السوق اليومي لسبب رغبة السكان من تحويله لما يسببه من تلوث للسكنات ، الا انه المقر الجديد لم يختلف عن المقر السابق من ناحية مشاكل التلوث ، الجانب الإيجابي انه تم تقريبه من مقر السوق المغلق الذي تم إعادة تهيئته و فتحه.

الخلاصة :

مدينة قصر الشلالة مدينة يقوم نشاطها الاقتصادي على الخدمات ، اما التوزيع المجالي او التحول المجالي للانشطة التجارية ارتبط ارتباط تام بمراحل توسع المدينة و من ناحية أخرى بوجود فضاءات أوسع من التي كانت لممارسة أي نشاط (حجم المحلات) .

9.المشاريع التنموية كألية للتحولات الحضرية :

شهدت مدينة قصر الشلالة خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2025 ديناميكية عمرانية متسارعة تجلت من خلال تعدد المشاريع والتجهيزات الحضرية المبرمجة والمنجزة، وهو ما يعكس توجه السلطات العمومية نحو تعزيز البنية التحتية وتحسين الإطار المعيشي للسكان، تماشياً مع النمو الديموغرافي والتوسع العمراني الذي عرفته المدينة خلال السنوات الأخيرة .

في سنة 2018، اتجهت المشاريع أساساً نحو دعم القطاع السكني، حيث تم تخصيص مساحات معتبرة لإنجاز برامج سكنية بصيغ مختلفة، على غرار مشاريع سكنات عدل والسكن الترقوي المدعم، إضافة إلى مشروع المحطة الحضرية الذي يعكس بداية الاهتمام بتحسين شبكة النقل الحضري وتنظيم الحركة داخل المدينة. وقد ساهمت هذه المشاريع في توسيع المجال العمراني وخلق أقطاب عمرانية جديدة، خاصة ضمن مخططات شغل الأراضي رقم 02.

أما خلال سنة 2019، فقد تنوعت التجهيزات الحضرية لتشمل المرافق الدينية والخدماتية، مثل مشاريع المساجد ومكاتب البريد، وهو ما يدل على الانتقال من مرحلة التوسع السكني إلى مرحلة مرافقة الأحياء الجديدة بالتجهيزات الضرورية لضمان استقرار السكان وتحقيق التوازن الوظيفي داخل المجال الحضري.

وفي سنة 2020، عرفت المدينة تعزيزاً ملحوظاً للبنية التحتية التقنية والطاقوية، من خلال إنجاز عدد معتبر من المحولات الكهربائية والمحول الغازي، إلى جانب تجهيزات مرتبطة بالنقل والتكوين. ويبرز هذا التوجه أهمية دعم الشبكات الحيوية وربط التوسعات العمرانية الجديدة بالخدمات الأساسية، خاصة في ظل التزايد المستمر للطلب على الطاقة والخدمات العمومية.

تميزت سنة 2021 بمرحلة أكثر شمولية في عملية التهيئة الحضرية، حيث برز الاهتمام بالتجهيزات الصحية، الأمنية، التربوية والاقتصادية. فقد تم تسجيل مشاريع العيادة متعددة

الخدمات، ومقر الأمن الحضري، والمجمعات المدرسية، والمتوسطة، إضافة إلى منطقة النشاطات المصغرة. ويعكس هذا التنوع الوظيفي توجهاً نحو بناء مدينة متكاملة قادرة على توفير مختلف الخدمات الضرورية للسكان، مع دعم النشاط الاقتصادي المحلي وخلق فرص الاستثمار والتشغيل.

أما سنة 2022 فقد عرفت استمرارية في دعم قطاع التربية من خلال إنجاز مجمعات مدرسية جديدة، وهو ما يعكس محاولة مواكبة النمو السكاني المتزايد، خاصة بالأحياء السكنية الحديثة، وتخفيف الضغط على المؤسسات التربوية القائمة.

وفي سنة 2023، شهدت المدينة قفزة نوعية في حجم المشاريع السكنية المبرمجة، حيث تم اقتراح مشاريع ضخمة قيد الدراسة تشمل آلاف الوحدات السكنية موزعة على عدة مخططات شغل أراضٍ، وهو ما يدل على التوجه نحو التوسع الأفقي للمدينة واستحداث أحياء عمرانية جديدة. كما تم تسجيل مشروع بيت الشباب، بما يعكس الاهتمام بالمرافق الاجتماعية والشبابية.

أما سنة 2024، فقد اتسمت بتنوع كبير في التجهيزات الكبرى ذات الطابع الهيكلي والإداري، حيث برزت مشاريع ذات بعد جهوي ومؤسساتي، مثل مجلس القضاء، المؤسسة العقابية، مقرات الأمن، مقر البلدية، مديرية النقل، الحماية المدنية، ومشاريع التعليم العالي المتمثلة في إنجاز ألف مقعد بيداغوجي وإقامة جامعية. كما تم تسجيل مشاريع للنقل الحضري والطاقة، مثل المحطة البرية ومركز تحويل الكهرباء، وهو ما يشير إلى انتقال المدينة نحو أداء وظائف حضرية أكثر أهمية على المستوى الإقليمي.

وفي سنة 2025، استمر تدعيم المدينة بالتجهيزات الإدارية والثقافية والاجتماعية، من خلال مشاريع مديرية الثقافة، المكتبة المركزية، مديرية النشاطات الاجتماعية، المركز النفسي للأطفال المعاقين ذهنياً، إضافة إلى مشروع بنك الجزائر، ما يعكس تطور الوظائف الحضرية لقصر الشلالة وتعزيز مكانتها كمركز إداري وخدماتي داخل الإقليم.

وعموماً، تكشف دراسة تطور التجهيزات الحضرية بمدينة قصر الشلالة بين 2018 و2025 عن وجود تحول تدريجي من التركيز على التوسع السكني إلى تنويع الوظائف الحضرية وتدعيم مختلف القطاعات الحيوية، وهو ما يعكس ديناميكية عمرانية متسارعة تهدف إلى تحسين ظروف العيش، دعم التنمية المحلية، وتحقيق التكامل الوظيفي داخل المجال الحضري. كما توضح هذه المشاريع سعي المدينة إلى اكتساب أدوار حضرية جديدة تتجاوز وظيفتها المحلية نحو وظيفة إقليمية أكثر شمولاً.

في سنة 2026 و اثر الترقية الإدارية للمدينة كولاية كاملة الصلاحيات ، و حسب التحقيق الميداني شهدت تطور كبير و ملحوظ في انجاز التجهيزات الإدارية المهمة من بينها مقر الولاية ، المديريات ، الحي الإداري ، مقر الدائرة و بعض التجهيزات مبرمجة مستقبلا للانجاز . هذه الفترة لم تشهد تشييد تجهيزات و مرافق بل شهدته إعادة ترميم إعادة توجيه من ناحية الوظيفة و بناء أيضا .

اذا في الفترة الممتدة من 2018 الى 2025 كانت المشاريع التنموية في طريق الإنجاز و في 2026 الترقية الإدارية سرعت من وتيرة الإنجاز .

المشاريع التنموية حسب القطاعات المقسمة من طرف البلدية :

1. قطاعي غير ممركز .
2. دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .
3. صندوق التضامن و الضمان الجماعات المحلية .
4. ميزانية الولاية .
5. ميزانية البلدية .
6. و يوجد التمويل المشترك.

الجدول11 : المشاريع حسب برنامج القطاعي غير الممركز (الموقوفة الى غاية 2026/05/18).

الرقم	عنوان العملية	تاريخ الامر بالخدمة	الحالة (ملاحظات)
01	دراسة متابعة انجاز و تجهيز مطعم مدرسي بالمدرسة الابتدائية بزقراري عمار .	2020/06/29	الاشغال منتهية .
02	دراسة متابعة انجاز و تجهيز مدرسة صنف 02.	2023/07/04	الاشغال منتهية .

الجـدول12 : **المشـاريع حسـب برنـامج دعـم التنميـة الاجتماعيـة و الاقتصـادية للبلـديات (الموقوفة الى غاية 2026/01/31 ___ 2026/06/02)**

- الموقوفة الى غاية 2026/01/31:

الرقم	عنوان العملية	تـاريخ الامـر بالخدمة	الحالـة (ملاحظات)
01	تجديد شبكة الصرف الصحي حي يوسف بن خدة .	2023/12/25	الاشغال منتهية
02	تجديد و توسيعة شبكة المياه الصالحة للشرب شارع عميروش ايت حمودة و مصطفى بن بولعيد .	2023/12/25	
03	التهيئة الحضرية لطرقات يوسف بن خدة .	2024/04/28	
04	تجديد و توسيعة شبكة المياه الصالحة للشرب حي حسين ايت احمد و رابح بيطاط .	2024/04/28	
05	التهيئة الحضرية لطرقات رابح بيطاط الشطر الأول .	2024/04/28	
06	دراسة متابعة و انجاز و تجهيز مطعم مدرسي 200 وجبة بالمدرسة الابتدائية رداس بلقاسم .	2024/04/28	

الجدول 13: الموقوفة الى غاية 2026/06/02:

الـر قم	عنوان العملية	تاريخ الامر بالخدمة	الحالـة (ملاحظات)
01	دراسة مخطط رفع النفايات المنزلية .	20/05/2026 .	الدراسـة متواصلة .
02	اقتنـاء و تركيـب 05 صـهاريج غـاز الروبـان بمنـاطق الجـراد الفرعـة – الجفالة – حمر خدو .	20/05/2026 .	

الاشـــــــــغال متواصلة .	25/05/2026 .	اشـــغال الكتامـــة للاقســـام و المطـــاعم المدرســـية : يحيـــاتن لحســـن – رامـــول لخضـــر – الـــدكتور ســـعدان – وعـــراب مبـــارك – دحـــلاب لحســـن – دحومـــان محمد-نايب محمد .	03
	20/05/2026 .	اشـغال تـرميم الجنـاح الصـحي بالمـدارس الابتدائيـــة : دحـــلاب لحســـن – كبايريـــة مخطار – بوربابة احمد .	04

الجدول 14: مشاريع برنامج صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية .

الحالـــــــــــة (ملاحظات)	تـــــاريخ الامـــــر بالخدمة	عنوان العملية		الرقم
الملـــف علـــى مسـتوى المراقـب الميزانياتي.	لا يوجد	الحصـــة 1 حـــي عبـــد الحفـــيظ بوصـوف و حـي فرحـات عبـاس و المقبرة و 24 مسكن .	تجديـــــد و توســـــعة شـبكة الميـاه الصـــــالحة للشرب.	01
		الحصـة 2 حـي حسـين ايـت احمـد و حي بن عبد المالك رمضان .		
الملـــف علـــى مسـتوى المراقـب الميزانياتي.	لا يوجد	اشغال إعادة تاهيل الملعب البلدي .		02
الاشـــــــــغال متواصلة .	2026/05/20	تكملة تهيئة ساحة الشهداء .		03
الاشـــــــــغال متواصلة .	2026/05/20	إعادة تاهيل المدرسة الابتدائية قديات الجراد.		04

الملف على مستوى المراقب الميزانياتي.	لا يوجد	الحصة 1 حي عبد الحفيظ بوصوف و شارع زيتوني عمار . الحصة 2 من احياء المدينة القديمة . الحصة 3 حي سويداني بوجمعة و حي حسين ايت احمد .	تجديد و توسعة شبكة التطهير.	05
الاشغال متواصلة .	2026/05/20	انجاز جناح صحي بالمدرسة الابتدائية درويش لحسن .		06
الملف على مستوى المراقب الميزانياتي.	لايوجد	الحصة 1 حي سويداني بوجمعة . الحصة 2 حي حسين ايت احمد . الحصة 3 حي عبد الحفيظ بوصوف و شارع زيتوني عمار .	التحسين الحضري.	07

الجدول 15: المشاريع المسجلة في اطار ميزانية الولاية .

الحالة (ملاحظات)	تاريخ الامر بالخدمة	عنوان العملية	الرقم
طلب ترخيص	لا يوجد	تزويد البلدية بالغاز العمومي .	01
طلب ترخيص	لا يوجد	تنقية المحيط من الاكياس البلاستيكية .	02
طلب ترخيص	لا يوجد	إعادة تاهيل طرق فوج 23 ب .	03

04	اقتنـــاء مـــدفئات و أجهـــزة تبريـــد للمـــدارس الابتدائية	لا يوجد	طلب ترخيص
05	التهيئة الحضرية لطرقات حي النصر	2025/04/23	الاشغال منتهية
06	دراســـة و انجـــاز و متابعـــة منطقـــة مصـــغرة للنشاط	لا يوجد	طلب ترخيص
07	اعـــداد رخصـــة التجزئـــة الخاصـــة بمنطقـــة النشـاطات وكـذا التسـيير التقنـي والمـالي للعمليـة ببلدية قصر الشلالة	لا يوجد	طلب ترخيص
08	اشغال تهيئة منشئاة إدارية ببلدية قصر الشلالة	لا يوجد	طلب ترخيص
09	اقتناء سيارة لفائدة النظافة و الصحة	لا يوجد	طلب ترخيص
10	ربط منشئاة إدارية بالشبكة الكهربائية	لا يوجد	طلب ترخيص
11	ترميم حضيرة البلدية	لا يوجد	طلب ترخيص
12	اقتناء تجهيزات لفائدة أربعة اقسام مدرسية	لا يوجد	طلب ترخيص
13	اقتنـــاء افرشـــة ومســـتلزمات العـــيش لمنـــازل المتضـــررين مـــن الفياضـــانات ببلديـــة قصـــر الشلالة	لا يوجد	طلب ترخيص
14	اقتناء مولد كهربائي	لا يوجد	طلب ترخيص

الجدول 16 : المشاريع المسجلة في ميزانية البلدية .

الرقم	عنوان العملية	تـــاريخ الامـــر بالخدمة	ملاحظات
01	انجاز السوق الأسبوعي (الشطر الأول)	2023/09/10	الاشغال منتهية .
02	انجـاز شـبكة الميـاه القـذرة لجـزء مـن احيـاء	2024/07/03	الاشغال منتهية .

	المدينة بقصر الشلالة		
03	تهيئة حضرية من شارع مصطفى بن بولعيد وشارع باجي مختار	2024/12/03	الاشغال منتهية .
04	انجازمطبخ وتحويل قاعة لاستعمالها كمطعم مدرسي بمدرسة نايب محمد	2023/11/16	الاشغال منتهية .
05	اشغال ترميم مطبخ مدرسي بمدرسة بوربابة احمد	2024/01/16	الاشغال منتهية .
06	اقتناء وتركيب إشارات المرور	2025/11/13	الاشغال منتهية .
07	التهيئة الحضرية والطرق بحي يوسف بن خدة حي النصر سابقا (الشطر الثاني)	2024/12/31	الاشغال منتهية .
08	دراسة ومتابعة وإنجاز وتجهيز قاعتين للتدريس مع جدار الإحاطة بمنطقة قديات الجراد (الشطر الأول)	2025/04/24	الاشغال متواصلة. تم اعذار مقاولة الإنجاز بسبب التاخر وعدم احترام المواصفات
09	دراسة ومتابعة وإعادة تاهيل مقر الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ONAMA سابقا وتحويله الى مقر الهيكل المشترك ما بين البلديات لحفظ الصحة والنظافة العمومية	2025/05/11	الاشغال متوا صلة. تم تنبيه مقاولة الإنجاز قصد اسراع وتيرة الاشغال
10	انجاز جدار خارجي بالملحق البلدي بحي المستقبل.	2024/12/31	الاشغال منتهية.
11	اقتناء وتركيب مكيفات هوائية للمساجد.	2025/12/31	تم منح سند طلب
12	انجاز ملعب رياضي جواري 25*45 بالعشب الاصطناعي بحي عبد الحفيظ بوصوف.	2024/12/31	الاشغال منتهية .

13	تدعيم مصالح البلدية بأجهزة الاعلام الالي واثاث مكتبي ومكيفات هوائية.	2025/12/31	تم منح سند طلب
14	اقتناء صناديق تجميع النفايات المنزلية وبلاستيكية.	2025/12/31	تم الاقتناء في انتظار التداول لجمع الباقي
15	اقتناء مصابيح الانارة العمومية من نوع LUD .	2025/12/31	تم الاقتناء في انتظار التداول لجمع الباقي
16	انجاز شبكة الصرف الصحي لمختلف الاحياء قصر الشلالة (حي رابح بطاط –زوبير بوعجاج – لخضر بن طوبال – حباشي عبد السلام- سويداني بو جمعة- بن عبد المالك رمضان- حسين ايت احمد) (الشطر الأول).	2025/05/28	الاشغال منتهية .
17	ربط بعض السكنات الفوج A23 بالشبكة الكهربائية.	2025/08/17	تم الربط في انتظار التداول لجمع الباقي.
18	تدعيم وتجديد مكتب إصدارات بطاقة الترقيم المركبات بأجهزة الاعلام الالي بجهاز خاص قارئ البطاقات.	2025/08/17	الاشغال منتهية .
19	انجاز ساحة عمومية الواقعة بحي 08 ماي 1945 مقابلة العيادة متعددة الخدمات شرقي قدور.	2025/02/18	الاشغال منتهية .
20	تهيئة حديقة اول نوفمبر 1954 بشارع سعد دحلب.	2025/09/10	الاشغال منتهية .
21	تدعيم و تجديد مصلحة الحالة المدنية و ملاحقها بأجهزة الاعلام الالي و بجهاز خاص قارئ البطاقات الذكية و اثاث مكتبي و مكيفات هوائية .	2025/12/31	تم الاقتناء في انتظار إيداع الفاتورة من طرف الممون .

22	تهيئة الأرصفة و الانارة العمومية بتقنية LED حي يوسف بن خدة بشارع مصطفى بن بولعيد و شارع باجي مختار .	2025/11/23	الاشغال منتهية .
23	توصيل الغاز الطبيعي لبعض الاحياء المدينة .	2025/07/07	العملية متواصلة .
24	اشغال تهيئة و إعادة ترميم ملحق بلدي القديم بحي رابح بيطاط .	2025/10/10	الاشغال منتهية .
25	تحيين الدراسة الخاصة برخصة التجزئة ل 08 تحاصيص .	2025/01/04	الدراسة مستمرة .
26	إعادة تاهيل حي لالة ريعة (الشطر 01) .	لا يوجد .	في انتظار إيداع الملف .
27	إعادة الاعتبار للحظيرة العقارية للبلدية .	لا يوجد .	قيد الانتظار .

الجدول 17: المشاريع المسجلة في اطار التمويل المشترك :

الرقم	عنوان العملية	تاريخ الامر بالخدمة	ملاحظات
01	دراسة و متابعة تهيئة ساحة الشهداء ببلدية قصر الشلالة حصة الدراسة و المتابعة .	2025/05/20	الاشغال متواصلة .
	دراسة و متابعة تهيئة ساحة الشهداء ببلدية قصر الشلالة حصة الإنجاز .	2025/10/22	

تحليل المشاريع التنموية ببلدية قصر الشلالة (الوضعية الموقوفة لسنة 2026) :

استناداً إلى المعطيات التفصيلية الواردة في الجداول والمتعلقة بالوضعية الموقوفة لسنة 2026، تم تصنيف المشاريع وظيفياً بين مشاريع التجهيزات العمومية والخدماتية ومشاريع الهياكل القاعدية والشبكات الحيوية، مع إبراز وضعية الإنجاز، الوضعية الإدارية، وانعكاساتها على التنظيم العمراني للمدينة.

9.1توزيع المشاريع حسب الوظيفة :

- **التجهيزات العمومية والخدماتية:**

تشمل هذه المشاريع قطاعات التربية والإدارة والرياضة والصحة والتحسين الحضري.

التجهيزات التربوية والمطاعم المدرسية :

عرف قطاع التربية إنجاز مجموعة من المشاريع، من بينها مطعم مدرسة زقراري عمار سنة 2020، ومدرسة صنف 02 سنة 2023، إضافة إلى إنجاز مطبخ ومطعم مدرسة نايب محمد وترميم مطبخ مدرسة بوربابة أحمد. كما لا تزال بعض المشاريع في طور الإنجاز، على غرار مطعم مدرسة رداس بلقاسم بسعة 200 وجبة، وأشغال الكتامة لسبع مؤسسات تربوية، وترميم الأجنحة الصحية لثلاث مدارس وإنجاز جناح صحي بمدرسة درويش لحسن، إضافة لذلك إعادة تأهيل مدرسة قديات الجراد. وفي المقابل، تعرف بعض المشاريع تأخراً في الإنجاز، خاصة مشروع إنجاز قاعتي تدريس وجدار إحاطة بمدرسة قديات الجراد، الذي تم بشأنه توجيه إعذار للمقاولة المكلفة مع اعدة تهيئة كل المسؤسسات التربوية قبل الدخول المدرسي2026/2025

الصورة 23: مدرسة العقيد عثمان .



تحقيق ميداني 2026

التجهيزات الإدارية والبيئية :

تم إنجاز عدد من المشاريع الإدارية، منها جدار الملحق البلدي بحي الامير عبد القادر(حي المستقبل سابقا) ، وإعادة ترميم الملحق البلدي القديم بحي رابح بيطاط ، إضافة إلى عصرنة مصلحة الحالة المدنية ومكتب بطاقات ترقيم المركبات من خلال تزويدهما بأجهزة إعلام آلي وقارئات بطاقات ذكية. كما يجري حالياً تحويل مقر ONAMA السابق إلى هيكل مشترك لحفظ الصحة، إلى جانب إعداد دراسة خاصة بمخطط رفع النفايات المنزلية لسنة 2026.

قطاع النقل :

تم تغيير مقر محطة نقل المسافرين .

الصورة 24: محطة النقل قبل 2023.



https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة 25: محطة النقل حاليا .



تحقيق ميداني 2026

التحسين الحضري والمساحات الخضراء :

شهدت المدينة إنجاز عدة مشاريع لتحسين الإطار المعيشي، من بينها تهيئة حديقة أول نوفمبر 1954، وإنجاز ساحة عمومية بحي 08 ماي 1945، وملعب جواري مغطى بالعشب الاصطناعي بحي عبد الحفيظ بوصوف، إضافة إلى إنجاز الشطر الأول من السوق الأسبوعي. كما تتواصل أشغال تهيئة ساحة الشهداء ضمن برنامج التمويل القطاعي والتمويل المشترك.

الصورة26 : ساحة الشهداء بعد الترميم .





تحقيق ميداني2026

المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والشبكات الحيوية :

تشمل هذه المشاريع المياه والتطهير والطرقات والطاقة، والتي تعد ركائز أساسية لضمان التنمية الحضرية المتوازنة.

شبكات المياه الصالحة للشرب :

تم الانتهاء من أشغال تجديد وتوسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بحيي حسين آيت أحمد ورابح بيطاط سنة 2024. كما توجد مشاريع أخرى كبرى في مرحلة الإجراءات الإدارية لدى المراقب الميزانياتي، وتتعلق بتجديد وتوسعة الشبكات في أحياء عبد الحفيظ بوصوف، فرحات عباس، المقبرة، 24 مسكناً، حسين آيت أحمد، وبن عبد المالك رمضان.

شبكات التطهير والصرف الصحي :

عرفت المدينة إنجاز عدة عمليات تخص تجديد شبكات الصرف الصحي، من بينها تجديد شبكة حي يوسف بن خدة وإنجاز شبكة المياه القذرة لبعض الأحياء، إضافة إلى إنجاز الشطر الأول لشبكة الصرف الصحي التي شملت سبعة أحياء متجاورة.

الصورة 27: تجديد الشبكات .



تحقيق ميداني اوت 2025

الطرق والتهيئة الحضرية :

تم الانتهاء من إنجاز وتعبيد عدد من الطرقات، خاصة بحي يوسف بن خدة بشطريه الأول والثاني، وحي رابح بيطاط، وشارعي مصطفى بن بولعيد وباجي مختار، حي يوسف بن خدة (حي النصر سابقا) .

الصورة : تهيئة الطرقات .





شبكة الطاقة :

شملت مشاريع الطاقة ربط سكنات الفوج A23 بالكهرباء، ومواصلة عمليات ربط بعض الأحياء بالغاز الطبيعي، إضافة إلى اقتناء وتركيب خمسة صهاريج لغاز البروبان خلال شهر ماي 2026 لفائدة مناطق الظل، بهدف تقليص الفوارق المجالية وتحسين ظروف المعيشة.

الصورة28 : ربط الكهرباء .



تحقيق ميداني 2026

التجهيزات الترفيهية : من بين المرافق الترفيهية و التي كانت وسيلة لتنسيط الديناميكة الاقتصادي بالمدينة هو إعادة الاستثمار من قبل الخواص في المسبح المغلق حيث تم إعادة ترميمه.

الصورة29 : المسبح في حالة الاشغال .



المصدر :
https://www.tiktok.com/@chellala64as

الصورة30 : المسبح بعد الترميم .



تحقيق ميداني 2026

9.2 التوزيع المجالي للمشاريع :

نجد بان مدينة فصر الشلالة حظيت بعدد معتبر من التجهيزات العمومية و المرافق و الخدمات التي هي بالدور تلبي حاجيات سكانها ، إضافة لمواقع المشارع التنموية او للتوزيع المجالي لجميع المشاريع ، نجد ان الفاعلين لم يركزو على مناطق التوسع الجديد فقط و انما كان هناك توزيع متوازن لجميع المشاريع . اذا كانت المشاريع موجهة نحو التهيئة الحضرية فقد شملت المشاريع احياء الاولى للمدينة و منه الى الاحياء الجديدة اما بالنسبة للمشاريع الجديدة او المتمثلة في تلبية حاجيات سكان حي (مثل بناء تجهيز تعليمي) نجد بانه احياء التوسع الجديد شيدت فيها هذا النوع من التجهيز . و نجد بان التجهيزات الإدارية الخاصة بالمدينة اتجهت نحو نقطة من المدينة لتكون مركز التجهيز الإداري ، إعادة تهيئة الهياكل القاعدية توزعت في جميع انحاء المدينة ، التفاوت بين الاحياء حسب الاحتياج .

يتضح من خلال دراسة التحولات الاقتصادية والمشاريع التنموية بمدينة قصر الشلالة أن المدينة عرفت انتقالاً تدريجياً من اقتصاد محلي يقوم على الزراعة والرعي إلى اقتصاد يغلب عليه النشاط التجاري والخدماتي، تزامناً مع التوسع العمراني الذي عرفته منذ الاستقلال. كما أسهمت المشاريع التنموية، ولا سيما بعد سنة 2018، في إعادة تشكيل المجال الحضري وتعزيز التجهيزات والبنى القاعدية، قبل أن تشكل الترقية الإدارية إلى ولاية سنة 2026 نقطة تحول مفصلية سرعت وتيرة الإنجاز ورفعت من مستوى الوظائف الحضرية والإدارية

والخدماتيـة للمدينـة. ونتيجـة لـذلك، لـم تعـد قصـر الشـلالة مجـرد مركـز محلـي لتقـديم الخـدمات، بـل أصـبحت قطبـاً حضـرياً صـاعداً يـؤدي وظـائف إداريـة واقتصـادية وتعليميـة وصـحية ذات إشـعاع إقليمـي، وهـو مـا يعكـس بوضـوح التـرابط بـين التنميـة العمرانيـة والتحـولات الاقتصـادية فـي تشـكيل البنية المجالية للمدينة .

خلاصة الفصل الثالث :

مدينة قصر الشلالة شهدت تحولات حضرية متسارعة أسهمت في إعادة تشكيل بنيتها المورفولوجية والوظيفية، وذلك بفعل تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والديموغرافية والعمرانية والتشريعية. فقد ساهمت السياسات العقارية والعمرانية في تنظيم التوسع الحضري وتوجيهه، رغم استمرار بعض مظاهر الضغط على الأراضي الفلاحية وظهور اختلالات عمرانية ناجمة عن سرعة النمو.

كما أظهرت النتائج أن تطور التجهيزات العمومية والبنى التحتية، إلى جانب تنامي الأنشطة التجارية والخدماتية، أسهم في تعزيز الوظائف الحضرية للمدينة وتحسين مستوى الخدمات، في حين مثلت المشاريع التنموية والترقية الإدارية إلى ولاية محطة مفصلية عززت مكانة قصر الشلالة داخل محيطها الإقليمي وسرّعت من وتيرة تحولها الحضري.

وعليه، يمكن التأكيد أن التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة قصر الشلالة لم تقتصر على التوسع العمراني، بل شملت مختلف مكونات المجال الحضري، وأسهمت في انتقال المدينة إلى مركز حضري أكثر تنوعًا من حيث الوظائف والأدوار التنموية. غير أن استدامة هذا المسار تبقى رهينة بفعالية سياسات التهيئة والتعمير، وقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الحضرية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الإطار المعيشي للسكان.

مدينة قصر الشلالة شهدت تحولات حضرية متسارعة أسهمت في إعادة تشكيل بنيتها المورفولوجية والوظيفية، وذلك بفعل تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والديموغرافية والعمرانية والتشريعية. فقد ساهمت السياسات العقارية والعمرانية في تنظيم التوسع الحضري وتوجيهه، رغم استمرار بعض مظاهر الضغط على الأراضي الفلاحية وظهور اختلالات عمرانية ناجمة عن سرعة النمو.

كما أظهرت النتائج أن تطور التجهيزات العمومية والبنى التحتية، إلى جانب تنامي الأنشطة التجارية والخدماتية، أسهم في تعزيز الوظائف الحضرية للمدينة وتحسين مستوى الخدمات، في حين مثلت المشاريع التنموية والترقية الإدارية إلى ولاية محطة مفصلية عززت مكانة قصر الشلالة داخل محيطها الإقليمي وسرّعت من وتيرة تحولها الحضري.

وعليه، يمكن التأكيد أن التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة قصر الشلالة لم تقتصر على التوسع العمراني، بل شملت مختلف مكونات المجال الحضري، وأسهمت في انتقال المدينة إلى مركز حضري أكثر تنوعًا من حيث الوظائف والأدوار التنموية. غير أن استدامة هذا المسار

تبقى رهينة بفعالية سياسات التهيئة والتعمير، وقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الحضرية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الإطار المعيشي للسكان.

الفصل الرابع:

دور التحولات الحضرية في هيكلة المجال بمدينة قصر الشلالة

الفصل الرابع : دور التحولات الحضرية في هيكلة المجال بمدينة قصر الشلالة .

مقدمة الفصل :

يمثل التسيير الحضري والتخطيط الاستشرافي عامل لتوجيه التحولات الحضرية وضمان توازنها. تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة وتعديل وظائفها ومساراتها لتتماشى مع المتطلبات التنموية والإدارية المستجدة. بناءً على المعطيات الميدانية المستخلصة من عينات الدراسة بمدينة قصر الشلالة، يركز هذا الفصل على تحليل دور التحولات الديموغرافية، الاجتماعية، والاقتصادية في إعادة تشكيل البنية المجالية للمدينة، واستعراض آراء السكان وتطلعاتهم كشريك أساسي في التنمية الحضرية.

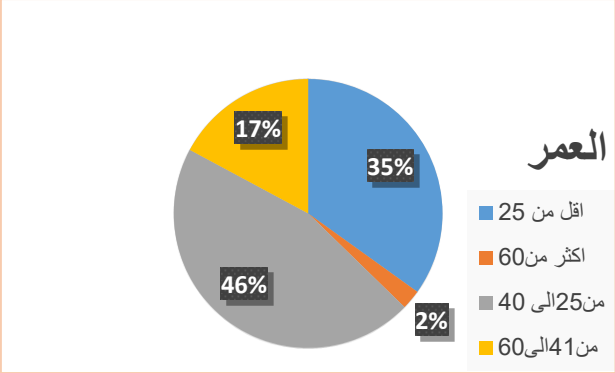
1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينات الدراسة :

1.1 هيمنة الفئة النشطة :

الجدول18: العمرية

الفئات العمرية	العدد
اقل من 25	59
من 25 الى 40	77
من 41 الى 60	29
اكثر من 60	5

الشكل09: دائرة نسبية تمثل الفئات



يبين الجدول رقم (18) والشكل رقم (09) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية، حيث تمثل الفئة الممتدة من **25إلى 40 سنة** النسبة الأكبر بـ **46** % من إجمالي أفراد العينة، تليها الفئة التي تقل أعمارها عن **25سنة** بنسبة **35 %** في حين تمثل الفئة العمرية **41إلى 60 سنة** نسبة **17**% أما فئة **أكثر من 60 سنة** فلم تتجاوز **2 %**

وتعكس هذه النتائج هيمنة واضحة للفئات العمرية الشابة والنشيطة، وهو ما يمنح الدراسة أهمية خاصة، باعتبار أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأكثر احتكاكاً بالتحولات التي عرفتها مدينة قصر الشلالة خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث التوسع العمراني أو تطور التجهيزات والخدمات. كما أن هذه الفئة تعد الأكثر استفادة وتأثراً بالسياسات الحضرية، نظراً لارتباطها المباشر بقضايا السكن، والعمل، والتنقل، والخدمات العمومية، الأمر الذي يجعل آراءها أكثر قدرة على تشخيص واقع المجال الحضري وتقييم التحولات التي شهدها.

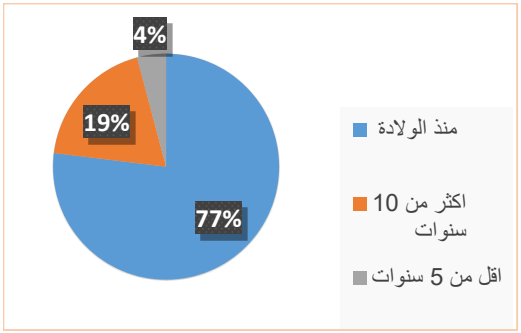
وتشير هذه البنية العمرية كذلك إلى أن المدينة تتميز بقاعدة سكانية فتية، وهو ما يفرض تزايد الطلب على السكن والتجهيزات والخدمات وفرص العمل، ويجعل إعادة هيكلة المجال الحضري ضرورة لضمان استيعاب هذا النمو وتحقيق التوازن بين متطلبات السكان وإمكانات المدينة

1.2الاستقرار السكاني :

الجدول19 : مدة الإقامة

مدة الإقامة	العدد
منذ الولادة	130
اقل من 5 سنوات	8
اكثر من 10 سنوات	32

الشكل10: دائرة نسبية تمثل مدة الإقامة



يوضح الجدول رقم (19) والشكل رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة بمدينة قصر الشلالة، حيث تبين أن **77** % من المستجوبين يقيمون بالمدينة منذ الولادة، مقابل **19** % تجاوزت مدة إقامتهم عشر سنوات، في حين لم تتجاوز نسبة المقيمين منذ أقل من خمس سنوات **4 %.**

وتبرز هذه النتائج درجة مرتفعة من الاستقرار السكاني، إذ تعكس وجود ساكنة متجذرة بالمجال الحضري للمدينة، عايشت مختلف مراحل تطورها العمراني والإداري. وتكتسي هذه الخاصية أهمية كبيرة بالنسبة للدراسة، لأن غالبية أفراد العينة يمتلكون معرفة مباشرة بالتحولات التي شهدتها المدينة، مما يجعل تقييمهم أكثر واقعية ودقة مقارنة بالسكان حديثي الإقامة.

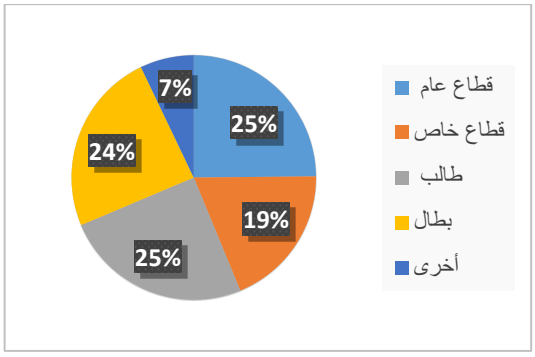
كما توحي هذه النتائج بأن النمو الديموغرافي بمدينة قصر الشلالة يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة الطبيعية للسكان أكثر من اعتماده على الهجرة الوافدة، وهو ما يفسر استمرار الضغط على السكن والتجهيزات والخدمات الأساسية. وفي المقابل، فإن هذا الاستقرار يسهم في ترسيخ الروابط الاجتماعية والمحافظة على الهوية المحلية، لكنه يفرض في الوقت نفسه ضرورة اعتماد سياسات حضرية قادرة على مواكبة تطور حاجات السكان وإعادة تنظيم المجال الحضري بما يحقق تنمية عمرانية أكثر توازناً.

1.3الوضعية المهنية والنشاط الاقتصادي :

الجدول20 : المهنة

المهنة	العدد
قطاع عام	42
قطاع خاص	32
طالب	42
بطال	41
اخرى	13

الشكل11 : دائرة نسبية تمثل توزع العينة حسب المهن .



يبرز التمثيل فجوة هيكلية في سوق العمل؛ حيث ترتفع نسبة البطالة إلى 24%، مما يمثل مؤشراً اجتماعياً يستدعي التدخل التنموي. كما تشير نسبة الطلبة المرتفعة (25%) إلى وجود فئة عريضة في طور التكوين ستحتاج مستقبلاً إلى مناصب شغل. في المقابل، يعكس ضعف قطاع الاستثمار الخاص (19%) ضيق النسيج الاقتصادي وتراجع الاستثمار المحلي بالمنطقة.

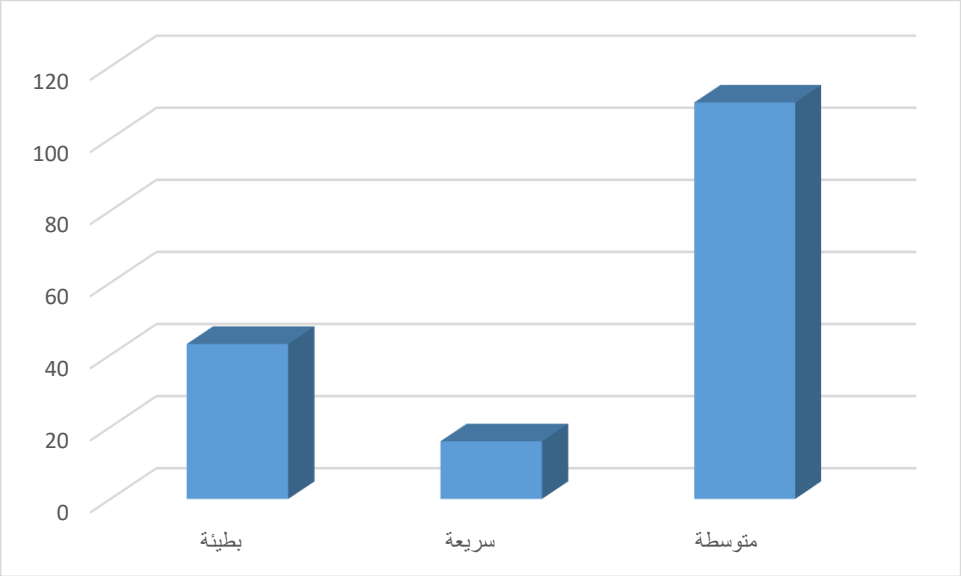
وتعكس هذه النتائج تنوعاً في البنية المهنية لسكان مدينة قصر الشلالة، إلا أنها تكشف في الوقت نفسه عن جملة من المؤشرات ذات الدلالة التنموية. فمن جهة، تشير النسبة المرتفعة للطلبة إلى وجود قاعدة شبابية في طور التكوين العلمي، وهو ما يعكس الإمكانات البشرية التي تمتلكها المدينة، لكنه يفرض مستقبلاً ضرورة توفير فرص عمل قادرة على استيعاب هذه الفئة بعد تخرجها. ومن جهة أخرى، تمثل نسبة البطالة المرتفعة مؤشراً على استمرار بعض الاختلالات في سوق العمل المحلي، الأمر الذي قد يؤثر في مستوى الدخل والاستقرار الاجتماعي، ويزيد من الطلب على السكن والخدمات والتجهيزات الحضرية.

كما يلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الخاص تبقى محدودة مقارنة بحجم الفئة النشيطة، وهو ما قد يعكس محدودية النشاط الاستثماري وضعف قدرة الاقتصاد المحلي على خلق فرص عمل جديدة. وفي المقابل، يبرز اعتماد نسبة معتبرة من السكان على القطاع العام، مما يدل على استمرار الدور المحوري للدولة في النشاط الاقتصادي المحلي.

وبصفة عامة، تبين هذه النتائج أن التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة لا ينبغي أن تقتصر على التوسع العمراني وتحسين الإطار المبني، بل تقتضي كذلك تنشيط القاعدة الاقتصادية المحلية وتشجيع الاستثمار المنتج، بما يحقق التكامل بين التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة المجال الحضري، ويضمن استدامة التحولات العمرانية التي تشهدها المدينة.

1.4وتيرة التنمية العمرانية :

الشكل12: أعمدة بيانية تمثل اراء السكان حول مستوى وتيرة التنمية .



تباينت آراء السكان حول سرعة المشاريع العمرانية المنجزة:يرى 48%من المستجوبين أن وتيرة التنمية العمرانية متوسطة ويعتقد33% أنها سريعة، بناءً على المشاريع المخططة والمسجلة من قِبل الفعالين المحليين ويصفها 19%بالبطيئة. دلالة على وجود حركة في وتيرة التنمية ملموسة داخل المدينة، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلق المواكب للنمو الديموغرافي المتسارع والاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي.

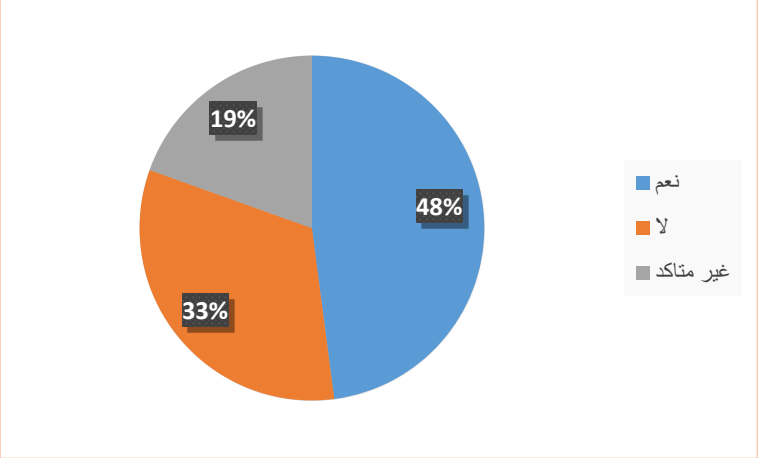
وتشير هذه النتائج إلى وجود حركية عمرانية ملموسة داخل المدينة، وهو ما يرتبط بجملة المشاريع التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد الترقية الإدارية وما رافقها من إنجاز تجهيزات ومرافق عمومية جديدة. غير أن اعتبار ما يقارب نصف أفراد العينة أن وتيرة التنمية لا تتجاوز المستوى المتوسط يعكس أن التحولات العمرانية، رغم أهميتها، لم تحقق بعد الاستجابة الكاملة لتطلعات السكان أو لمتطلبات النمو الحضري المتزايد.

كما يمكن تفسير هذا التباين في آراء المستجوبين باختلاف درجة استفادة أحياء المدينة من المشاريع المنجزة، حيث شهدت بعض الأحياء تحسناً في البنية العمرانية والخدمات، في حين لا تزال أحياء أخرى تعاني من تأخر في الإنجاز أو نقص في التجهيزات الأساسية. ويؤكد ذلك أن التحولات الحضرية لا تقاس فقط بحجم المشاريع المنجزة، وإنما بمدى قدرتها على تحقيق تنمية متوازنة وشاملة لمختلف أجزاء المدينة.

وعليه، فإن وتيرة التنمية العمرانية التي تشهدها مدينة قصر الشلالة تمثل مؤشراً إيجابياً على دخولها مرحلة جديدة من التحول الحضري، إلا أن نجاح هذه التحولات يبقى مرتبطاً بمدى انسجامها مع متطلبات التخطيط الحضري وإعادة هيكلة المجال، بما يضمن توزيعاً أكثر عدالة للتجهيزات والخدمات وتحقيق التوازن بين الأحياء القديمة ومناطق التوسع الجديدة .

1.5 ومناطق التوسع العمراني الجديد حسب اراء السكان :

الشكل13: دائرة نسبية تمثل اراء السكاو حول التوسع



أكد 48% من السكان وجود مناطق توسع عمراني جديدة، مما يثبت استمرار التمدد الأفقي والعمودي لمدينة قصر الشلالة استجابة للضغط السكاني المتزايد. في حين نفى 33% وجود هذه المناطق، وتردد 19% في الإجابة، وهو ما يفسر عدم مواكبة هذه الفئة من العينة للتطورات والمخططات التوجيهية الحديثة للمدينة.

وتعكس هذه النتائج إدراك شريحة معتبرة من السكان للديناميكية العمرانية التي تشهدها المدينة خلال السنوات الأخيرة، والتي تجسدت في ظهور أحياء سكنية جديدة وامتداد العمران نحو الأطراف استجابة للزيادة السكانية وتنامي الاحتياجات السكنية والخدماتية. ويعد هذا التوسع من أبرز مظاهر التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة قصر الشلالة، خاصة مع الترقية الإدارية وما رافقها من مشاريع تهيئة وتجهيز ساهمت في توسيع المجال العمراني وإعادة توزيع بعض الوظائف الحضرية خارج النواة التقليدية للمدينة.

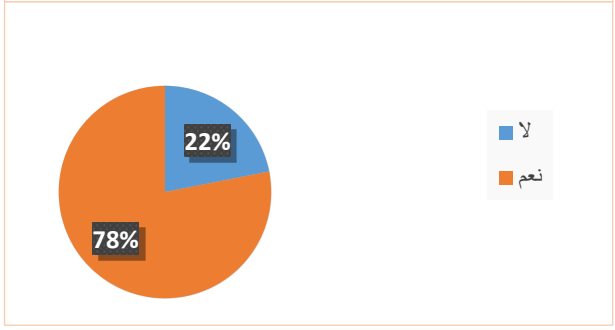
في المقابل، فإن عدم ملاحظة جزء من السكان لهذه التوسعات أو عدم قدرتهم على تحديدها قد يرجع إلى تفاوت درجة اطلاعهم على مشاريع التهيئة والتعمير، أو إلى اختلاف مواقع إقامتهم داخل المدينة، حيث تتركز مظاهر التوسع في جهات معينة أكثر من غيرها. كما قد يعكس هذا التباين اختلافاً في إدراك السكان لمفهوم التوسع العمراني، إذ يربطه البعض بإنجاز أحياء جديدة، بينما يربطه آخرون بتحسين النسيج العمراني القائم.

وعموماً، تؤكد هذه النتائج أن التوسع العمراني يمثل أحد أهم المؤشرات الدالة على التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة، غير أن فعاليته في إعادة هيكلة المجال الحضري تبقى رهينة بمدى خضوعه لتخطيط عمراني متوازن يضمن التكامل بين مناطق التوسع الجديدة والأحياء القائمة، ويوفر التجهيزات والخدمات اللازمة بما يحقق تنمية حضرية متوازنة.

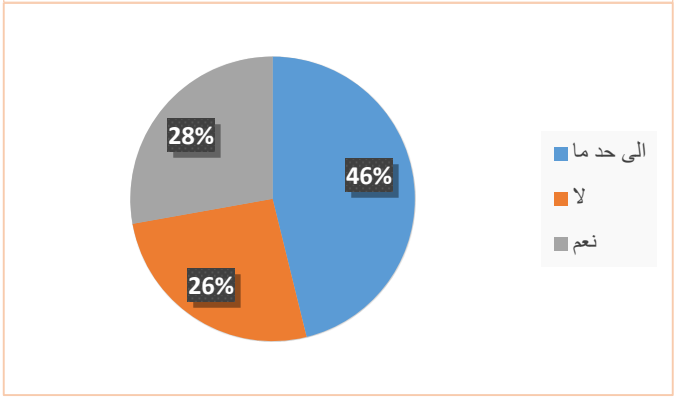
1.6تقييم السكان لجودة التخطيط الحضري والخدمات:

أبدى السكان آراءً متباينة تكشف عن فجوة واضحة بين الأداء الخدماتي وتطلعات المواطنين:

الشكل14 : دائرة نسبية تمثل تحسن الخدمات



الشكل15 : دائرة نسبية تمثل تسيير التخطيط الحضري



التحسن النسبي: يرى جزء من الساكنة تحسناً نسبياً في مستوى الخدمات وتسيير التخطيط الحضري. يعود هذا الرضا المتوسط والنسبي إلى الطفرة المعنوية والمشاريع المرافقة للترقية الإدارية الأخيرة التي شهدتها المدينة، حيث تم تصنيفها كـ ولاية منتدبة سنة 2023 ثم ترقيتها إلى ولاية كاملة الصلاحيات سنة 2025.

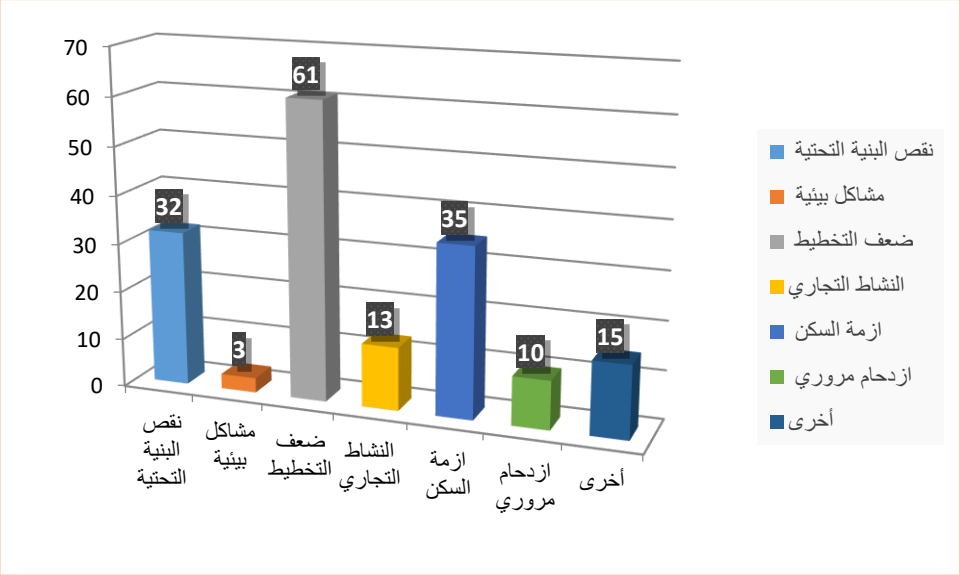
ويمكن تفسير تباين آراء المستجوبين باختلاف أوضاع الأحياء من حيث الاستفادة من المشاريع التنموية، إذ شهدت بعض المناطق تحسناً ملحوظاً في البنية التحتية والخدمات، في حين لا تزال مناطق أخرى تعاني من نقص في التجهيزات وضعف في التأطير العمراني.

وهو ما يشير إلى أن آثار التحولات الحضرية لم تشمل مختلف أجزاء المدينة بنفس الدرجة، وإنما اتسمت بدرجات متفاوتة من حيث الإنجاز والاستفادة.

وتؤكد هذه النتائج أن نجاح عملية إعادة هيكلة المجال الحضري لا يقاس بعدد المشاريع المنجزة فقط، وإنما بقدرتها على تحسين جودة الخدمات وتحقيق العدالة في توزيع التجهيزات والاستجابة لحاجات السكان، بما يضمن تنمية حضرية متوازنة ومستدامة تتلاءم مع المكانة الإدارية الجديدة لمدينة قصر الشلالة.

1.8تشخيص الاختلالات والمشاكل الحضرية الهيكلية :

الشكل16 : أعمدة بيانية تمثل المشاكل الحضرية .



يكشف الترتيب التنازلي للمشاكل الحضرية حسب اراء السكان أن الأزمة الحقيقية للمدينة تكمن في تسييرها وإدارتها التقنية:

ضعف التخطيط الحضري (36%): يتصدر قائمة المشاكل، وهو المحرك الأساسي لبروز بقية الاختلالات العمرانية والمجالية.

أزمة السكن (21%): المرتبة الثانية، وتأتي كانعكاس مباشر لغياب المخططات الاستشرافية وتأخر توزيع الحصص السكنية.

نقص البنية التحتية (19%): تشمل مشكلات الطرق، تدهور شبكات مياه الشرب، وغياب الصرف الصحي الفعال.

مشاكل متفرقة (9%): اختلالات إدارية وتجهيزية متنوعة.

العشوائية والنشاط التجاري غير المنظم (7%): تؤدي إلى تشويه المظهر الخارجي وتراجع القيمة الاقتصادية للمجال.

الازدحام المروري (6%): ناتج عن غياب مخطط سير حديث يواكب النمو الفيزيائي للمدينة.

المشاكل البيئية (2%): ترتبط بنقص المساحات الخضراء والتهيئة البيئية.

كنتيجة : تستحوذ المشاكل الهيكلية والبنيوية (التخطيط، السكن، البنية التحتية) على ما يقارب 76% من إجمالي المشاكل المصنفة من قِبل السكان، مما يؤكد أن أزمة مدينة قصر الشلالة هي أزمة تخطيط وإدارة حضرية بالدرجة الأولى. وتعكس هذه النتائج إدراكاً واضحاً لدى السكان بأن أبرز التحديات التي تواجه المدينة ترتبط أساساً بمنظومة التخطيط الحضري أكثر من ارتباطها بالمظاهر العمرانية الظاهرة. فتصدر ضعف التخطيط الحضري لآراء المستجوبين يشير إلى أن العديد من الاختلالات التي تعرفها المدينة، مثل أزمة السكن، ونقص التجهيزات، وصعوبات التنقل، تمثل في نظر السكان نتائج مترتبة عن قصور في التخطيط المسبق والتسيير الحضري، وهو ما يستدعي اعتماد رؤية أكثر شمولية في توجيه التنمية الحضرية.

كما تحتل أزمة السكن ونقص البنية التحتية مرتبتين متقدمتين ضمن أولويات السكان، وهو ما يعكس استمرار الضغط الذي يفرضه النمو العمراني والديموغرافي على قدرات المدينة في توفير السكن والتجهيزات الأساسية. ويشير ذلك إلى أن وتيرة التوسع العمراني لم تترافق دائماً مع توفير البنية التحتية والخدمات بنفس المستوى، الأمر الذي أفرز تبايناً بين الامتداد العمراني ومتطلبات التنمية الحضرية المتوازنة.

أما المشكلات المرتبطة بالعشوائية والازدحام المروري، فرغم أنها جاءت بنسب أقل، فإنها تعكس تحديات مرتبطة بتنظيم استعمالات الأرض وحركة المرور داخل المدينة، في حين يدل انخفاض نسبة المشكلات البيئية على أن السكان يمنحون الأولوية حالياً للقضايا المرتبطة بالتخطيط والسكن والخدمات الأساسية، دون أن يعني ذلك غياب الاهتمام بالبعد البيئي.

وبصفة عامة، تبين نتائج الدراسة أن المشكلات ذات الطابع الهيكلي، والمتمثلة في التخطيط الحضري، والسكن، والبنية التحتية، تستحوذ على ما يقارب ثلاثة أرباع آراء المستجوبين، وهو ما يدل على أن أولويات إعادة هيكلة المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة ينبغي أن تنصب على تعزيز كفاءة التخطيط الحضري، وتحسين شبكات البنية التحتية، وتوفير حلول

سكنية تستجيب لمتطلبات النمو الحضري، باعتبارها الأسس التي تقوم عليها التنمية الحضرية المتوازنة .

2. الأولويات الاقتصادية وتحقيق التنمية المحلية :

اراء سكان مدينة قصر الشلالة تعكس وعياً حركياً متقدماً بطبيعة المشكلات الحضرية والاقتصادية التي تواجه مدينتهم، لا سيما بعد الترقية الإدارية الأخيرة. ويمكن تصنيف وتفسير هذه الآراء وفق أربعة محاور مهيكِلة:

أولاً: الاستجابة للاختلالات السوسيو-اقتصادية (معادلة التشغيل والإنتاج)

أجمعت الكتلة الأكبر من آراء المواطنين على أن **أولوية الأولويات هي مكافحة البطالة الهيكلية وتوفير مناصب شغل حقيقية وعادلة للشباب وخريجي الجامعات والمعاهد**. ويظهر التحليل الأكاديمي لهذه المطالب ما يلي:

رفض سياسات الدعم السلبي: عبّر السكان عن رغبتهم في "توفير مناصب شغل بدلاً من إعطاء أجور بدون وظيفة"، وهو مؤشر واعي يطالب بالانتقال من الاقتصاد الريعي الهامشي إلى الاقتصاد الإنتاجي الفعال.

هيكلة النطاق الصناعي والاستثماري: اقترح السكان "تهيئة وتدعيم وتمويل المناطق الصناعية" و"تفعيل منطقة النشاطات وجذب المستثمرين الخواص والشركات الوطنية"، لامتصاص البطالة وتطوير الصناعات الزراعية والتحويلية نظراً للطفرة الفلاحية التي تشهدها المنطقة.

تنشيط الحركية التجارية والسياحية: تضمنت الآراء مطالب بإنشاء "مراكز تسوق كبرى" و"فنادق ومنتجعات سياحية" لاستقطاب الزوار من خارج الولاية، مما يرفع من المداخيل الجبائية للمدينة ويقضي على الركود الحالي.

ثانياً: إعادة هندسة البنية التحتية والشبكات التقنية وميكنتها(Infrastructure Matrix)

يرى المستجوبون أن البنية التحتية للمدينة مستهلكة وتعاني من اختلالات عميقة تؤثر على السلامة والمعيشة:

تأهيل شبكة الطرقات: ركزت آراء عديدة على "الإسراع في تعبيد الطرقات التي تسببت في خسائر مادية وبشرية ووضع ممهلات"، مع تقديم مقترح تقني دقيق يشترط "دراسة وصيانة مجاري الصرف الصحي وقنوات المياه قبل عملية التعبيد السطحي"لتفادي الهدر المالي.

فك العزلة الإقليمية :(Territorial Isolation) طالب السكان بربط قصر الشلالة بالشبكات الوطنية لتعزيز موقعها الجغرافي كولاية؛ حيث اقتُرح "فتح خط طريق قصر الشلالة - بحبح"

وربطها بالولايات المجاورة لتحويلها إلى منطقة عبور حيوية بدل بقائها كوجهة معزولة لمن يقصدها فقط.

مواجهة أزمة السكن وعقلنة العقار: تكرر مطلب "زيادة الحصص السكنية بمختلف الصيغ (خاصة الاجتماعية)"، مع اقتراح أكاديمي ملفت يدعو إلى "تغيير نظام السكن من عقد ملكية إلى عقد إيجار نظراً للحالة المادية لأغلب السكان"، إلى جانب "خلق أوعية عقارية جديدة تسمح بالتوسع الحذر للمدينة وفك الغبن عن المواطنين."

ثالثاً: ترقية الإطار المعيشي، البيئي، والخدماتي للمدينة

جاءت تطلعات السكان نحو المشهد الحضري والخدمات لتعكس رغبة واضحة في الانتقال نحو "تحضر" حقيقي للمجال:

إدارة البيئة والنظافة العمومية: ركزت آراء متواترة على "النظافة، وتوفير سلات مهملات بانتظام، والتشجير الكثيف في الشوارع الرئيسية"، بالإضافة إلى "إلزام الجميع بطلاء واجهات المنازل والمحلات" لإضفاء هوية بصرية وجمالية متجانسة للمدينة.

الفضاءات الترفيهية والاستجمام: طالب السكان بتعويض النقص الفادح في مرافق الترفيه عبر اقتراح إنشاء "حدائق تسلية، منتزهات عائلية، ملاهي مائية، ومراكز رياضية للشباب وفضاءات لعب للأطفال."

ترقية قطاع الخدمات والشبكات الحيوية: شملت الأولويات "تحسين قطاع الصحة بتوفير عيادات متخصصة (الأمومة والسرطان) وأطباء أخصائيين"، و"توفير النقل الحضري الداخلي و "، وتأمين "المياه النقية بانتظام"، بالإضافة إلى "استحداث مراكز أمنية متخصصة لمحاربة الآفات الاجتماعية كالمخدرات وحفظ الأمن العام."

رابعاً: الحوكمة الإدارية والتخطيط المؤسساتي(Participatory Governance)

تعد هذه النقطة من أعمق التحليلات التي قدمها السكان، حيث ربطوا نجاح الترقية الإدارية **بإصلاح المنظومة التسييرية:**توطين الكفاءات العلمية والفنية: طالب المستجوبون بـ "تسليم المسؤولية ومتابعة المشاريع لأصحاب الخبرة ولذوي الكفاءات حتى وإن كانوا شباباً"، والابتعاد عن العشوائية والارتجالية في التخطيط التي أدت إلى هيمنة المظاهر غير المنظمة.

تجاوز البيروقراطية الإدارية: أكدت الآراء على أهمية "الرقمنة، وتسهيل الخدمات الإدارية للمواطن"، وإعادة توزيعها بشكل يخلق توازناً حركياً واقتصادياً داخل المدينة.

إعادة إعمار النسيج القديم: برز مقترح أكاديمي هام يدعو إلى "إعادة إعمار البلدة القديمة نظراً لما تشغله من حيز ومساحة كبيرة من مساحة الولاية"، للاستغلال الأمثل لأوعيتها العقارية المهدورة وإدماجها في الديناميكية العمرانية الحديثة.

لآراء ومقترحات ساكنة قصر الشلالة أن المواطن شريك استشرافي يدرك مكامن الخلل بدقة؛ حيث تجاوزت تطلعاته المطالب الاستهلاكية البسيطة إلى المطالبة بـ حوكمة تسييرية مبنية على الكفاءة، وفك العزلة الإقليمية بالطرق الوطنية، وضخ استثمارات صناعية وفلاحية مهيكِلة. إن تحقيق هذه الأولويات يمثل المدخل الإستراتيجي الوحيد لإنجاح مشروع تحويل قصر الشلالة من مركز بلدي معزول إلى عاصمة ولاية رائدة قادرة على قيادة محيطها الإقليمي.

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن البعد الاقتصادي يمثل إحدى أولويات السكان في مسار إعادة هيكلة المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة، حيث ركزت أغلب المقترحات على ضرورة توفير فرص عمل مستدامة، خاصة لفائدة الشباب وخريجي الجامعات، باعتبار أن البطالة تعد من أبرز التحديات التي تؤثر في الاستقرار الاجتماعي والتنمية المحلية.

كما أبرزت آراء المستجوبين أهمية تنشيط الاستثمار المحلي من خلال تهيئة مناطق النشاطات والمناطق الصناعية وتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع إنتاجية قادرة على خلق مناصب شغل جديدة. ويعكس هذا التوجه وعياً لدى السكان بأهمية تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة وعدم الاكتفاء بالوظائف التقليدية، بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم التحولات الحضرية.

وفي السياق نفسه، دعا عدد من المستجوبين إلى تنشيط القطاعين التجاري والسياحي عبر إنشاء مرافق تجارية وخدماتية تستجيب لحاجات السكان، مع استغلال المؤهلات المحلية لجعل المدينة أكثر جاذبية للاستثمار. وتؤكد هذه المقترحات أن السكان ينظرون إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها عنصراً مكملاً لإعادة هيكلة المجال الحضري، وأن تحسين الإطار العمراني ينبغي أن يتزامن مع توفير قاعدة اقتصادية قادرة على دعم التنمية واستدامتها

3. دور التحولات الحضرية في إعادة تنظيم المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن التحولات الحضرية التي عرفتها مدينة قصر الشلالة خلال السنوات الأخيرة لم تقتصر على التوسع العمراني أو النمو الديموغرافي، وإنما ساهمت في إحداث تغيرات مست مختلف مكونات المجال الحضري، بما في ذلك البنية العمرانية، والوظائف الحضرية، وأساليب التسيير، والعلاقات المجالية. وتشير المعطيات المتحصل عليها من الاستبيان إلى أن هذه التحولات أسهمت في إعادة تنظيم المجال الحضري، مع استمرار بعض التحديات التي تتطلب مزيداً من الجهود التخطيطية والتنموية.

3.1 التحولات الحضرية وإبراز الحاجة إلى إعادة تنظيم المجال العمراني :

أبرزت نتائج الدراسة أن تزايد عدد السكان واستمرار التوسع العمراني كشفا عن مجموعة من الاختلالات المرتبطة بالتخطيط الحضري، والسكن، والبنية التحتية، وهي اختلالات أشار إليها السكان باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه المدينة. ويعكس ذلك أن التحولات الحضرية لم تكن سبباً في هذه الاختلالات بقدر ما ساهمت في إبرازها، الأمر الذي يستدعي اعتماد تخطيط حضري أكثر شمولاً يضمن التوازن بين الامتداد العمراني وتوفير التجهيزات والخدمات الأساسية، مع تعزيز التكامل بين الأحياء القديمة ومناطق التوسع الجديدة.

3.2 التحولات الحضرية ودعم إعادة الهيكلة الوظيفية للمجال :

أظهرت الدراسة كذلك أن التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية أفرزت احتياجات جديدة تتعلق بالتشغيل، والاستثمار، وتنويع الأنشطة الاقتصادية. فقد أكدت مقترحات السكان أهمية تشجيع الاستثمار المحلي، وتطوير مناطق النشاطات، واستغلال الإمكانات الفلاحية والاقتصادية التي تزخر بها المنطقة، بما يسمح بخلق فرص عمل وتحسين مستوى التنمية المحلية. وتبرز هذه النتائج أن إعادة هيكلة المجال الحضري لا ترتبط فقط بتحسين الإطار العمراني، وإنما تشمل أيضاً تطوير الوظائف الاقتصادية للمدينة وتعزيز قدرتها على استقطاب الأنشطة والاستثمارات.

3.3 التحولات الحضرية وتعزيز المكانة الإدارية والإقليمية للمدينة :

تبين نتائج الدراسة أن الترقية الإدارية التي استفادت منها مدينة قصر الشلالة شكلت عاملاً داعماً لمسار التحولات الحضرية، من خلال توفير فرص جديدة لتطوير التجهيزات والخدمات وتعزيز مكانة المدينة داخل محيطها الإقليمي. كما أظهرت آراء السكان أهمية استغلال هذه المكانة الجديدة من أجل تحسين شبكات النقل، وفك العزلة، وإعادة تأهيل النسيج العمراني القديم، بما يسهم في تحقيق تكامل أكبر بين مختلف أجزاء المدينة ويرفع من قدرتها على أداء وظائفها الإدارية والاقتصادية والخدماتية.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة تؤكد أن التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة أسهمت في إعادة تنظيم المجال الحضري من خلال إحداث تغيرات في البنية العمرانية والوظيفية والمؤسساتية، غير أن تحقيق إعادة هيكلة متكاملة للمجال الحضري يظل رهيناً بفعالية التخطيط الحضري، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتطوير أساليب التسيير، بما يضمن الاستجابة لمتطلبات السكان وتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

خلاصة الفصل الرابع :

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مدينة قصر الشلالة تعرف تحولات حضرية مست مختلف الجوانب الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية، وهو ما انعكس على تنظيم المجال الحضري وتطور وظائفه. وقد بينت آراء السكان أن المدينة شهدت توسعاً عمرانياً وتحسناً نسبياً في بعض الخدمات، غير أن ذلك لم يمنع استمرار عدد من الاختلالات، وفي مقدمتها ضعف التخطيط الحضري، وأزمة السكن، ونقص البنية التحتية، وهي عوامل تؤثر في فعالية إعادة هيكلة المجال الحضري.

كما أبرزت نتائج الدراسة وعياً واضحاً لدى السكان بأولويات التنمية، من خلال التأكيد على أهمية تحسين التخطيط الحضري، وتشجيع الاستثمار، وتوفير مناصب الشغل، وتطوير البنية التحتية والخدمات، بما يسهم في تحسين الإطار المعيشي وتعزيز التنمية المحلية.

وبصفة عامة، التحولات الحضرية التي شهدتها مدينة قصر الشلالة شكلت عاملاً مهماً في إعادة تنظيم المجال الحضري، غير أن تحقيق إعادة هيكلة متوازنة ومستدامة يظل مرتبطاً بفعالية التخطيط الحضري، وتحسين التسيير، والاستجابة لمختلف الاحتياجات التنموية للسكان.

خاتمة العامة :

شكل التحولات الحضرية إحدى أبرز الديناميكيات المجالية التي ميزت المدن الجزائرية خلال العقود الأخيرة، حيث ارتبطت بتغيرات عميقة مست البنية الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية، وأعادت تشكيل وظائف المدينة وعلاقاتها بمجالها المحيط. وفي هذا الإطار، تمثل مدينة قصر الشلالة نموذجًا حضريًا يعكس مسارًا متدرجًا من التحول، انتقلت خلاله من تجمع ذي خصائص تقليدية إلى مركز حضري تتداخل فيه الأبعاد الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل تفاعل مستمر بين المعطيات الطبيعية ومتطلبات التنمية والسياسات العمومية.

وتبين من خلال نتائج الدراسة أن التطور الحضري الذي عرفته المدينة لم يكن وليد النمو العمراني وحده، وإنما جاء نتيجة تراكمات تاريخية ومجالية ساهمت في تشكيل شخصيتها الحضرية الحالية. فقد كان للموقع الجغرافي، والخصائص الطبيعية، والتطور التاريخي، دور أساسي في تحديد اتجاهات الاستقرار البشري وأنماط التوسع العمراني، في حين مثلت المراحل السياسية والاقتصادية المتعاقبة عاملًا مؤثرًا في إعادة تنظيم المجال الحضري وتوجيه وظائفه.

كما أكدت الدراسة أن الديناميكية الديموغرافية مثلت أحد أهم محددات التحول الحضري، إذ أدى النمو السكاني إلى زيادة الطلب على السكن والتجهيزات والخدمات، وهو ما انعكس في توسع النسيج العمراني واستحداث أحياء جديدة وتغير أنماط استعمالات الأرض. وقد رافق ذلك انتقال تدريجي للمدينة من الاعتماد النسبي على النشاط الزراعي إلى تنامي الوظائف الإدارية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي أسهم في إعادة توزيع الأنشطة داخل المجال الحضري وإعادة تشكيل بنيته الوظيفية.

وفي السياق نفسه، أبرزت النتائج أن السياسات العقارية والعمرانية أسهمت بدرجات متفاوتة في تنظيم التوسع الحضري، من خلال توفير الأوعية العقارية اللازمة لاستقبال المشاريع السكنية والتجهيزات العمومية، غير أن هذا المسار لم يكن خاليًا من الاختلالات، إذ أدى تسارع الامتداد العمراني إلى بروز ضغوط متزايدة على الأراضي الفلاحية، وتفاوت في توزيع بعض التجهيزات والخدمات، وظهور تحديات مرتبطة بالتحكم في النمو الحضري وفق أسس التخطيط المستدام.

خاتمة عامة

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن المشاريع التنموية المنجزة خلال السنوات الأخيرة أسهمت في تعزيز مكانة مدينة قصر الشلالة داخل محيطها الإقليمي، سواء من خلال تحسين البنية التحتية، أو تدعيم شبكة التجهيزات العمومية، أو توسيع قاعدة الخدمات المقدمة للسكان. كما أن الترقية الإدارية للمدينة إلى ولاية تمثل متغيرًا مجاليًا جديدًا من شأنه إعادة توجيه مسارها التنموي، بالنظر إلى ما يترتب عنه من توسع في الوظائف الإدارية، واستقطاب للاستثمارات، وارتفاع في حجم الطلب على التجهيزات والخدمات والمرافق الحضرية.

غير أن النتائج بينت في المقابل أن التحول الحضري لا يقاس فقط بحجم المشاريع المنجزة أو باتساع المجال المبني، وإنما بقدرته على تحقيق التوازن بين مختلف مكونات المجال الحضري. فاستدامة التنمية الحضرية تظل رهينة بمدى قدرة سياسات التهيئة والتعمير على التحكم في ديناميكية النمو، وترشيد استهلاك العقار، وضمان توزيع متكافئ للتجهيزات والخدمات، مع المحافظة على الموارد الطبيعية والأراضي ذات الإمكانات الفلاحية، بما يحقق الانسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن سكان المدينة يمتلكون تصورًا واضحًا لطبيعة التحولات التي يشهدها مجالهم الحضري، حيث أقروا بوجود تحسن نسبي في مستوى بعض الخدمات والتجهيزات، إلا أنهم أشاروا في الوقت نفسه إلى استمرار عدد من النقائص المرتبطة بالنقل الحضري، وتهيئة الأحياء، والفضاءات العمومية، والتشغيل، وجودة البيئة الحضرية. ويعكس ذلك أن فعالية السياسات الحضرية لا تقاس بكمية الإنجازات فحسب، وإنما بمدى انعكاسها الفعلي على تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة المجالية بين مختلف أحياء المدينة.

وتقود هذه النتائج إلى استخلاص أن التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة تمثل عملية مجالية مركبة، تداخلت فيها العوامل الطبيعية مع المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، وتأثرت بالسياسات العمرانية والعقارية التي عرفتها الجزائر خلال مختلف مراحل التنمية. وقد أسهم هذا التفاعل في إعادة تشكيل البنية المورفولوجية والوظيفية للمدينة، وفي تعزيز مكانتها داخل التنظيم الحضري الجهوي، غير أنه أفرز في الوقت ذاته تحديات جديدة تستوجب تبني مقاربة أكثر شمولًا في إدارة المجال الحضري، تقوم على التخطيط الاستشرافي، والتنسيق بين مختلف الفاعلين، وترسيخ مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

وإذا كانت مدينة قصر الشلالة قد استطاعت خلال العقود الماضية أن تحقق انتقالًا نوعيًا في بنيتها الحضرية ووظائفها، فإن المرحلة المقبلة تفرض رهانات أكثر تعقيدًا، خاصة في ظل

خاتمة عامة

التحـولات الاقتصـادية والديموغرافيـة المتسـارعة، والضـغوط المتزايـدة علـى العقـار الحضـري، والارتفـاع المسـتمر فـي متطلبـات السـكان. ومـن ثـم، فـإن الحفـاظ علـى ديناميكيـة التنميـة يقتضـي اعتمـاد رؤيـة حضـرية متكاملـة تجعـل مـن التخطـيط أداة اسـتباقية لإدارة النمـو، ولـيس مجـرد وسـيلة لمواكبته، بما يضمن بناء مدينة أكثر توازنًا وكفاءة وقدرة على الاستجابة لمتطلبات المستقبل.

وفـي ضـوء مـا سـبق، فـإن التحـولات الحضـرية بمدينـة قصـر الشـلالة لا تمثـل نهايـة لمسـار التنميـة، بـل تعبـر عـن مرحلـة انتقاليـة تفـتح آفاقًـا جديـدة لإعـادة التفكيـر فـي كيفيـة إدارة المجـال الحضـري فـي ظـل التحـولات الراهنـة. ومـن هـذا المنطلـق، يظـل السـؤال العلمـي الجـوهري قائمًـا :**إلـى أي مـدى سـتتمكن مدينـة قصـر الشـلالة، فـي ظـل وضـعها الإداري الجديـد وتسـارع ديناميكيتهـا الحضـرية، مـن تحقيـق تنميـة حضـرية مسـتدامة تـوائم بـين متطلبـات التوسـع العمرانـي، وحمايـة المـوارد المجاليـة، وتعزيـز جـودة الحيـاة، بمـا يضـمن اسـتمرارية وظائفهـا الحضـرية وفاعليتهـا داخـل الشبكة الحضرية الوطنية؟**

قائمة المراجع و المصادر :

/dz.biskra.univ.elearning ://HTPP. (s.d.).

DUNOD. (1983). Méthode de la creation achtectural.

ابو عبد الرحمان الخليل، و احمد التراهيدي. (2005). *كتاب العين* (المجلد ط2). بيروت: دار احياء التراث العربي.

احمد بن ميسي. (2003). مجلة التهيئة العمرانية. *1*، صفحة 53.

الاستاذ الدكتور سعد الله جبور. (2007). مجلة دمشق للعلوم الهندسية. *التجديد الحضري كاسلوب لمعالجة مشاكل المدن حالة مدينة كرك القديمة في الاردن، العدد الثاني* ، صفحة 244.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (05 ديسمبر, 1990). *قانون التهيئة و التعمير 29-90*.

الدكتور سعد خضير الجميلي. (2019). الاستجابة الحضرية للتحولات العمرانية في المدن التقليدية .

الرسمية الجريدة . (1983 نوفمبر, 26). مرسوم رقم 684-83.

المادة867. (26 سبتمبر 1975). القانون المدني الجزائري. *الجريدة الرسمية*.

اودينة فاتح. (2009). التوافق بين العوامل بين البيئية و تصميم المخططات العمرانية. *مذكرة ماجيستر* ، ص89.

بشارة سمير. (2017). التحولات العمرانية : ضمان لاستمرارية المدينة . *طالب دكتوره تخصص مدن ومحيط*. معهد التقنيات الحضرية جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي الجزائر .

بن حريش بوجمعة. (دفعة 2006). محاولة اعادة هيكلة في ولاية تمنراست . *مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التقنيات الحضرية* . جامعة مسيلة .

خلف الله بوجمعة. (2005). العمران و المدينة. الصفحات 09- 10 -11.

روس بيتر. (يناير, 2007). تخطيط مدن في مشروع تطوير و تحديث الادارة البلدية.

ساحل حليمة. (2022). التحولات الحضرية للاحياء السكنية في اطراف المدن. *مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر*، 16.

شيماء قدماني. (2016). التحولات الحضرية في مدينة بسكرة و اشكالية التوسع. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر*. تسيير التقنيات الحضري.

صلاح الدين بازين، و بولسان بلال. (2009). التنمية الحضرية و الاستدامة. *رسالة تخرج ماستر 2*. ام البواقي، تسيير التقنييات الحضرية.

صوالحي فرحات. (دفعة 2015). اعادة تاهيل الاحياء السكنية وفق مبدا التنمية المستدامة. *مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر*، ص11. تسيير النفايات الحضرية.

عبد الرحمان ين محمد بن خلدون الحضرمي. (1377). *كتاب مقدمة* (المجلد 04).

محمد الشريف عداد. (08 12, 2020). التحولات العمرانية في مدينة بسكرة و تاثيراتها على المحيط. *رسالة تحرج ماستر 2*، 139. كلية العلوم الانسانية.

معجم الطلاب. (1996). *كتاب* .

موسى الضاوية، و امال يسرف. (2022). التسيير الحضري في بلدية تيارت ,. *مذكرة ماستر في علم الاجتماع الحضري*.

هناء محمد الجوهري. (2010). *علم الاجتماع الحضري* (المجلد ط2). عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه وهران 2 محمد بن احمد

كلية علوم الأرض والكون

قسم جغرافيا وتهيئه الإقليم

الشعبة : جغرافيا و تهيئة الإقليم

التخصص : مدن ديناميكية مجالية و تسيير

التحولات الحضرية ودورها في إعادة هيكلة المجال: حالة مدينة قصر الشلالة .

المحور الأول :المعلومات العامة

-1الجنس ☐ :ذكر ☐ أنثى

-2العمر ☐ :أقل من ☐ 41-60 ☐ 25-40 ☐ 25 أكثر من60

-3المهنة ☐ :قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐ عمل حر ☐ طالب ☐ بطال ☐ أخرى :

_____

-4مدة الإقامة ☐ :أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐ منذ الولادة

المحور الثاني :إدراك التحولات الحضرية

-5هل أنت على علم بترقية قصر الشلالة إلى ولاية؟ ☐ نعم ☐ لا

-6هل أدت التحولات إلى تغيرات حضرية ملحوظة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ غير متأكد

-7ما أبرز التغيرات؟

☐ مقرات إدارية ☐ طرقات ☐ سكن

☐ نشاط تجاري ☐ تجهيزات عمومية ☐ أخرى_____ :

-8كيف تقيّم وتيرة التنمية؟ ☐ سريعة جدًا ☐ متوسطة ☐ بطيئة ☐ لا تغيير

المحور الثالث :إعادة هيكلة المجال

-9هل تغيرت وظيفة مركز المدينة؟ ☐ نعم ☐ لا

-10هل ظهرت مناطق توسع جديدة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ غير متأكد

-11هل تغيرت استعمالات الأرض؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ غير متأكد

-12هل ساهمت الترقية في تحسين تنظيم المجال؟
☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ محايد ☐ لا أوافق ☐ لا أوافق بشدة

المحور الرابع :الآثار الاجتماعية والاقتصادية

-13هل خُلقت فرص عمل جديدة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ غير متأكد
-14هل تحسنت الخدمات العمومية؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ قليلاً
-15هل ارتفعت تكاليف المعيشة؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ غير متأكد

المحور الخامس :التحديات وآفاق المستقبل

-16ما أبرز التحديات؟
☐ نقص البنية التحتية ☐ ازدحام مروري ☐ ضعف التخطيط
☐ مشاكل بيئية ☐ أزمة سكن ☐ أخرى_____ :

-17هل التخطيط الحضري مسير بشكل جيد؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

-18ما الأولويات المستقبلية لتنمية المدينة؟

_____

___

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه وهران2 محمد بن احمد

كلية علوم الأرض والكون

قسم جغرافيا وتهيئه الإقليم

الشعبة : جغرافيا و تهيئة الإقليم

التخصص : مدن ديناميكية مجالية و تسيير

التحولات الحضرية ودورها في إعادة هيكلة المجال: حالة مدينة قصر الشلالة .

نموذج خاص بالمسؤولين الفاعلين

الفئة المستهدفة:
إطارات الولاية المنتدبة – البلدية – التعمير – المصالح التقنية

معلومات عامة

1. سنوات الخبرة
☐أقل من 5 (1) ☐ 5–10 (2) ☐ 10–20 (3) ☐ أكثر من 20 (4)
2. تولي المنصب
☐قبل الترقية (1) ☐ بعد الترقية (2)

التحولات الحضرية

3. مستوى التحولات الحضرية بعد الترقية
☐ضعيف (1) ☐ متوسط (2) ☐ كبير (3) ☐ كبير جدًا (4)
4. مدى زيادة الطلب على العقار
☐ضعيف (1) ☐ متوسط (2) ☐ مرتفع (3) ☐ مرتفع جدًا (4)
5. هل ظهرت وظائف إدارية جديدة؟
☐نعم (1) ☐ لا (2)

التوسع العمراني

6. وتيرة التوسع العمراني
□بطيئة (1) □ متوسطة (2) □ سريعة (3) □ سريعة جدًا (4)
7. طبيعة التوسع
□منظم (1) □ عشوائي (2) □ مختلط (3)
8. مدى التحكم في التوسع العمراني
□ضعيف (1) □ متوسط (2) □ جيد (3) □ جيد جدًا (4)

أدوات التهيئة

9. هل تم تحيين أدوات التهيئة بعد الترقية؟
□نعم (1) □ لا (2)
10. مدى فعالية أدوات التهيئة الحالية
□ضعيفة (1) □ متوسطة (2) □ جيدة (3) □ جيدة جدًا (4)

إعادة الهيكلة المجالية

11. هل ساهمت الترقية في إعادة توزيع الوظائف؟
□نعم (1) □ لا (2)
12. مدى توازن الهيكلة الحالية
□غير متوازن (1) □ شبه متوازن (2) □ متوازن (3)
13. هل ظهرت أقطاب حضرية جديدة؟
□نعم (1) □ لا (2)

التقييم العام

14. تقييم أثر الترقية على التنمية الحضرية
□سلبي (1) □ محدود (2) □ إيجابي (3) □ إيجابي جدًا (4)
15. قدرة المدينة على استيعاب التحولات المستقبلية
□ضعيفة (1) □ متوسطة (2) □ جيدة (3) □ جيدة جدًا (4)
16. اقتراحات لتنظيم و إعادة هيكلة المجال .....

فهرس الاشكال :

شكل01:أعمدة بيانية لتطور معدل النمو على مستوى مدينة قصر الشلالة 50

شكل02:دائرة نسبية توزيع السكان حسب الفئات العمرية 2008.....56

شكل 03: دائرة نسبية توزيع السكان حسب الفئات العمرية 2018.....56

شكل04: دائرة نسبية عدد السكان حسب الجنس2018.....56

شكل05: توزيع العمال حسب القطاعات 2008 58

شكل06: توزيع العمال حسب القطاعات 2018.....58

شكل07:اعمد بيانية تمثل صنف الأشخاص الطبيعية.....100

شكل08:أعمدة تمثل صنف الأشخاص المعنوية 100

شكل 09:الفئة العمرية.....120

شكل10:مدة الإقامة 121

شكل11:دائرة نسبية توزع العينة حسب المهن.....122

شكل 13: أعمدة بيانية اراء السكان حوا مستوى وتيرة النمو 123

شكل14:دائرة نسبية اراء السكان حول التوسع 125

شكل15:دائرة نسبية تحسن الخدمات 126

شكل16: دائرة نسبة تسيير التخطيط الحضري.....126

شكل 16: أعمدة بيانية تمثل المشاكل الحضرية 127

فهرس الخرائط :

خريطة 01 : موقع مدينة قصر الشلالة 44
خريطة 02: الموقع الإداري الولاية قصر الشلالة 45
خريطة 03: طبوغرافية قصر الشلالة 46
خريطة 04 : تصنيف الطرقات 49
خريطة 05: توزع السكان حسب الكثافة 53
خريطة 06: النواة الأولية لمدينة قصر الشلالة 65
خريطة 07: مراحل توسع مدينة قصر الشلالة.....73
خريطة 08: استعمالات الأرض 84

فهرس الصور :

صورة 01:قلعة بن حماد.....42
صورة 02: الساعة الرومانية 42
صورة 03: مدينة قصر الشلالة في الفتوة الاستعمارية.....42
صورة 04: الرعاة و الرحالة في مدينة قصر الشلالة.....43
صورة 05: كنيسة مدينة قصر الشلالة 64
صورة 06:احدى الفصول الدراسية بالمدينة.....67
صورة 07: مدرسة عائشة ام المؤمنين 67
صورة 08:مسجد العتيق 68
صورة 09:السكن الفردي 77
صورة10:السكن الكولونيالي 78
صورة11 :السكن الفردي التقليدي المنظم.....79
صورة12 :سقيفة المنزل 79
صورة13 :السكن الحديث 81
صورة14 :السكن الجماعي 81
صورة15:السكن نصف جماعي 83
صورة16 :مقر البلدية المختلطة 87
صورة17 :مقر الولاية 88

صورة18 :ثانوية احمد زبانة 98
صورة19 :مدرسة يحياتن لحسن 98
صورة20:المؤسسة الاستشفائية 90
صورة 21:سوق الفلاح 92
صورة 22:احد المحلات التجارية 1955.....92
صورة 23:اول مطعم و مقهى بصفات حديثة في المدينة 93
صورة 24: محطة نقل المسافرين 94
صورة25: محطة النقل قبل 2023.....111
صورة 25 : محطة النقل الجديدة 111
صورة26 ساحة الشهداء بعدد الترميم 112
صورة 27:تجديد الشبكات 113
صورة 28:تهيئة الطرقات 113
صورة 29 :ربط الكهرباء 113
صورة 30 :المسبح حالة الاشغال 114
صورة 31 :المسبح بعد الترميم 10

الفهرس العام :

مقدمة عامة.....8

الإشكالية 10

فرضيات البحث**...**.....11

اهداف الدراسة..... 11

دوافع اختيار الموضوع.....12

مراحل انجاز البحث 13

منهجية البحث 13

المرحلة النظرية.....13

المرحلة الميدانية.....13

هيكلة البحث .....

المدخل العام للدراسة : .....

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و القاوني للدرسة **.....**15

الفصل الثاني الخصائص الطبيعية و البشرية للمدينة.....15

الفصل الثالث التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة.....15

الفصل الرابع : التحولات الخضرية و دورها في إعادة هيكلة المجال الحضري بمدينة قصر الشلالة.

صعوبات البحث 16

الفصل الأول 17

مقدمة الفصل الأول.....18

1.مفاهيم أساسية 19

2.ادوات التهيئة و التعمير..... 21

3.استراتيجية التسيير الحضري 24

4.التدخلات التي يمكن ان تكون على مستوى مركز المدينة 31

5.انواع التحولات الحضرية.....35

خلاصة الفصل الأول 37

الفصل الثاني : الخصائص الطبيعية و البشرية لمدينة قصر الشلالة .

مقدمة الفصل الثاني.....

1. تقديم منطقة الدراسة..... 41
2. موقع مدينة قصر الشلالة.....43
3. الخصائص الطبيعية 46
4. الشبكة الطرقية لمدينة قصر الشلالة.....48
5. الخصائص السكانية للمدينة 49
6. الهجرة و الحركية 57
7. الدراسة الاقتصادية 58

خلاصة الفصل 60

الفصل الثالث : التحولات الحضرية بمدينة قصر الشلالة .....

مقدمة الفصل الثالث..... 62

1. التحولات الاجتماعية 63
2. التحولات المورفولوجية 64
3. تطور أنماط السكن و التحول المورفولوجي للسكن 77
4. التحول في النسيج الحضري 83
5. التطور العمراني..... 84
6. التحول في استعمالات الأرض..... 84
7. الهياكل القاعدية و الشبكات..... 93
8. التحولات الاقتصادية و دور المشاريع التنموية في إعادة تشكيل المجال الحضري..... 96
9. الشاريع التنموية كالية للتحولات الحضرية..... 101

خلاصة الفصل..... 117

الفصل الرابع :التحولات الحضرية و دورها في إعادة هيكلة المجال بمدينة قصر الشلالة .

مقدمة الفصل 119

1.الخصائص الديمغرافية و الاجتماعية لعينات الدراسة 120

2. الأولويات الاقتصادية و تحقيق التنمية المحلية..... 128
3. دور التحولات الحضرية في إعادة تنظيم المجال بمدينة قصر الشلالة 131
خلاصة الفصل. 133
خاتمة عامة 134